

جمهورية مصر العربية
وزارة الثقافة
مركز تحقيق التراث

تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة

تأليف
أبي الوليد بن رشد

تحقيق وتعليق
دكتور محمد سليم سالم

مطبعة دار الكتب
١٩٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

جاء في كتاب الفهرست لابن النديم ، طبعة فلوجل ، ص ٣٤٩ ، عند الكلام على ارسطوطاليس وما ترجم من كتبه إلى اللغة العربية ، ما يلي :

« الكلام على يارى ارميلياس . نقل حنين إلى السرياني ، وإصحى إلى العربي الفص .

المفسرون : الاسكندر ، ولم يوجد . يحيى النحوى . امليخس .
فودفوريوس . جوامع اصطفن . ولسالينوس تفسير ، وهو غريب ، غير موجود . قويرى . متى أبو بشر . الفارابى . ولثاوفرستس .
ومن المختصرات : حنين . إصحى . ابن المقفع . الكندى . ابن بهريز .
ثابت بن قرة . أحمد بن الطيب . الرازى . »
وقد نقل القفطى ، تاريخ الحكماء ، طبعة ليسك ، ص ٣٥ — ٣٦ ، كلام ابن النديم دون تغيير يذكر .

وقد ترجم كتاب أرسطو عن العبارة إلى اللغة السريانية قبل نقله إلى العربية بزمان طويل ، نقله بروبا (منتصف القرن الخامس الميلادى) ودون له شرحا . كما ترجمه سرجيوس الراسينى (أوائل القرن السادس الميلادى)^(١) .

(١) تاريخ الأدب السريانى ، تأليف الدكتور مراد كامل ، والدكتور محمد حدى البكرى ، ص ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ .

ومن المحتمل جدا أن كتاب العبارة كان يدرس في المدارس التي ازدهرت بعد إخلاق جستنيان لمدرسة أثينا، في جند يسابور مثلا، ومن الممكن أن شيئا منه وصل إلى العالم العربي في وقت مبكر^(١).

وقد وصلت إلينا ترجمة إصحق بن حنين في مخطوط فريد محفوظ في المكتبة الأهلية بباريس تحت رقم ٢٣٤٦ عربي . وقد أشرت إلى هذا المخطوط : بمخطوط الأورخانوف .

وتوجد نسخة شمسية من هذا المخطوط الثمين في مكتبة جامعة القاهرة ، وأخرى بدار الكتب والوثائق .

وقد وقف على طبع هذه الترجمة بولاك في ليسك، ١٩١٣ :

Die Hermeneutik des Aristoteles in der Arabischen Übersetzung des Ishāq ibn Ḥonain , herausgegeben von Isidor Pollak , Leipzig 1913.

كما قام بنشرها الدكتور عبد الرحمن بدوي في كتاب : منطق أرسطو، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٥٩ — ٩٩ .

وترجمة إصحق بن حنين ترجمة جيدة ، زادها وضوحا أنه غير في الأمثلة ، وآتى بأمثلة أخرى صحيحة قريبة من ذهن القارئ العربي .

وقد أوضحت كل ذلك في تعليقاتي . كما بيئت كيف يمكن استخدام هذه الترجمة في تحقيق النص اليوناني .

وقد اعتمد كل من الفارابي ، وابن سينا ، وابن رشد على ترجمة إصحق ابن حنين . ونرى الفارابي في شرحه الكبير لكتاب العبارة الذي حققه كوتش ومارو ، بيروت ١٩٦٠ ، يسير في أثر هذه الترجمة ، مما جعل من مقتطفاته أساسا يمكن الاعتماد عليه في المقارنة بين النص المحفوظ في مخطوط الأورخانوف .

(١) مقدمة الدكتور إبراهيم مدكور لكتاب العبارة لابن سينا ، تحقيق محمود الخطير .

ويرد ابن سينا ألفاظا جاءت في ترجمة إصحق، مما يدل على أنه كان يستخدم هذه الترجمة^(١). وقد وقف (المرحوم) محمود الحضيرى على تحقيق شرح ابن سينا لكتاب العبارة .

ولا ريب أن ابن رشد استخدم في تلخيصه ترجمة إصحق .

أما ابن المقفع في تلخيصه الذى وصل إلينا في مخطوط محفوظ ببيروت ، فواضح أنه لم يستخدم ترجمة إصحق^(٢) . وتوجد بدار الكتب صورة شمسية لمخطوط بيروت . وهو مخطوط ثمين فريد شوهته الأخطاء الكثيرة^(٣) .

وقد بقى لنا من قلم الفارابى في شرح كتاب العبارة : الشرح الكبير المحفوظ في مخطوط مكتبة أحمد الثالث بالإستانة ، تحت رقم ٣٤٣٩ ، وقد حققه ولهم كوش وستالى مارو ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٦٠ ، وقد سبقت الإشارة إليه .

وللفارابى تلخيص موجز جيد جدا محفوظ في مخطوطين ، أحدهما في مكتبة جامعة برايسلافا من أعمال تشكوسلوفا كيا ، تحت رقم ٢٣١ ، وتوجد منه صورة شمسية رائعة بدار الكتب والوثائق . والمخطوط الآخر محفوظ بالإستانة .

وقد تمت بتحقيق هذا الموجز : الفارابى — كتاب في المنطق — العبارة ، ونشره مركز تحقيق التراث ، بمطبعة دار الكتب ، ١٩٧٦ .

ومن محاسن الصدف أن ابن باجه كان قد علق مرتين على هذا الموجز الذى دمجته الفارابى . و بدار الكتب والوثائق صورة شمسية لهذه التعليقات المحفوظة في مخطوطين ، أحدهما : موجود بمكتبة الاسكوريال تحت رقم ٦١٢ ، والآخر

(١) انظر ص ١٢ ، ١٤ ، ١٥ من كتابنا هذا

(٢) انظر ص ١٢ ، ١٤ ، ١٥ من كتابنا هذا

(٣) مخطوطات أرسطو في العربية ، تأليف الدكتور عبد الرحمن بدوى ، القاهرة ، ١٩٥٩ ،

موجود بمكتبة بودلى بجامعة أكسفورد . وقد قمت بتحقيق تعليقات ابن باجه ومقارنتها بنص الفارابى ، وقام مركز تحقيق التراث بنشر هذه التعليقات بمطبعة دار الكتب ، ١٩٧٦ .

أما بقية الشروح والمختصرات فقد ضاعت ، ولم تصل إلينا فيما عدا شذرات قليلة جدا كتبت على هامش مخطوط الأورغانون ، ولم تنشر إلى الآن .
وقد أشرت إلى أحدها وهو تعليق أخذ من شرح أمونيوس هيرمياس وهو باحث سكندرى عاش في القرن السادس الميلادى^(١) .

تلخيص ابن رشد :

هذا المؤلف الذى ينشر لأول مرة محفوظ فى مخطوطات ثلاثة :
أولها : مخطوط دار الكتب رقم ٩ منطق (انظر: الجزء السادس من فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية ، القاهرة ١٣٠٨ هـ ، ص ٥٢) .
وهو مخطوط يصوى أربعة من كتب ابن رشد : المقولات والمبارة ، والقياس ، والبرهان . وقد شوهته الأخطاء الكثيرة ، كما يرى القارئ إذا نظر فى القراءات فى كتابنا هذا .

وثانيها : مخطوط محفوظ بالمكتبة اللورنتية بفلورنسه من أعمال إيطاليا ، تحت رقم ٥٤ شرق . وتوجد منه صورة شمسية بدار الكتب . وهو يحوى سبعة من كتب ابن رشد ، إذ نجد فيه كتاب السفسطة وكتاب الخطابة وكتاب الشعر .
وقد كثر استخدام هذا المخطوط ، فأصبح من الأسس التى بنى عليها تحقيق مؤلفات ابن رشد . وكان لامفر من استخدامه هنا وعند تحقيق لكتاب السفسطة ، وكتاب الخطابة ، وكتاب الشعر لابن رشد .

(١) انظر ص ٤٢ ، ٤١ ، ٤٠ من كتابنا هذا .

وهناك صلة بين هذا المخطوط وبين مخطوط ليدن وهو المخطوط الثالث الذى اعتمدنا عليه فى تحقيق كتاب العبارة .

وهذا المخطوط موجود بمكتبة جامعة ليدن من أعمال هولندة تحت رقم ١٦٩١ شرقيات . وتوجد منه صورة شمسية صغيرة بمكتبة جامعة عين شمس ، تحت رقم ٦٩٠١ . وقد سبق لى استخدامه عند تحقيق للكتب الثلاثة التى سبقت الإشارة إليها .

وقد سرت فى تحقيق تلخيص العبارة على النهج الذى يحتم مقابلة المخطوطات المتاحة كلمة كلمة ، وحرفا حرفا ، لاختيار أفضل القراءات التى يمكن أن تتناسب إلى ابن رشد .

كما أنى عنيت — كعادتى — بمقابلة نص ابن رشد بترجمة إسحق بن حنين والنص اليونانى .

كما أكثر من الأخذ عن الفارابى ، سواء من شرحه الكبير ، أو من موجزه . ولم أغفل تعليقات ابن باجه .

أما كتب ابن سينا ، سواء فى ذلك كتاب العبارة ، أو النجاة ، أو حيون الحكمة ، فقد كانت دائما المنهل الصافى الذى يرتوى منه المرء فى سهولة ويسر .

وقد بلغت فى كثير من الأحيان إلى الترجمات اللاتينية والفرنسية والإنجليزية كل ما وجدت أن غموض النص يحتاج إلى دليل من العصور الحديثة . والله أسأل أن يهدينى سواء السبيل ما

محمد سليم سالم

محطات المسامات
فى ٣٠ مارس ١٩٧٨

رموز الكتاب

د مخطوط دار الكتب

ف مخطوط فلورنس

ل مخطوط لندن

ت . ع ترجمة إسماعيل بن حنين

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب البيان

الفصل الأول

قال :

وينبغي أن نقول أولا : ماهو الاسم ؟ وماهى الكلمة ؟ ثم نقول بعد ذلك :
ماهو الإيجاب والسلب ؟ وبالجمله : ماهو الحكم ؟ وما هو القول الذى هو جنس
الإيجاب والسلب^(١) ؟ فنقول :

- ١ — الزم : + صل اقه على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما ل : + صل اقه على محمد وآله ف
٦ — وما هو القول : والقول ف ، ل

(١) أرسطو ، ١١٦ — ١٢ : πρῶτον δεῖ θεσθαι τί ὄνομα καὶ τί ὄργανον ،

ἔπειτα τί ἐστὶν ἀπόφασις καὶ κατάφασις καὶ ἀποφάνσις καὶ λόγος.

— ت. ح. ٣١١٧٩ — : « ينبغي أن نضع أولا ما الاسم ، وما الكلمة » ثم نضع بعد
ذلك ما الإيجاب وما السلب ، وما الحكم ، وما القول » .

نجد في الهامش إلى يسار المتن في الترجمة العربية القديمة — وهذا الهامش غير موجود في طبعة بدوى ،
ص ٥٩ — مايل : « إنما رتب في هذا الموضع الإيجاب والسلب والقول ابغازم والقول المطلق بهذا
الترتيب ، وخالفه عند تحديده لكل واحد منها ، لأنه قدم في هذا الموضع ما غرضه الكلام فيه ، وقدم
في ذلك الموضع ما يحتاج إلى استعماله في تحديد الجزء » .

شرح القاراي لكتاب أرسطوطاليس في العبارة ، تحقيق وعلف كوشى وستاى مارو ، المطبعة
الكاثوليكية ، بيروت ١٩٦٠ ، ص ١٧ : « غرض أرسطوطاليس في كتابه العبارة هو الكلام
في القول ابغازم الحلى البسيط ، من جهة تأليفه ، لا من جهة مادته ، وفي أصناف الآثار على الحلية ابغازمة
البسيطة المتقابلة من جهة تأليفها ، وماذا تألف القول ابغازم ، وكيف تألف ، وبماذا يرتبط ،
وأنه تألف من اسم وكلمة » .

إن الألفاظ التي ينطق بها هي دالة أولاً على المعاني التي في النفس، والحروف التي تكتب دالة أولاً على هذه الألفاظ. وكما أن الحروف المكتوبة، أسمى الخط، ليس هو واحداً بعينه لجميع الأمم، كذلك الألفاظ التي يعبر بها عن المعاني ليست هي واحدة بعينها عند جميع الأمم^(١). ولذلك كانت دلالة هامين بتواطؤ^(٢)، لا بالطبع.

٢ — الألفاظ، ألفاظ ل — ٣ — بها : لها د

— ابن باجة، في كتاب يادى أرمينياس لأبي نصر الفارابي، تحقيق محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٧، ص ١١ : « قال : فرض أي نصر في كتاب يادى أرمينياس أن يعطى ما منه تألف القول الجازم الحل من الإيجاب والسلب المقابل من جهة الألفاظ الدالة على المعاني، وكيف تألف، ويصغر على العموم أصناف ما منه تألف، واحصاء أصناف القول الجازم على العموم وما فيه تألف تلك الأصناف التي أحصاها وكيف تألف بنوع الصنائع القياسية الخمس... »

ابن باجة، من كتاب العبارة الفارابي، تحقيق محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٧، ص ٢٩ : « ولما أعلنا في كتاب المقولات مبادئ الفكر... فقد قصد في هذا الكتاب إلى أن يعرفنا كيف تفكر بها. ولما كانت الفكرة بها لا تكون إلا بقضايها، وكانت القضاء أحوالاً، وكانت الأحوال مركبة من ألفاظ، ويجب أن يتكلم أولاً في الألفاظ المفردة، عرفنا ما هي، وكما أوجناها، وأعطى في كل واحد منها ما يتميز به من جهة الدلالة، ثم إنه ذكر الأحوال التي تلحقها من الميل والاستقامة وغير ذلك... »

(١) أرسطو، ١٦١٦ — ٦

ἔστι μὲν οὖν τὰ ἐν τῇ φωνῇ τῶν ἐν τῇ ψυχῇ παθημάτων σύμβολοι, καὶ τὰ γραφόμενα τῶν ἐν τῇ φωνῇ. καὶ ὅσπερ οὐδὲ γράμματα πᾶσι τὰ αὐτά, οὐδὲ φωναὶ αἱ αὐταί.

— ث. ع. — ١٧٩ : ٧ : « إن ما يخرج بالصوت دال على الآثار التي في النفس، وما يكتب دال على ما يخرج بالصوت. وكما أن الكتاب ليس هو واحداً بعينه لجميع، كذلك ليس ما يخرج بالصوت واحداً بعينه لهم... »

نقل المترجم كلمة παθημάτων بلفظ الآثار، أسمى كل ما يؤثر على النفس، كما نقل كلمة γράμματα بالكتاب، بمعنى الكتابة، والكلمة اليونانية تعني حروف الهجاء.

فان : أرسطو، ٢٢٢ | ٢٢ — ٢٢ : εἰ γὰρ τὰ μὲν ἐν τῇ φωνῇ ἀκολουθεῖ τοῖς ἐν τῇ διανοίᾳ.

وأما المعاني التي في النفس فهي واحدة بعينها للجميع ، كما أن الموجودات التي
المعاني التي في النفس أمثلة لما ودالة عليها هي واحدة وموجودة بالطبع للجميع ^(١) .

١ — وأما : فأما د // واحدة : وحده د

٢ — و (موجودة) : سقطت من د

شرح الفارابي ، تحقيق كوثش وماور ، ص ٢٤ : « وقال : « الآثار التي في النفس » ، ولم يقل
« المقولات » ، لأنه أراد أن يجمع كل ما يحصل في النفس بعد غيبة المحسوسات من الحس . فان النفس
تحصل فيها مقولات وغيالات المحسوسات كما أحست ، مثل عيال زينة في الحس ، وأشياء أخرى غيرهما
النفس بتركيب انبليات بعضها إلى بعض ، مثل عز أيل وأهياحه . فإراد أن يجمع هذه كلها فيها
« الآثار » التي في النفس » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٢ — ٣ : « لما يخرج بالصوت يدل على ما في النفس ،
وهي التي تسمى آثارا . والتي في النفس تدل على الأمور ، وهي التي تسمى معاني ، أي مقاصد للنفس » .
استعمال ابن سينا لكلمة « آثار » يدل دلالة قاطعة على أنه كان يستخدم ترجمة إسحق بن حنين ، كما
أن استعماله لكلمة معاني يبرز هذا الرأي . وقد استخدم ابن المقفع ، تلخيص كتاب العبارة ، غطوط
بيروت ، ورقة ٣٤ ، كلمة الحسوم . بدلا من الآثار .

(٢) من معنى كلمة تواطو ، انظر هامش ١ ص ٢١ ، من كتابنا هذا .

(١) أرسطو ، ١٦ | ٦ — ٨ : ταῦτα δὲ μόντοι ταῦτα σημεῖα πρώτως , ταῦτα δὲ πᾶσι καθήματα τῆς ψυχῆς , καὶ ὧν ταῦτα δμοιώματα , πράγματα ἢ διη
ταῦτα .

ت . ع . ١٧٩ | ٧ — ٩ : « إلا أن الأشياء التي ما يخرج بالصوت دال عليها أولا —
وهي آثار النفس — واحدة بعينها للجميع ، والأشياء التي آثار النفس أمثلة لها ، وهي المعاني ، توجد
أيضا واحدة للجميع » .

نقل المترجم كلمة δμοιώματα بأمثلة ، بمعنى صور . قارن : ترجمة Edghill : images .
ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٩ : « وأما دلالة ما في النفس على الأمور فدلالة
طبيعية لا تختلف ، لا الدال ولا المدلول عليه » .

ابن سينا ، النجاة ، ص ١١ : « الشيء إما عين موجودة ، وإما صورة موجودة في الوجود
أر العقل ، مأخوذة منها . ولا يختلفان في التوافق والأهم » .

ولكن القول في جهة دلالة المعاني التي في النفس على الموجودات خارج النفس هو من خير هذا العلم ، وقد تكلم عنه في كتاب النفس ^(١) .

٢ — عه : عليه د

— ابن الحنفية ، تلخيص كتاب العبارة ، مخطوط بيروت : ورقة ٣٤ : « كانت التي افصح أرسطاطاليس من كتاب فارمازانيس أن حال الأمور على أربعة أوجه : إما ثابتة بأعيانها ، وإما ثابتة في عموم القلب ، وإما في الكلام ، وإما في الكتاب . فالثان من هذه الأسماء الأربعة مطلقان ، واثنتان مختلفان . والمختلفان : الأحيان والمعموم . فإنه ليس السماء بفارس يفسر السماء بالروس ، ولا الأرض بفارس الأرض ... » .

لاحظ نقل كلمة *καθόλου* بالمعموم .

(١) أرسطو ، ١٦٩ | ٨ — ٩ : *περὶ μὲν οὖν τούτων εἰρηται ἐν τοῖς περὶ ψυχῆς* .

— ت . ع . ١٧٩ | ٩ — ١٠ : « لكن هذا المعنى من حق صناعة غير هذه . وقد تكلمنا فيه في كتابنا « في النفس » » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الطخيري ، ص ٥ : « فأما أنت النفس كيف تصور صور الأمور ، وكيف يحصل فيها ذلك ... فليس من هذه الصناعة » بل من علم آخر » .

أثارت الإشارة هنا إلى كتاب « عن النفس » جدلا حول صحة نسبة كتاب العبارة إلى أرسطو . فقد شك أندرونيكوس الرودي الذي وقف على تشرقات أرسطو في دومه بعد أن نقل القائد الروماني Sulla مكتبة أپليكون Appellicon إلى دومه في صحة نسبة كتاب العبارة إلى أرسطو ، لأنه لم يتبين بسهولة الموضوع الذي أشار إليه أرسطو .

فأرن شروج أرسطو الحقيقة Scholia في طبعة الأكاديمية البروسية ، ج ٤ ، ص ٩٧ | ١٣ وما بعده . ولاحظ الهامش الموجود في الصحيفة نفسها وهو تعليق مأخوذ من Boëthius ، ص ٢ ، ص ٢٨٤ ، وقد ذكر فيه أن أندرونيكوس شك في صحة نسبة كتاب العبارة إلى أرسطو ، ولكن الإسكندر الأفروديسي دافع بشدة من صحة نسبة كتاب العبارة إلى أرسطو :

Andronicus librum hunc Aristotelis esse non putat, quem Alexander vere fortiterque redarguit.

والألفاظ تشبه المعاني المعقولة في أنه كما أن الشيء ربما كان معقولا من غير أن يتصف بالصدق والكذب ، كذلك اللفظ ربما كان مفهوما من غير أن يتصف بصدق ، ولا كذب .

وكما أنه ربما كان المعقول من الشيء يتصف بالصدق والكذب ، كذلك اللفظ قد يكون ما يفهم منه يتصف بالصدق والكذب .

والصدق والكذب إنما يلحق المعاني المعقولة والألفاظ الدالة عليها متى ركب بعضها إلى بعض ، أو فصل بعضها من بعض .
وأما متى أخذت مفردة ، فإنه ليس تدل على صدق ، ولا كذب^(١) .

٤ — يصف : نصف د

— ويرافق كل من روس ، أوسلو ، الطبعة الخامسة ، ص ١٠ ، و Edghill في تعليقه على هذا الموضوع في ترجمته لكتاب العبارة ، ص ١٨ ، على دفاع H. Maier في Arch. f. Gesch. d. Phil. ، ١٣ ، ٢٣ — ٧١ ، من جهة نسبة هذا الكتاب إلى أوسلو . وهم يرون أن هذه الإشارة موجودة في كتاب النفس ، ٢ ، ٦ ، ٤٣٠ ، ٢٦ — ٢٨ (طبعة الأكاديمية البروسية ، ج ١) :

ἢ μὲν οὖν τῶν ἀδαικίστων νόησις ἐν τούτοις, περὶ δὲ οὐκ ἔστι τὸ ψεῦδος· ἐν οἷς δὲ καὶ τὸ ψεῦδος καὶ τὸ ἀληθές, σύνθεσις τις ἤδη νοημάτων ὥστε ἐν ὅντων.

— ترجمة إسحق بن حنين ، طبعة بدرى ، ص ٧ : « فالإدراك ليس لا تجزئة له لا يكون إلا بما لا كذب فيه . والتي فيها كذب وصدق ولما تركيب ممان كأنها قائمة في نفسه » .

— ترجمة الدكتور أحمد فؤاد الأهواني ، ص ١١٤ : « يحصل بمقل الأشياء الانعكاس في الأمور التي لا يمكن أن يقع فيها خلط . ولكن الأشياء التي يبرز عليها انطباع الصواب ، ففيها تركيب من ممان ، وكأنها معنى واحد » .

(١) أوسلو ، ١٦ — ١٣ : ἔστι δ' ὥστε ἐν τῇ ψυχῇ ὅτε μὲν νόημα : ἀνευ τοῦ ἀληθεύειν ἢ ψευθεσθαι, ὅτε δὲ ἤδη ὃ ἀνάγκη τούτων ὑπάρχειν θάτερον, οὕτω καὶ ἐν τῇ ψωνῇ· περὶ γὰρ σύνθεσιν καὶ διαίρεσιν ἔστι τὸ ψεῦδος καὶ τὸ ἀληθές .

والاسم والكلمة يشبهان المعاني المفردة التي لا تصدق ، ولا تكذب ، وهي التي تؤخذ من غير تركيب ولا تفصيل . مثال ذلك قولنا : إنسان ، وبياض . فإنه متى لم يقترن به : يوجد ، أو ليس يوجد ، فليس هو بعد لا صادقاً ، ولا كاذباً . بل إنما يدل على الشيء المشار إليه من غير أن يتصف ذلك الشيء بصدق ، ولا كذب^(١) .

١ — التي : التي د

٣ — هو : سقطت من د

— ت. ح. ١٧٩ | ١٠ | ١٣ : « وكما أن في النفس ربما كان الشيء مقولاً من غير صدق ، ولا كذب ، وربما كان الشيء مقولاً ، قد لزمه ضرورة أحد هذين الأمرين ، كذلك الأمر فيما يخرج بالصوت ، فإن الصدق والكذب إنما هما في التركيب والتفصيل » .
لاحظ أن القراءة التي نجدها في طبعة Pollak هي : « إنما هما » وهي قراءة مخطوط الأورفانوس . أما القراءة التي نجدها في طبعة يدري « فهو » .

(١) أرسطو ، ١٦ | ١٣ — ١٦ : τὰ μὲν οὖν ὀνόματα αὐτὰ καὶ τὰ ῥήματα : ١٦ — ١٣ | ١٦ : εἶναι τῷ ἄνθρωπῳ συνθέσεως καὶ διαίρεσεως νοήματι, οἷον τὸ ἀνθρώπου ἢ τὸ λευκόν, ὅταν μὴ προστεθῇ τι· οὔτε γὰρ ψεῦδος οὔτε ἀληθές πω. σημεῖον δ' ἐστὶ τοῦδε .

— ت. ح. ١٧٩ | ١٣ — ١٥ : « فالأسماء والكلم أنفسها تشبه المقول من غير تركيب ولا تفصيل . مثال ذلك قولنا : « إنسان » أو « بياض » ، متى لم نستثن منه شيء . فإنه ليس هو بعد سقاً ، ولا باطلاً ، إلا أنه دال على المشار إليه به » .

فستثن : هكذا في مخطوط الأورفانوس . ولكننا نجد : يستثن في طبعة بولاك ويدري :
أين سينا ، العبارة ، تحقيق الخضير ، ص ٦ : « فالأسماء والكلم في الألفاظ نظير المقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب ، فلا صدق في أفرادها ، ولا كذب » .

أرسطو ، من النفس ، ٣٢ | ١٠ — ١٢ = ترجمة الدكتور أحمد قواد الأهراني ، ص ١٢٠ : « ومع ذلك فالتفصيل يتميز عن الإثبات والنفي ، إذ يجب أن ترتب المعاني لتكوين الصادق ، أو الكاذب » .

واظفر : تعليقات روس في طبعته ، ص ٣١٠ .

ولذلك كان قولنا : هنز أيل ، وصقاء مغرب ، ليس يتصف بصدق ،
ولا كذب ، ما لم يقترن بذلك قولنا : يوجد ، أو ليس يوجد ، إما مطلقا ،
وإما في زمان ، فنقول هنز أيل موجود ، هنز أيل غير موجود ، هنز أيل
يوجد أو لا يوجد ^(١) .

٢ — كذب ، يكذب د // يقترن ، يقترن د // قولنا : سقطت من ف
٣ — فنقول : نقول د

(١) أرسطو ، ١٦١ ١٦ : ١٨ — καὶ γὰρ ὁ τραγέλαφος σημαίνει μὲν
τι, οὕτως δὲ ἀληθὲς ἢ ψεῦδος, ἐὰν μὴ τὸ εἶναι ἢ εἶναι προστεθῇ ἢ ἀπλῶς
ἢ κατὰ χρόνον.

— ت. ح. ١٩٧ | ١٥ — ١٧ : « فان قولنا أيضا هنز أيل قد يدل على معنى ما ، لكنه ليس
هو بعد حقا ولا كذبا ، ما لم يستثن منه بوجود أو غير وجود مطلقا ، أو في زمان » .

يوجد في هاتش خطوط الأورفانون ، ١٧٩ | ، إلى يسار المتن ، تعليق نفسه : « أبو بشر
يقول : إن بعض المفسرين يزعم أنه يريد بقوله « مطلقا » الزمان الحاضر ، وبالزمان الزمانين المطلقين
بالحال . وروم قالوا : إنه إنما أراد بقوله « مطلقا » الزمان الدائم ، وبالزمان الزمان فيه ، أي
الحال بالمستقبل والماضي » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الضبي ، ص ٦ : « ما علم أنه إذا كان الشيء معدوما في نفسه ، محالا
في وجوده ، ولم يكن تصويره وحده أو اللفظ بلفظه وحده يدل على صدق أو كذب ، ما لم يقترن به
أنه موجود أو غير موجود اقترانا في اللفظ أو في اللفظ . مثلا بأن يعتقد أن هنز أيل موجود ، أو يعتقد
أنه غير موجود ، ويقال إن هنز أيل موجود ، ويقال إن هنز أيل غير موجود ، إما مطلقا بلا اشتراط
زمان ، أو باشتراط زمان أنه كان موجودا فيه ، أو يكون موجودا فيه ، أو زمان حاضرا » .

القول في الاسم

والاسم هو لفظ دال بتواطؤ على معنى مجرد من الزمان من غير أن يدل واحد من أجزائه — إذا أفرد — على جزء من ذلك المعنى ، سواء كان الاسم المفرد بسيطاً مثل زيد أو عمرو ، أو مركباً مثل عبد الملك الذي هو اسم لرجل . وذلك أن عبد الملك الذي هو اسم لرجل ، إذا أفرد « عبد » أو « الملك » لم يدل على جزء من المعنى الذي دل عليه مجموعهما ، كما يدل عليه في قولنا « عبد الملك » إذا أردنا أنه عبد للملك ، فإن « عبداً » يدل هاهنا على جزء من المعنى الذي دل عليه قولنا « عبد الملك » ، وكذلك « الملك » يدل على جزء من المعنى^(١) .

٢ — لفظ : صوت ف

• — عبد : العبد د

٧ — ملك : الملك د // يدل هاهنا : هنا يدل د

(١) أرسطو ، ١٩١١٩ — ٢٢ : σηματικὴ οὖν ἐστὶ φωνὴ σημαντικὴ κατὰ συνθήκην ὄντι χρόνου ، ἥς μηδὲν μέρος ἐστὶ σημαντικὸν κεχωρισμένον· ἐν γὰρ τῷ Κεῖλιππος τὸ ἵππος οὐδὲν αὐτὸ καθ' ἑαυτὸ σημαίνει ὥσπερ ἐν τῷ λόγῳ τῷ καλὸς ἵππος.

— ت. ح . ١٧٩ ب ٢ — ٤ : « فالاسم هو لفظ دالة بتواطؤ ، مجردة من الزمان ، وليس واحد من أجزائها دالاً على أفراد . وذلك أن « فليس » إذا أفرد منه « ليس » لم يدل بأفراده على شيء . كما يدل في قولك « قالوس ليس » أي « فرس قاور » .

في هامش في ورقة ١٧٩ ب من مخطوط الأورفانوس في أصل الصحيفة إلى يمين المتن نجد الصلح التالي : « فليس » اسم لإنسان . وهذه اللفظة في اليوناني مركبة من « ليس » وهو فرس ، ومن « قالوس » وهو قاور . ونظير ذلك في العربي قولنا « عبد الملك » إذا جعل اسماً لرجل . فإنه إذا أفرد منه الملك لم يدل على حياله على شيء ، مثل ما يدل إذا كان وصفاً لرجل بأنه عبد الملك .

والفرق بين الأسماء البسيطة والأسماء المركبة ، مثل عبد قيس وبعليك ، أن الجزء من الاسم البسيط ، وهو المقطع الواحد من المقاطع التي ركب منها الاسم ، ليس يدل على شيء أصلا ، لا بالذات ولا بالعرض ، مثل الزاى من زيد .
وأما الجزء من الاسم المركب فليس يدل — إذا أفرد — إلا بالعرض ، مثل أن يتفق لمن اسمه « عبد الملك » أن يكون عبداً ملكاً ^(١) .

١ — الأسماء البسيطة : الأسماء البسيطة د

٣ — الزاى و الزاء د // من : في د

== قانون : شرح الفارابي ، تحقيق كوش وماور ، ص ٣٠ : « فإن قالوس ابن اسم مركب في اليونانية وهو قد يستعمل لقباً لشخص إنسان ، مثل قالوس ابن المنجم الذي يذكره أرسطوطاليس في كتاب مبادئ الطبيعة [١٠٧٣ ب ٣٢] وقد يستعمل لقباً لقرص قاره » .

واقطر : أرسطو ، من فن الشعر ، ١٤٥٧ | ١٠ وما بعده = ت . ح . طهية بدوى ، ص ١٢٧ — ١٢٨ . قارن : بدوى ، فن الشعر ، ص ٥٦ .

ابن رشد ، تلخيص الشعر ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٣٦ — ١٣٧ = طهية بدوى ، ص ٢٣٦ . الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٦ .

ابن باجة ، في كتاب باري أرميناس لأبي نصر الفارابي ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٣ . ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٧ .

(١) أرسطو ، ١٦ | ٢٢ — ٢٧ : οὐ μὴν οὐδ' ὥσπερ ἐν τοῖς ἀπλοῖς : ٢٧ — ٢٢ | ١٦ : οὐδ' ὥσπερ ἐν τοῖς ἀπλοῖς . οὕτως ἔχει καὶ ἐν τοῖς συμπλεγμένοις· ἐν ἑκατέροις μὲν γὰρ τὸ μέρος οὐδαμῶς σημερινόν , ἐν δὲ τοῦτοις βούλεται μὲν , ἀλλὰ οὐδενὸς καχωρισμένον , οἷον ἐν τῷ ἐκωκροκέλης τὸ κέλης οὐδὲν σημαίνει καθ' ἑαυτό .

= ت . ح . ١٧٩ ب ٥ — ٨ : « وليست الحال أيضا في الأسماء المركبة كالحال في الأسماء البسيطة ، وذلك أن الجزء من الاسم البسيط ليس يدل على شيء أصلا ، وأما الاسم المركب فن شأن الجزء منه أن يدل على شيء ، لكن ليس على الانفراد ، مثل قولك « فيلسوفس » أى مؤثر الحكمة » .

في هامش في أصل الورقة ١٧٩ ب من مخطوط الأروطون إلى اليسار نجد : « الاسم البسيط هو ما دل على معنى مفرد مثل قولك « يد » ، وليس يدل جزءا هذا الاسم ، أى الياء والذال ، على معنى أصلا .

وإنما زيد في حد الاسم «بتواطؤ» من قبل أن الألفاظ التي ينطق بها الناس ليست دالة بالطبع ، مثل كثير من الأصوات التي تنطق بها الحيوانات وهي الأصوات التي لا تكتب . فإن الأصوات التي ينغم بها كثير من الحيوانات مؤلفة من المقاطع التي تؤلف منها الألفاظ التي ينطق بها الإنسان ، أو من مقاطع مؤلفة

٢ — الأصوات : الألفاظ ل

٣ — الأصوات : الألفاظ ل // الأصوات : الألفاظ ل

٤ — الألفاظ : الأصوات د ، ف

والاسم المركب هو ما دل على مركب بوجه من الوجوه ، مثل قولك « فيلوسوفس » أى مؤثر الحكمة . فانه في لسان اليونان اسم واحد مركب . إلا أن هذا الاسم قد يرمز الجزء منه ، كقولك « الحكمة » على أنه يدل ، وليس ذلك على الحقيقة . وذلك أن مؤثر الحكمة إنما يدل على الإنسان . فالحكمة في هذا الاسم ليست تدل على الأفراد ، ولكن مع فى آخر أضيف إليهما .

ضرب أرسطو مثلا بكلمة فادوة هي لفظة *ἐπικτητοκῆλης* ، وكلمة *κέλης* وحدها معنى حصان ، كما معنى ذورقا . أما كلمة *ἐπικτητοκῆλης* فتدل على فارس سريع يستخدمه القراصنة .

رواى أنت المترجم العربى استعمال كلمة من أصل يونانى أصبحت ذات معنى فى عصره وهي كلمة « فيلوسوفس » ، أى فيلسوف .

الفارابى ، كتاب المبادىء ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٦ : « كقولنا عهد الملك ... فن حيث هو صفة يدل جزؤه على جزء المعنى ، ومن حيث هو لقب فليس بذاته يدل جزؤه على جزء المعنى ، بل بالعرض » .

أين سينا ، المبادىء ، تحقيق الخضيرى ، ص ٧ — ٨ : « ومعنى قولنا : « ليس ولا واحد من أجزائه دالا على أفراد » معناه أننا لا نقصد فى دلالتنا بقولنا « الإنسان » أن تدل بواحد من أجزائه على معنى ألبته ، من حيث هو مفرد ... وليس هذا فى مثل لفظة « الإنسان » فقط ، بل وفى الألفاظ التي هى بحسب المسموع مركبة ، لكنها لا يدل بها على أنها مركبة ، فهذا شأنها ، كقولهم « عهد الملك » ... » .

من حروف تقاربها في المخرج ، وهي دالة على معان في أنفسها ، أعني عند
الحيوان^(١).

١ — أفى : سقطت من ف

(١) أرسطر ، ١٦ | ٢٧ — ٢٩ : τὸ δὲ κατὰ συνθήκην, ὅτι φύσει τῶν ὀνομάτων 'οὐδέν ἐστιν, ἀλλ' ὅταν γίνηται σύμβολον, ἀπὲρ δηλοῦσι γέ τι καὶ οἱ ἀγοράματοι ψόφοι, οἷον θηρίων, ὧν οὐδέν ἐστιν ὄνομα.
— ت. ح. ١٧٩ ب ٨ — ١٠ : « أما قولنا » بتراطز « فنقول أنه ليس من الأسماء اسم بالطبع ،
إلا إذا صار دليلا . فإن الأصوات أيضا التي لا تكتب نجدها قد تدل على أصوات الهائم ، إلا أنه
ليس شيء منها اسما » .

بجدها : بدون نقط في مخطوط الأورفانون . والقراءة الموجودة في شرح الفارابي هي : نجدها .
أما قراءة الدكتور بدوى : بجدها ، فلا سند لها .
قد تدل ، نجدها في طبق بدوى وبيرلاك ، فتدل . وهذا مهور . فالقراءة واضحة في مخطوط الأورفانون ،
كما هي موجودة في المتن الذي خلق عليه الفارابي (انظر شرح الفارابي ، تحقيق كوكش وماور ، ص ٣١ ،
سطر ٨) .

أين سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٣ : « فانها إنما تدل بالتراطز ، أعني أنه ليس يلزم
أحدا من الناس أن يجعل لفظا من الألفاظ موقفا على معنى من المعاني ، ولا طبيعة الناس يجعلهم عليه ،
بل قد واطأ عليهم أو لم يلمح على ذلك رسالته عليه . . . » .

وهناك حكاية لطيفة ذكرها هيرودوت في تاريخه ، ٢ : ٢ ، عن الملك سياتيك عندما أراد أن
يعرف أى الشعوب أقدم ، فهدى بطلين ولدا حديثا إلى راح ، ورحم عليه التحدث على مسمع منهما ،
وأمره أن يأتي بمنزلة لإطعام الطفلين . ولما بدأ الطفلان في الكلام الواضح ، قال : بركوس bekos .
وواضح أن هذه الكلمة إن هي إلا محاكاة لثناء النثر .

يوجد تطبيق إلى بين المتن في مخطوط الأورفانون ، ١٧٩ ب ، نصه كالآتي : « بعض القدماء
يرى أن الأسماء بالطبع ، ومنهم من يرى أنها بتراطز . ومن يرى أنها بالطبع : بعضهم رأى أنها بمنزلة
التألق والجليلات ، مثل أرموجنس ، وبعضهم يرى أنها ملائمة مناسبة للسميات ، بمنزلة أفلاطون .
ومن يرى أنها بتراطز : بعضهم يرى أنها كيف ما اتفق ، بمنزلة إفراتيس الذى سمى أحد أولاده
ألف ، والآخر باء . ومنهم من يرى أنها بتراطز إلا أنها مناسبة ملائمة للسميات ، مثل أوسطوطالس .
وهناك تطبيق آخر نصه كالآتي : « يجب أن يميز ترتيب هذا الكلام ويصير هكذا : وأما قولنا بتراطز فن
يقول أنه ليس من الأسماء اسم بالطبع ، لأن أصوات الهائم قد تدل ، وليس شيء منها اسما إلا إذا صار دليلا . »

والاسم منه محصل ، ومنه غير محصل .

١ — منه مقطعت من ف

الذي أوى فهو هذا : كأنه يقول : أما زياتنا في حد الاسم يوافق قبل أن ليس من الأسماء اسم بالطبع . وأما زياتنا دال فلأن ليس من الأصوات ما يكون اسما إلا إذا صار دليلا .

شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٣١ : «وقوله الأصوات أيضا التي لا تكتب ، يعني بها الأصوات التي لم يثنى أن دل عليها بالخطوط . فهدما قد تدل : يعني تلك الهمائم التي يصوت بها بعضها بمضاهي ما في تقويمها من مفرغ أو ملء أو مؤذ . فإن كثيرا من الحيوانات تنذر بعضها بعضا .

وقوله مثل أصوات الهمائم يعني أن فهم منه حل هذا التفسير مثل أصوات الهمائم التي تنطق بالألفاظ .

شرح الفارابي ، ص ٥٠ — ٥١ : «هذا رأى أرسطوطاليس في القول وفي الألفاظ المفردة جميعا . فإن قوما يدعون في الألفاظ المفردة الدالة أنها ليست حل طريق المواظاة ، فبعضهم يرى أنها بالطبع ، وبعضهم يرى أنها آلة استخراج الإرادة حل ما تستخرج آلات الصنائع . وذلك أنهم يقولون إن كل لفظة دالة فينبغي أن تكون محاكية للمعنى المدلول عليه ومعرفة بطبيعتها لذات ذلك الشيء ، أو لبرئ يكون ملازمة للدلول عليه خاصة وتكون اللفظة بطبيعتها محاكية ، مثل قولنا : مدح ، لفظا الذي يحاكي هذه اللفظة صوته الخاص به ، ومثل العقيق ، ومثل خير النساء . وربما لم تكن اللفظة بأسرها محاكية ، ولكن بعض أجزائها مثل زنبور وطينبور ، فإن المطلع الأول من زنبور يحاكي دمه إذا طار ، وطينور يحاكي الجزء الأول من هذه اللفظة صوت الآلة . وربما كان حرف واحد من حروفه يحاكي له أو لمعرض من أحواله . وذلك أنه إن كان آلة وكانت كل آلة فينبئها وخلفتها خلقة يصدر عنها الفعل المطلوب بتلك الآلة ، مثل المنقب للثقب ومثل المبخار ، ومثل سائر الآلات الأخر . كذلك اللفظ الدال لما كان آلة للقوة الناطقة فينبغي أن تكون نفس صفتها صيغة تعرف المدلول عليه ، وإنما يكون ذلك بأن يحاكيها .

وآخرون رأوا أن الألفاظ المفردة الأولى باصطلاح وموافق . وأما المشتق من الأول والأسماء المركبة من الأول فليست باصطلاح ، وإنما أقيمت طبيعة الأمر المدلول عليه أن يدل عليه باسم مركب ، أو باسم مشتق من الألفاظ المفردة الأول .

وقوم آخرون رأوا هذا في الألفاظ ، لا في الألفاظ المفردة . فأنهم يزعمون أن تركيب الألفاظ على تابع تركيب الأمور ، وأنها محاكي بها الأمور المركبة . ويقول هؤلاء أخذوا انما ، لأنها إنما تركيب الألفاظ على أجزائها الأمر المركب الذي يدل عليه القول . وأرسطوطاليس يرى أن جميع ذلك باصطلاح وموافق . فإن الألفاظ ليس تركيبها من نوع تركيب الأمور ، وإنما اصطلاح على أن يكون تركيب كذا حالا على تركيب أمر ما . ولو جعل القول تركيب آخر يصطلح على أنه دال على هذا التركيب لكان يدل عليه ، مثل ما يدل عليه التركيب الأول . ومحاكاة تركيب المعاني بتركيب اللفظ هي مصطلح عليه ، فكأنه اصطلاح على أن يكون محاكيه لا على أنه في طابع الأمر أن يكون تركيبه معانيها تركيب اللفظ بالطبع ، لكن بالاصطلاح . فإن محاكاة الأمور المتشابهة بعضها بعضا هي محاكاة بالطبع . ومحاكاة التركيب في اللفظ لتركيب المشار إليه في المعنى هو بالاصطلاح .

- فأما المحصل فهو الاسم الدال على الملكات ، مثل إنسان ، و فرس .
- وأما غير المحصل فهو اسم الذي يركب من اسم الملكة وحرف « لا » في الألسنة التي يستعمل فيها هذا النوع من الاسم . مثل قولنا : لا إنسان ، ولا حيوان^(١) .
- وهذا الصنف من الأسماء إنما سمي اسما غير محصل ؛ لأنه لا يستحق أن يسمى اسما بإطلاق ، إذ كان لا يدل على ملكة ، ولا هو أيضا قول سالب .
- لأن دلالاته دلالة الاسم المفرد ، وإن كان مركبا . ولذلك قد يلحقه السلب ، كما يلحق الاسم المحصل .

١ — إنسان ، الإنسان د

— وأما الألفاظ المفردة فإن الألفاظ الأول بين أنها ليست تحاكي شيئا من المعاني أصلا ولا مخرجا من أمراضه . وأما المشتقة منها فإنها باصطلاح دلت على ما دلت عليه غير المشتقة . وكذلك الأسماء المركبة في اللسان التي توجد في الأسماء المركبة ، مثل الفارسية واليونانية .

(١) أرسطو ، ١٦ | ٣٠ — ٣٢ : οὐ μὴν τὸ δ' οὐκ ἀνθρώπος οὐκ ὄνομα . οὐ μὴν οὐδὲ καί ται ὄνομα ὅ τι δεῖ καλεῖν αὐτό· οὐτε γὰρ λόγος οὐτε ἀποφασίς ἐστιν . ἔστιν ὄνομα ἀόριστον .

— ت . ع . ١٧٩ ب ١٠ — ١٢ : « وأما قولنا : « لا — إنسان » فليس باسم ، ولا وضع أيضا اسم يلحق أن يسمى به ، وذلك أنه ليس بقول ولا < قضية > سالبة . فليكن اسما غير محصل . »

< قضية > : غير موجودة في مخطوط الأورطانون ولا في طبعة Pollak ولا في شرح الفارابي ، تحقيق كوكش وماارد ، ص ٣٢ .

انظر : الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١١ .

والمرجع نفسه ، ص ٣٩ و ٤٠ .

ابن بابيه ، في كتاب باري أرميناس ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٧ : « والاسم المحصل وغير المحصل يوجد في جميع المقولات . فإن المقولات إذا أدخلت معانيها في موضوعاتها التي شأنها أن توجد فيها ، دل عليها باسم مشتق ، ويسمى ذلك الاسم المشتق ، مثل جميع القصول في مقولة الجوهر ، مثل قاطن ، وحساس . »

والاسم أيضا إذا تُصِيب أو خُفِض، أو غير تقييدا آخر مما أشبه ذلك، لم يقل فيه أنه اسم باطلاق، بل اسم مصرف، فتكون الأسماء منها أيضا مصرفة، ومنها غير مصرفة. والحد الذي حد به الاسم يشملها جميعا^(١).

- ١ — إذا : إن د — ٢ — اسم مصرف : أسما مصرفا د
// منها أيضا : أيضا منها د
٣ — الاسم : + لعلها د

== وإذا أخذت معانيها مرتفعة عن موضوعاتها التي شأنها أن توجد فيها . دل عليها باسم معنى من اسم الملكة ومن لفظ يدل على ارتفاع الملكة ، مثل قولنا : حيوان لا تطلق ، ويصم لا تفلد .

ابن باجة ، من كتاب البحارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤٩ : « ولسول أبي نصر » « كقولنا عدد لا زوج » فانه إيجاب معدول وهو رفع الشيء عما شأنه أو شأن بضمه أن يكون باضطراب زوجا من أجل أن اللفظ والثمانية وسائر الأعداد التي هي زوج ليست زوجا بما هي ستة ولا ثمانية بل بما هي عدد . فقد لحق إذا هذه الطبيعة باضطراب ، وإن كانت زوجا على معنى أنها لا تلحق طبيعة أخرى غير هذا الشيء أو بضمه . فكان الضرورة هنا ضرورة الحكم ، لا ضرورة لطلبه .

ابن سينا ، البحارة ، ص ١٢ — ١٣ : « لكن القائل أن يقول : إنك جعلت حد الاسم » أنه ولا ينـ . منه يدل ، وما هنا أسماء كقولك : « لا إنسان » ، « ولا بصير » ، ولا شك في أنها أسماء ... وكيف وقولنا : « لا بصير » ، يقوم مقام قولنا « الأعمى » . ثم نجد لفظ « الله » ولفظة « الإنسان » ، ولفظة « الله » ولفظة « البصير » يدلان على معنى ، ويتألف من معنيين معنى الكل . فنقول إنها بالحقيقة ليست أسماء ، ولم يوضع لها ، من حيث هي كذلك اسم يدل عليها ، بل هي من جملة الألفاظ المولدة التي في قوة المفردة كالحدود ، وكما يقال : راعي الشاة ، راعي البحارة ، وإن لم يكن ذلك على الإطلاق . أقول لأن تركيبها ليس من ألفاظ مفردة مستقلة بنفسها مثل اللا إنسان ، فانه مركب من اسم ومن أداة سلب ، ومطابقتها للأسماء لا تدل على أنها أسماء بالحقيقة ، وإن الحد والرسم كذلك شأنهما . ومع ذلك فلا يجب أن يقترب دخول حرف السلب فيها ، أن فيها سلبا ، كلا بل ليس فيها إيجاب ولا سلب ، بل تصلح أن توجب وأن تسلب ، وأن توضع للإيجاب والسلب . فإذا كانت قريبة المجانسة للأسماء ، فلنسمي أسماء غير محصلة .

إلا أن الفرق بين المصروف وغير المصروف ، وهو المرفوع في كلام العرب ، أنه إذا أضيف إلى الأسماء ، وهى التى تسمى المسئلة أيضا : كان أو يكون ، أو هو الآن ، فقليل : زيدا كان بالنصب ، أو زيد يكون بالخفض ، لم يصدق ولم يكذب .

٢ — أيضا : + مثل د

== (١) أرسطو، ١٦ — ٢٢ — ١٦ — ٢ : $\delta\tau\iota\ \delta\mu\omega\iota\omega\varsigma\ \delta\epsilon\phi'\ \delta\tau\omicron\upsilon\sigma\omicron\upsilon\nu\ \upsilon\pi\alpha\delta\omicron\chi\eta\iota$ $\kappa\alpha\iota\ \delta\upsilon\tau\omicron\varsigma\ \kappa\alpha\iota\ \mu\eta\ \delta\upsilon\tau\omicron\varsigma$. $\tau\omicron\ \delta\epsilon\ \Phi\iota\lambda\omega\nu\omicron\varsigma\ \eta\ \Phi\iota\lambda\omega\nu\iota\ \kappa\alpha\iota\ \upsilon\sigma\alpha\ \tau\omicron\iota\alpha\upsilon\tau\alpha$, $\omicron\delta\kappa\ \delta\upsilon\nu\omicron\mu\alpha\tau\alpha\ \alpha\lambda\lambda\alpha\ \pi\tau\iota\upsilon\sigma\epsilon\iota\varsigma\ \delta\upsilon\nu\omicron\mu\alpha\tau\omicron\varsigma$. $\lambda\omicron\gamma\omicron\varsigma\ \delta\acute{\epsilon}\ \epsilon\sigma\tau\iota\nu\ \alpha\upsilon\tau\omicron\upsilon\ \tau\alpha\ \mu\eta\nu\ \alpha\lambda\lambda\alpha\ \kappa\alpha\tau\alpha\ \tau\alpha\ \alpha\upsilon\tau\alpha$.

= ت. ح. ١٠٠ . ١٧٩ ب ١٢ — ١٤ : « فاما الاسم إذا نصب أو خفض أو غير تغييرا آخرما أشبه ذلك ، فليس يكون اسما ، لكن يصرفنا من تصاريف الاسم . وحد الأسماء المصرفة هو ذلك الحد الذى للأسماء إذا لم تصرف به » .

آخر : سقطت من طبعة يدوى ، ولكنها موجودة في مخطوط الأروغانون .

لاحظ أنه لا يوجد في الترجمة العربية القديمة ما يقابل الجملة اليونانية : $\delta\tau\iota\ \dots\ \kappa\alpha\iota\ \mu\eta\ \delta\upsilon\tau\omicron\varsigma$ مما يبرز رأى القائلين بجهلها .

كما أنه لا يوجد في الترجمة مقابل للتعبير اليونانى $\tau\omicron\ \delta\epsilon\ \Phi\iota\lambda\omega\nu\omicron\varsigma\ \eta\ \Phi\iota\lambda\omega\nu\iota$ وقد استعان المترجم العربى منه بما يؤدى المعنى بوضوح أكبر : فاما الاسم إذا نصب أو خفض . القارائى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٢ : « والاسم قد يكون مائلا ، وقد يكون مستقيما » .

ابن باجة ، في كتاب باري أرمينياس ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٩ : « ولذلك قال : أنه يكون أكثر إعراب الاسم المستقيم الرفع ، وأكثر إعراب الأسماء المسئلة النصب رائقة » . وقال : والأسماء المسئلة تسمى المصرفة ، لأن الاسم المستقيم من حيث هو الموضوع المعد لأن يستد إليه صارتاينا ، وصارت الأسماء المأخوذة منه مصرفة » .

ابن باجة ، من كتاب العبارة ، ص ٣٦ — ٣٧ .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٤ .

والاسم الغير مصروف، وهو المسمى المستقيم، إذا أضيف إليه واحد من هذه،
كان صادقاً أو كاذباً، مثل قولنا : زيدٌ كان، أو زيدٌ وجد، بالرفع ^(١).
فهذا هو ما ذكره من حد الاسم، وأصنافه.

١ — مصروف : المصروف د	// المستقيم : المستقيم د
٢ — صادقاً : صادق د	// وجد : وجد د

(١) أرسلو، ١٦ ب ٢ — : « οὐκ ἔστιν ἢ ἦν ἢ ἔσται οὐκ : οὐδὲν γὰρ πω οὐτι ἀληθεύει οὐτι ψεύδεται. ἀληθεύει ἢ ψεύδεται, τὸ δὲ ὄνομα ἀεὶ ὅλον Φιλωνός ἔστιν ἢ οὐκ ἔστιν »
ث. ح. ١٧٩ ب ١٤ — ١٥ : « إلا أن الفرق بين تلك وبين هذه أنه إذا أضيف إلى
الأسماء المصروفة — كان، أو يكون، أو هو الآن — لم تصدق ولم تكذب. والاسم إذا أضيف إليه
واحد من هذه كان أهدأ صادقاً أو كاذباً. ومثال ذلك : « فلان » بالخفض كان أو لم يكن. فان
هذا القول ليس هو بحد صادقاً ولا كاذباً ».

الفارابي، كتاب العبارة، تحقيق محمد سليم سالم، ص ١٤ : « وخاصة المسائل أنه إذا أضيف
إلى شيء من الكلم الوجودية لم يحصل منها قضية، ولم تصدق ولم تكذب، كقولنا : زيد كان أو يكون ».
ابن باجة، في كتاب باري أرمينيا، تحقيق محمد سليم سالم، ص ١٩ : « فان من خاصة المسائل
أنه متى أضيف إلى الكلم الوجودية لم يكن منه قول تام ».
ابن سينا، العبارة، تحقيق الخضير، ص ١٤ :

القول في الكلمة

والكلمة ، وهي التي تسمى عند العرب الفعل ، هي لفظ دال على معنى ، وعلى زمان ذلك المعنى المحصل بأحد الأزمان الثلاثة التي هي الماضي ، أو الحاضر ، أو المستقبل ، وليس واحد من أجزائه يدل أيضا على انفراده ، وذلك بالذات^(١) .

- وخاصة الكلمة أنها تكون أبدا خبرا ، لا غيبرا عنه ، ومحمولا ، لا موضوعا .
- ولذلك تدل أبدا على معنى شأنه أن يحصل على غيره ، وذلك إما بأن تكون بصفتها

٢ — وهي : سقطت من ف // عند : + تحوى ف
٣ — الأزمان : الأزمنة د ٣ — أوالحاضر أو المستقبل : أوالمستقبل أوالحاضر د
• — عنه : عنها د

(١) أرسطو ، ١٦ ب ٦ — ٧ : οὗτο δὲ ἐστὶ τὸ προσσημαίνον χρόνον, οὗτο δὲ ἐστὶ μέρος οὐδὲν σημαίνει χωρὶς, καὶ ἐστὶν .

— ت. ح. ١٨٠ : ٢ — ٣ : « وأما الكلمة فهي ما يدل — مع ما تدل عليه — على زمان ، وليس واحد من أجزائه يدل على انفراده » .

القاراني ، العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٧ : « والكلمة لفظ مفرد دال على معنى يمكن أن يفهم بنفسه وحده ، ويدل بنتجه ، لا بالعرض ، على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى . والزمان المحصل هو المحدود بالماضي والحاضر والمستقبل » .

ابن باجه ، في كتاب يادى أرمينياس لقناراني ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٤ : « وقد توجد معاني المقولات من حيث تلحقها نسبة محصلة بالماضي والمستقبل والحاضر ، فيدل عليها بلفظ يسمى الكلمة . فان معاني المقولات عامها وخاصها قد توجد داخلية في زمان محصل بالماضي والمستقبل والحاضر » . المرجع نفسه ، ص ١٦ : « فلذلك نعلم حد الكلمة : أنه لفظ دال على معنى مفرد يمكن أن يفهم وحده وبشئسه ويدل بنتجه ، لا بالعرض ، على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى ، ويدل على موضوعه من غير تصريح ، ويدل على وجود المعنى لشيء خارج النفس في الزمان المحصل » .

تدل على المعنى المحمول ، وعلى ارتباط المحمول بالموضوع ، وذلك حيث تكون خبرا بنفسها ، مثل قولك : زيد يصبح ، زيد يمشى ، وإما أن تكون بصفتها تدل على ارتباط المحمول بالموضوع ، إذا كان المحمول اسما من الأسماء ، مثل قولك : زيد يوجد حيوانا .

والمحمول الذى يدل على ارتباط بالموضوع : إما أن يكون مما يقال فى موضوع ، وذلك إذا كان عرضا فى الموضوع ، وإما أن يكون مما يقال على موضوع ، إذا كان المحمول جزءا من الموضوع .

وما زيد فى حد الكلمة من أنها تدل — مع دلالتها على المعنى — على زمان ذلك المعنى هو الفصل الذى به تفارق الكلمة الاسم . وذلك أن قولنا : « يصبح » ، وهو كلمة تدل على ما يدل عليه قولنا : « صحى » وهو اسم ، وعلى الزمان الحاضر ، أو المستقبل الذى فيه توجد الصحة ^(١) .

٧ — المحمول ، الموضوع ل // الموضوع : المحمول ل
٩ — قولنا : سقطت من ف ١١ — فيه : سقطت من ل

== ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ١٧ : « قيل فى التعليم الأول : وأما الكلمة فأنها تدل — مع ما تدل عليه — على زمان ، وليس واحد من أجزائها يدل على انفراد » .
لاحظ أن جملة « قيل فى التعليم الأول » قد حذفت فى طبعة الخضيرى ، مع أنها موجودة فى كثير من المخطوطات . ولاحظ أيضا أن ابن سينا يردده هنا كلمات الترجمة العربية القديمة .

وقارن : أرسطو ، عن فن الشعر ، ١٤٥٧ ، ١٤١ وما بعده :

ῥῆμα δὲ φωνῇ συνθετὴ σημαντική, μετὰ χρόνου, ἥς οὐδὲν μέρος σημαίνει καθ' αὐτό, . . . τὸ δὲ βαδίζει ἢ βαδίζει προσσημαίνει τὸ μὲν τὸν παρόντα χρόνον τὸ δὲ τὸν παρεληλυθότα.

== ت . ح . طبعة يدوى ، ص ١٢٨ : « أما الكلمة فهي صيرت دالة أولافقة دالة تدل — مع —

والكلمة أيضا منها محصلة ، ومنها غير محصلة . والمحصلة هي التي تدل على

ما تدل عليه — على الزمان ، من من أجزائه لا يدل على انقراضه ، كما يدل جزء من أجزاء الأسماء على انقراضه . وذلك أن قولنا : « إنسان » أو « أبيض » ليس يدلان على الزمان . أما ذلك فعلى الزمان الحاضر ، وأما هذا فعلى الزمان الماضي .

ابن رشد ، تكميل الشعر ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٣٧ — طبعة بدوى ، ص ٢٣٦ .
(١) أرسطو ، ١٦ ب ٧ — ١١ : *dei tōn kath' étérou legoménōn σημειόν* .
λέγω δ' ὅτι προσσημαίνει χρόνον, ὅλον ὕγιαία μὲν ὄνομα, τὸ δὲ ὕγιαίνει ὄψιμα . *προσσημαίνει γὰρ τὸ νῦν ὑπάρχειν* . *καὶ δεῖ τῶν καθ' ἐτέρου λεγομένων σημείον εἶναι, ὅλον τῶν καθ' ὑποκειμένου ἢ ἐν ὑποκειμένῳ* .
— ت . ع . ١٨٠ — ٨ : « وهو أبدا دليل ما يقال على غيره — ومعنى قول أنه > يدل < مع ما تدل عليه [تدل] على زمان هذا المعنى الذى أتى راصفه . أما قولنا صحة فاسم ، وأما قولنا صح ، إذا حينا الآن ، فكلية . وذلك أن هذه اللفظة تدل — مع ما تدل عليه — على أن الصحة قد وجدت للذى قيل فيه إنه صح فى الزمان الحاضر . والكلمة دائما دليل ما يقال على غيره ، كأنك قلت ما يقال على الموضوع ، أو ما يقال فى الموضوع .

وهو : وهو فى طبعة بدوى . غيره : غيرها فى طبعة بدوى .
لاحظ الخطأ الذى وقع فى طبعة بولاك ، إذ نجد : « الذى قيل فيه » والصواب : الذى قيل فيه ، كما فى خطوط الأورفانوس فى طبعة بدوى ، ص ٦١ .
شرح الفارابى ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٣٦ — ٣٧ : « كأنك قلت ما يقال على الموضوع أو ما يقال فى الموضوع .

لقوله : ما يقال فى الموضوع يعنى به الأمراض من حيث هى أمراض فى الشيء الموضوع لها .
فإن هذه إذا دل عليها بأسماء مشتقة ارتبطت بموضوعاتها بالكلم الوجودية ...
وقوله : ما يقال على الموضوع يعنى الجوهر الكلية وكلية الأمراض ، إذا حلت على أنواعها ... » .
ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ١٧ : « وفسر هذا فى التعليم الأول ، فقوله : إن معنى هذا هو أن قولنا صح يفارق قولنا صحة ، بأن الصحة تدل على معنى ، ولا تدل على زمان مقترن به .
وأما صح فهذا على صحة موجودة فى زمان » .

المراجع نفسه ، ص ١٧ : « وهو أبدا دليل على ما يقال على غيره . فتكون الكلمة للفظ دالة بتوافق تدل — مع ما تدل عليه — على زمان » .

المعنى الذى يدل عليه الاسم المحصل وعلى زمان ذلك المعنى .

والغير محصلة هى التى تدل على ما يدل عليه الاسم الغير محصل وعلى زمان ذلك المعنى . وذلك هو عدم ما يدل عليه الاسم المحصل ، أى العلم الذى حد فى كتاب المقولات^(١) . مثل قولنا : « لاصح » ، فإنه يدل على ما يدل عليه قولنا : « صح » ، وعلى زمان ذلك المعنى^(٢) .

٢ — ٣ — والغير محصلة ... ذلك المعنى ، سقطت من د

٤ — مثل : سقطت من د

(١) أرسطر ، المقولات ، ١٢ / ٢٦ وما بعده : *στέρησις δὲ καὶ ἔξις λέγεται* : *μὲν περὶ ταῦτόν τι, οἷον ἡ ὕψις καὶ ἡ τυφλότης περὶ διφθαλμόν· καθόλον δὲ εἰπεῖν, ἐν ᾧ ἡ ἔξις πέφυκε γίνεσθαι, περὶ τοῦτο λέγεται διαίτερον αὐτόν.*

— ت. ح. — طبة بدوى ، ص ٤١ — طبة Bouyges ، ص ٩٧ : « فأما العلم والمعرفة فأنهما يقالان فى نفس واحد بهيه » ، مثال ذلك : البصر والعلم فى المسين . وعلى جملة من القول : كل ما كان من شأن الملك أن تكون فيه ، فقيه يقال كل واحد منهما » .

قارن : ابن سينا ، المقولات ، بتحقيق الأب فتوى والنضرى ، والدكتور الأهواى وسعيد زاهد ، ص ٢٤٦ — ٢٤٩ .

(٢) أرسطر ، ١٦ ب ١٢ — ١٥ : *τὸ δὲ οὐκ ὑγιαίνει καὶ τὸ οὐ κάμνει* : *οὐ δῆμα λέγω· προσσημαίνει μὲν γὰρ χρόνον καὶ δεῖ κατὰ τινος ὑπάρχει, τῇ δὲ διαφορῇ ὄνομα κεῖται· ἀλλ' ἔστω ἀόριστον δῆμα ὅτι ὁμοίως ἐφ' ὅτουσιν ὑπάρχει, καὶ ὄντος καὶ μὴ ὄντος.*

— ت. ح. — ١٨٠ / ٨١ — ١٢ : « وأما قولنا « لاصح » أرى قولنا « لا مرض » فليس أمميه كلمة . فإنه وإن كان يدل — مع ما يدل عليه — على زمان ، وكان أيضا < دائما > على نفس ، إلا أنه ليس لهذا الصنف اسم موضوع . فلتسم كلمة غير محصلة . وذلك أنها يقال على نفس ، من الأفعال موجودة كان أو غير موجودة على مثال واحد » .

والكلمة الغير محصلة هي نوع من أنواع الكلمة ، إذ كانت داخلة تحت الحد المتقدم للكلمة بإطلاق ، وموجود لها الخاصة المتقدمة للكلمة وهو أنها أبداء

١ — الغير محصلة : غير المحصلة .

وكان : هذه هي القراءة الموجودة في مخطوط الأورفانوس وفي شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٣٧ ، سطر ١٤ ، لكننا نجد « فكان » في طبعي بولاك ويدري . لاحظ أننا نجد في الأصل اليوناني *καὶ* .

< دالا > : غير موجودة لاني المخطوط ولا في شرح الفارابي ولا في طبع بولاك ، وإنما هي إضافة من الدكتور يدري .

على مثال واحد : ترجمة لكلمة *μολογ* في النص الأرسطي .

يقول الفارابي في شرحه ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٣٨ — ٣٩ ، في تعليقه على قول أرسطو : « وذلك أنها يقال على شيء من الأشياء موجودا كان أو غير موجود على مثال واحد » ، وقوله هذا فسرته جل المفسرين على ظاهره ، فيقولون إن هذه الأضاف من الكلم يدل على أي شيء أطلق من الأمور ، كان موجودا أو غير موجود ... وأما ما عندنا في ذلك فانا نقول إن معنى هذا القول أن الاسم غير المحصل والكلمة غير المحصلة كل واحد منهما يدل على شيء ما من الأشياء ، موجبا كان أو مسلوها ، فهو على مثال واحد في الحالين ، أي في حال الإيجاب والسلب ، وإن ذلك المعنى الذي يدل عليه كل واحد من هذين غير المحصلين هو المدم الذي ذكره في كتاب المقولات ... » .

انظر هامش ١ ، ص ٣٠ ، قيا مر .

وقارن : ابن سينا ، العبارة ، ص ٢٧ — ٢٨ : « وقد قبل في التسليم الأول وذلك أنها غير محصلة لأنها تدل على شيء من الأشياء موجودا كان أو غير موجود دلالة على مثال واحد . وهذا القول إن معنى فيه بالموجود وغير الموجود ما يجعل موضوعا للكلمة ، حتى يكون قولنا : « لاصح » ينظم جملة على كل موضوع موجود أو غير موجود ما خلا الصحيح ويصدق عليه ، فيكون إيجاب « لاصح » قد يصدق على الموجود وغير الموجود ، فهذا مما يمنع من في مباحث أخرى . وإن مؤيد بذلك لا الموضوع ولكن ما هو في قوة المصنوع من أمور مخالفة لدلالة لفظة « صح » حتى يكون « ماصح » يعني به أنه مرض أو توسط أو فعل فعلا آخر غير الصحة كله يدخل تحت « ماصح » كان سديدا ، بل عدي أن الفرض في هذا أن اللفظة تصدق على المسمى الوجودي المضاد والمتوسط وعلى المسمى المسمى الذي لا يحصل له في نفسه . فقولنا : « ما أسود » يصدق على الشيء إذا كان قد ابيض وعلى الوسائط حادما ويصدق إذا كان حادما اللون كيف كان ويكون ، كما يقال : صار غير أسود » .

إنما تدل على ما شأنه أن يحمل على غيره : إما حمل الشيء على الموضوع ،
أو في الموضوع ^(١) .

وإنما سمي هذا الصنف كلمة غير محصلة ، لأنها مشتقة من اسم غير محصل .
وهذا النوع من الكلم غير موجود في لسان العرب ، كما كان الاسم غير المحصل
غير موجود .

والكلمة : منها الكلم المصرفة ومنها غير المصرفة وهي التي يقال اسم الكلمة عليها
بإطلاق . والكلمة الغير مصرفة هي التي تدل في لسان كثير من الأمم على الزمان
الحاضر ، والمصرفة هي التي تدل على الزمان الذي يوجد كأنه دائر حول الزمان
الحاضر وهو الزمان الماضي والمستقبل ^(٢) .

٢ — أ. و. واما ف

٦ — الكلم ، الكلمة د : سقطت من ف // غير : الغير د

٦ — ٧ — وهي المصرفة : سقطت من د لتكرير كلمة مصرفة .

٨ — المصرفة : + والمصرفة د

٩ — وهو الزمان ... والمستقبل : سقطت من د

(١) الفارابي ، شرح كتاب العبارة ، تحقيق كوثش ومارو ، ص ٣٦ — ٣٧ : « ثم قال :
كأنك قلت ما يقال على الموضوع أو ما يقال في الموضوع . نقوله : ما يقال في الموضوع ، يعني به
الأعراض من حيث هي أعراض في الشيء الموضوع لها . كان هذه إذا دل عليها بأسماء مشتقة ارتبطت
بموضوعاتها بالكلم الوجودية ... ونسوله : ما يقال على الموضوع ، يعني الجواهر الكلية وكلها
الأعراض ، إذا حلت على أنوعها » .

وقارن ترجمة Edghill ، ولا سيما قوله : Moreover a verb is always a sign
of something said of something else, i. e. of something either
— predicable of or present in some other thing .

وليس للزمان الحاضر صيغة خاصة في لسان العرب . وإنما الصيغة التي توجد
له في كلام العرب مشتركة بين الحاضر والمستقبل ، مثل قولنا : يصبح ، ويمشي .

١ — وليس للزمان الحاضر : سقطت من .

٢ — مشتركة : مشترك .

— (٢) أرسطو ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ : ١٨ — $\delta\mu\omega\iota\omega\varsigma\ \delta\epsilon\ \kappa\alpha\iota\ \tau\acute{o}\ \theta\upsilon\gamma\iota\alpha\omega\nu\ \eta\ \tau\acute{o}\ \theta\upsilon\gamma\iota\alpha\iota\nu\epsilon\iota$: $\sigma\upsilon\ \theta\eta\mu\alpha$, $\alpha\lambda\lambda\acute{\alpha}\ \pi\epsilon\tilde{\omega}\sigma\iota\varsigma\ \theta\eta\mu\alpha\tau\omicron\varsigma$: $\delta\iota\alpha\pi\acute{\epsilon}\rho\epsilon\iota\ \delta\epsilon\ \tau\omicron\upsilon\ \theta\eta\mu\alpha\tau\omicron\varsigma$, $\theta\tau\iota\ \tau\acute{o}\ \mu\acute{\epsilon}\nu\ \tau\omicron\nu\ \pi\alpha\rho\acute{o}\nu\tau\alpha\ \pi\rho\omicron\sigma\sigma\eta\mu\alpha\iota\nu\epsilon\iota\ \chi\rho\acute{o}\nu\omicron\nu$, $\tau\acute{o}\ \delta\epsilon\ \tau\omicron\nu\ \pi\acute{\epsilon}\rho\iota\tau\epsilon$.

— م . ح . ١٨٠ ، ١٢١ — ١٥ : « وجعل هذا المثال قولنا « صح » الذي يدل به على الزمان الماضي ،
أو « يصح » الذي يدل به على الزمان المستأنف ، ليس بكلمة ، لكن تعريفاً من تعاريف الكلمة .
والفرق بين هذين وبين الكلمة : أن الكلمة تدل على الزمان الحاضر ، وهذين وما أشبههما تدل على الزمان
الذي حوله . »

به : سقطت في المربعين من شرح الفارابي ، ص ٣٩ ، سطر ١٩ و ٢٠ .
الزمان الماضي : هذه هي القراءة التي نجدها في مخطوط الأورغانفون وفي شرح الفارابي ، تحقيق
كوتش ومارر ، ص ٣٩ ، سطر ١٩ — ٢٠ . أما القراءة التي نجدها في طبعة بولاك : الزمان
الماضي : خطأ . ولا حاجة بنا إلى تصحيح بدرى ، ص ٦٢ : زمان الماضي .

من معنى كلمة $\pi\epsilon\tilde{\omega}\sigma\iota\varsigma$ ، انظر : أرسطو ، من فن الشعر ، ١٤٥٧ ، ١٨ وما بعده .
ولاحظ أن قول المترجم المصري : الذي يدل به على الزمان الماضي والذي يدل به على الزمان
المستأنف ، لا مقابل له في الأصل اليوناني ، لأن لفظ $\theta\upsilon\gamma\iota\alpha\omega$ يدل على الزمان الماضي و $\theta\upsilon\gamma\iota\alpha\omega\iota\epsilon$
تدل على المستقبل . والفعل الدال على الحال (المضارع) هو $\theta\upsilon\gamma\iota\alpha\iota\nu\epsilon\iota$ ، ولا حظ لاختلاف النبرة : accent
في المضارع والمستقبل .

ليس لكلمة ما أشبهها مقابل في النص اليوناني .

وقارن : الفارابي ، كتاب البهارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٥ : « والكلمة أيضاً قد
تكون مستقيمة ومائلة . فالمائلة هي الدالة على الزمان الماضي أو المستقبل ، والمستقيمة هي الدالة على
الزمان الحاضر . »

ابن بابيه ، في كتاب باري أرمينيا ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٨ : « ولذلك معنى الكلمة
الماضية والمستقبل مائلة ، لأنها مائلة في الترتيب في النفس من « الآن » إلى جهة . »

ولذلك قال نحو يومهم إنهم إذا أرادوا أن يخلصوها للاستقبال أدخلوا عليها السين
أو سوف ، فقالوا : سيصبح ، أو سيمشي^(١) .

والزمان الحاضر هو الزمان الذى يأخذه الذهن موجودا بالفعل ومشارا إليه ،
مثل قولنا : هذه الساعة ، وهذا الوقت . ولذلك قيل اسم الزمان على هذا بإطلاق ،
إذ كان هو الأحرف عند الجمهور ، وكان بالإضافة إليه يفهم الزمان الماضى
والمستقبل . فإن الماضى هو المتقدم لهذا الزمان ، والمستقبل هو المتأخر عنه .
وأما هل ما تنقيه من الزمان الحاضر هو موجود على نحو ما تنقيه ، أو ليس بموجود ،
فذلك مما ليس يحتاج إليه فى هذا الموضع .

- ١ — نحو يومهم : نحو يوم العرب ف
- ٢ — أو : أو ل
- ٦ — فإن الماضى... والمستقبل : سقطت من د تكرير كلمة والمستقبل
- // والمستقبل : + الذى د
- ٧ — ما تنقيه ، ما يتخلوه ف ، يتخلوه د
- ٨ — مما : ما د // ليس : + بموجود د // يحتاج : تحتاج د

(١) شرح الفارابى تحقيق كرتش وماور ، ص ٤٠ — ٤٢ : « وقوم من الناس يتكلمون أن
تكون كلمة تدل على الزمان الحاضر . فانهم يزعمون أنه لا يوجد زمان حاضراً أصلاً ، وأن الزمان هو
ماض أو مستقبل ... » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ١٧ — ١٨ : « والكلمة هي ما يسميها أصحاب النظر
فى لغة العرب « فعلاً » . وقد كانت الكلمة فى الوضع الأول عند اليونانيين إنما تدل على الزمان على
الزمان الحاضر ، ثم إذا أراد أن يدل بهذا على الزمان الماضى أو المستقبل قرن بها زيادة مع حفظ الأصل .
وأما العرب فلم يجهلوا هذه العادة بأفراد كلمة الحاضر... فيقال : « إن زيداً يمشى » أى فى الحال ،
« ويمشى » أى فى الاستقبال . فإذا حاولوا زيادة البيان ، قالوا : « إن زيداً هوذا يمشى » فاقضى
الحال ، أو قالوا : « سيمشى » أو « سوف يمشى » فاقضى الاستقبال ... وليس الحال فكل خاص » .

والكلمة تشبه الاسم وتشاركه في أنها إذا قيلت مفردة فهم منها معنى مستقل بذاته ، كما يفهم ذلك من الاسم إذا قيل مفردا بذاته . ولذلك إذا سمعها السامع قطع بها ، إلا أنه لا يفهم من المعنى المدرك منها أن الشيء بعد موجود ، أو غير موجود ، مثل قولنا : كان أو يكون . هذا إذا كانت هذه الكلم أخبارا بذاتها ، وأما إذا كانت روابط ، فإنه لا يفهم منها معنى مستقل بنفسه ، كالحال في الحرف ، لأنها إنما تدل حينئذ على تركيب المضمول مع الموضوع ، ولا سبيل إلى فهم التركيب دون فهم الأشياء المركبة^(١) ، وذلك يكون عند التصريح بها ، مثل قولك : زيد يوجد طالما ،

-
- ٢ — بذاته : لذاته د — ٣ — الآلهة : الآلهة د
 ٥ — روابط : روابطه د // بنفسه : في نفسه ل // كالحال في الحرف : كالحرف ف
 ٦ — التركيب دون فهم : سقطت من د
 ٧ — المركبة : المركب د
-

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦ ب ١٩ — ٢٥ : *Αὐτὰ μὲν οὖν καθ' ἑαυτὰ λεγόμενα* : ٢٥ — ١٥١ ١٨٠ — ٢٠ : « وأقول إن الكلم — إذا قيلت على أفرادها — فهي تجري مجرى الأسماء ، فعلى كل شيء ، وذلك أن القائل لما يقف بذاته عليه ، وإذا سمع منه السامع قطع به . إلا أنها لا تدل بعد على أن الشيء < هو > أو ليس هو . فإننا ولا لولا : « كانت » أو « يكون » دلالة على المعنى . وكذلك قولنا : « لم يكن » أو « لا يكون » . ولا لولا : « أن » مجردا على سبيله ، دلالة عليه . وذلك أنه في نفسه ليس هو شيئا ، لكنه يدل — مع ما يدل عليه — على تركيب ما . وهذا التركيب لا سبيل إلى فهمه دون الأشياء المركبة » .

— ث . ج . — ١٨٠ ١٥١ — ٢٠ : « وأقول إن الكلم — إذا قيلت على أفرادها — فهي تجري مجرى الأسماء ، فعلى كل شيء ، وذلك أن القائل لما يقف بذاته عليه ، وإذا سمع منه السامع قطع به . إلا أنها لا تدل بعد على أن الشيء < هو > أو ليس هو . فإننا ولا لولا : « كانت » أو « يكون » دلالة على المعنى . وكذلك قولنا : « لم يكن » أو « لا يكون » . ولا لولا : « أن » مجردا على سبيله ، دلالة عليه . وذلك أنه في نفسه ليس هو شيئا ، لكنه يدل — مع ما يدل عليه — على تركيب ما . وهذا التركيب لا سبيل إلى فهمه دون الأشياء المركبة » .

أوليس "يوجد مالم" .

< هو > سقطت من مخطوط الأورفانون .

لذا : أشار إليه كنور بدوى إلى أن هذه الكلمة أصلها في مخطوط الأورفانون : أن . ولكننا نجد
في طبة بولاك : إن ، وفي طبة بدوى : فانه . غير أن القراءة الصحيحة : « فانا » واضحة في مخطوط
الأورفانون وموجودة في شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٤٣ ، سطر ٢٢ .
إن (مجرد حل محال) : إنه في طبة بدوى ، ولكن ذكر في هامش ٢ ، أن أصلها في المخطوط :
إن ، وهي كذلك في شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٤٣ ، سطر ٢٣ ، وص ٤٤ ، سطر ٢١ .
فان مخطوط الأورفانون ، ١٨٠ ، ١٩ : إن ، والقراءة واضحة جدا في المخطوط .
المركبة : المركبة في شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٤٤ ، سطر ٢ . ولكن القراءة
واضحة في مخطوط الأورفانون .

فان ترجمة Edghill :

Verbs in and by themselves are substantival and have significance, for he who uses such expressions arrests the hearer's mind, and fixes his attention; but they do not, as they stand, express any judgement, either positive or negative. For neither are 'to be' and 'not to be' and the participle 'being' significant of any fact, unless something is added; for they do not themselves indicate anything, but imply a copulation, of which we cannot form a conception apart from the things coupled .

فان تعليق Edghill ، هامش ١ : The words 'to be' and 'not to be' are here regarded in their strictly copulative sense.

لاحظ أن τὴν δυνάμειν تشير في ترجمة Edghill إلى السامع ، arrests the hearer's mind . ولا نستطيع أن نعين من تلخيص ابن رشد أو شرح ابن سينا إن كانت تشير إلى القائل أو السامع . ولكن الترجمة العربية واضحة في أنها تشير إلى القائل . وهكذا فهمها الفارابي : انظر شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٤٣ ، « يعني أن الناطق بالاسم أو بالكلمة وحدها دون شيء آخر ليس ينطق بها إلا وقد وقف بذمته على معنى يحصل ، فإذا سمعه من السامع والخطاب — وإن لم يسمع منه لحظة أخرى — اكتفى به ، ولم يحتاج إلى زيادة تقرر بواحد منهما » .

فيكون الكلم مستفين : صنف يفهم بذاته وهي الكلم التي تكون بذاتها
خبرا ، وصنف لا يفهم بذاته وهي الكلم الروابط التي تسمى الوجودية ^(١) .

- ١ — صغين : صغان د // الكلم : الكلمة د // بذاتها : بنفسها د ، ف
٢ — صغ : صغ د // الرابط : الرابط د

(١) الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٥ : « والكلم منها وجودية ، ومنها
غير وجودية » .

فالوجودية هي الكلمة التي تقرر بالاسم الموصول فتدل على ارتباطه بالموضوع ، ووجوده له ، وعلى
الزمان الموصول الذي فيه يوجد الاسم الموصول للموضوع ، كقولنا : زيد كان عادلا ، زيد يكون عادلا .
ففي استعملت هذه الكلم روابط لم تكن محولات بأنفسها ، وإنما تستعمل محولة ليصح بها حل
غيرها . وربما استعملت محولات بأنفسها فيحصل منها قضايا ، كقولنا : زيد وجد ، وزيد كان ،
إذا منى به « حدث وجوده » .

ابن باجة ، في كتاب باري أرميناس الفارابي ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٨ — ١٩ : « والكلمة
الوجودية منها ما تكون عامة ، ولذلك أدخل « ما » فقال : كلمة ما وجودية ، ليخصص العامة ،
ولا الخاصة ، فيكون على هذا اسم « زيد » في قولنا : زيد ضرب ، أو ضرب زيد ، مستقيا » .

ابن باجة ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٣٨ : « وقال : « فالوجودية
هي الكلمة التي تقرر بالاسم الموصول فتدل على ارتباطه بالموضوع ، ووجوده ، وعلى الزمان الموصول الذي
فيه يوجد الاسم الموصول للموضوع » ، ليس معنى « يوجد » هنا الوجود الذي هو خارج الذهن ، بل
معناه : أن الكلمة التي تدل على الزمان الموصول ، تدل مع ذلك أن اسم الموصول محمول للموضوع ، وبالجملة
على الارتباط . « فيوجد » هنا ليست الرابطة ، بل هي دالة على الرابطة . وإنما قال : تقرر باسم
الموصول ، ولم يقل باسم الموضوع ، لأن الكلمة لا تكون رابطة إلا إذا كان الموصول اسما ، والموضوع
لا يكون أبدا إلا اسما » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٢٨ — ٢٩ : « والكلمات الوجودية غائبا نواحي الدلالات ،
والكلمات الوجودية هي كقولنا : صار ، يصير ، وكان ، يكون ، لا الدال على التكون مطلقا ، بل على
التكون شيئا لم يذكر ، بل هي الكلمات التي إنما تدل من المعاني التي يدل عليها الكلم على نسبة إلى موضوع
غير معين وفي زمان معين تكون تلك النسبة غير معينة لغنى . منتظر أن يقال ، ولا يتضمن تضمن الكلمة الحقيقية إياه .
والدليل على أن هذه ، هي الأدوات والكلمات الوجودية ، نواحي الدلالات أنه إذا قيل : ماذا فعل
زيد ؟ فقول : « صار » ، أو قيل : أين زيد ؟ فقول : « في » ، لم يقف الذهن معها على شيء » .

فهذا ما قاله في حد الاسم والفعل ومعرفة أصنافها الضرورية هاهنا وهي التي
تختلف القضايا باختلافها . وأما الحروف فهو يذكرها في كتاب الشعر^(١).

— أفاض الفارابي في تعليقاته على الترجمة البرية فقال : شرح الفارابي ، تحقيق كرتش ومارو ،
ص ٤٤ : « فان المفسرين يحملون هذا القول موصولا بقوله : إن الكلمة لا تدل على إيجاب أو سلب .
ويحملونه جهة على أن الكلم لا تدل على إيجاب أو سلب . قالوا إن الكلم الوجودية لم تلم تكن تدل لا
على إيجاب ولا على سلب ، كانت الكلمة غير الوجودية أخرى أن لا تدل لا على إيجاب ولا على سلب ،
من قبل أن غير الوجودية إنما توجد فيها الوجودية بالقوة ... »

وأما أنا فاني أرى أن القموض والوضوح في أمر الوجود أنها دالة على إيجاب أو سلب ، أو غير
دالة مظهرها في غير الوجودية إذا أخذت الوجودية محولة بأنفسها وبذواتها ، لا لأجل غيرها . وأما
إذا أخذت محولة لأجل غيرها ، كقولنا : يوجد ماشيا ، ويوجد عادلا ، فأمرها أخص ... فذلك
كان الأشبه حتى أن لا نجعل هذا جهة لذلك الأول ، ولكن نجعل القول لبيان من قوة الكلمة الوجودية
من حيث هي وجودية ... »

فان : ابن سينا ، العبارة ، ص ٢٨ : والكلمة من حيث أنها تدل دلالة اللفظ جارية مجرى
الأسماء ، فان كل واحد منها يتعلق به فيصور معناه . فان قالوا لرسائل : ماذا حمل زيد ؟ فقال :
مثنى ، أفاد بذلك معنى يفهمه السامع ويقرنه إلى معنى زيد ، ويحصل له منهما الدلالة التي تغير . كما إذا
سئل فقل : من في الدار ؟ فقال : زيد . وإن كان « زيد » و « مثنى » كل واحد منهما بالفراده
لا يدل على إيجاب وسلب . »

(١) أرسطو ، فن الشعر ، ٢٠ ، ١٤٥٧ ، ٦١ — ١٠ : ἀσθητόν δ' ἐστὶ φωνή :
ἀσθητός ἢ λόγου ἀρχὴν ἢ τέλος ἢ διορισμὸν δηλοῦν . [οἷον τὸ ἀμφὶ καὶ
τὸ περὶ καὶ τὰ ἄλλα . ἢ φωνὴ ἀσθητός , ἢ οὔτε κολύει οὔτε ποιεῖ φωνὴν
μίαν σημαντικὴν ἐκ πλειόνων φωνῶν] , κεφυκυῖα τίθεσθαι καὶ ἐπὶ τῶν
ἀκρωτῶν καὶ ἐπὶ τοῦ μέσου .

— ت . ح . (طبعة بدرى ، ١٢٧) : « وأما الواصلة فهي صوت مركب غير مدلول ، إما لا ابتداء
القول ، وإما لا آخره ، أو حد ذلك بمنزلة « أو » من أجل « أو » إلا . » ويقال صوت
مركب غير مدلول الذي لا يمنع ولا يفعل الصوت الواحد المدلول الذي من شأنه أن يركب من أصوات
كثيرة ، وعلى الزروس ، وعلى الوسط . »

ابن سينا ، النجاة ، ١١٤ — ١٢ : « وأما الأداة فهي لفظة مفردة إنما تدل على أمر لمعنى يصح
أن يوضع أو يحمل به أن يقرن باسم أو كلمة ، كقولنا : في ، وعلى . »

... ..

الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٧ :
« والأداة لفظ يدل على معنى مفرد ، لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده ، دون أن يقرن باسم أو كلمة ،
مثل : من ، وصل ، وما أشبه ذلك » ، المراجع نفسه ، ص ١٦ : « والأداة لا تكون خبراً ، ولا خبراً
فيها وحدها ، وإنما تكون جزءاً لمحبوك ، أو جزءاً لموضوع » .

ابن باجة ، في كتاب باري أرمينيا للفارابي ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٦ : « وتلك الأمور
المضافة ألقاظ تدل عليها ، وهي الألقاظ التي تسمى الأدوات ، وتسمى حروف المعاني . وسميت أدوات
لأنها دالة على أمور إذا أخذت في المعاني تصرفت فيها المعاني بحسب ما يقصد بها ، فلا تصرف المعاني
إلا بأحد هذه الأمور مضافة إليها ، فسميت أدوات لأنها إذا أخذت فيها تصرفت بحسب الغرض فيها .
وسميت حروف المعاني لأنها معانٍ بها تصرف هذه » .

ابن باجة ، المراجع نفسه ، ص ١٧ : « ولما كان هذا المعنى مضافاً بذاته ، قيل في حده إنه
لا يمكن أن يفهم وحده وب نفسه ، بل إنما يفهم إذا لسن باسم ، أو بكلمة ، أو بهما جميعاً ، بأنه
مضاف إليهما » .

السوى ، البصائر النصيرية ، ٤٨ : « وأما الأداة فهي اللفظة المفردة التي لا تدل وحدها على معنى
يقتل ، بل على نسبة بين معنيين لا تغفل إلا مقرونة بالأمور التي هي نسبة بينهما ، مثل : من ، وفي ، وصل ،
ولا ، ولذلك إذا قيل ، خرجت من ، لم يكن اللفظ دالاً دلالة المطلوبة ما لم يقبل : من المنار ،
أو ما أهيبه » .

الكلام في القول

والقول هو لفظ دال، الواحد من أجزائه الأول، أى البسيطة، قد يدل على انفراده، على جهة الفهم والتعبور، لا على جهة الإيجاب أو السلب^(١)، مثل قوله : الإنسان حيوان . فإن لفظ « الإنسان » الذى هو جزء أول من هذا القول يدل

- ٢ — دال : يقال على معنى د // أى البسيطة : سقطت من ف
٣ — على جهة الفهم أو السلب [والسبب د] : من جهة أنه لفظ على أنه جزء مفرد لا على أنه إيجاب أو سلب ف — (لفظ) الإنسان ، الحيوان »

(١) أرسطو ، ١٦ ، ٢٦ ب ٢٨ — : λόγος δὲ ἐστὶ φωνῆ σημαντικῆ κατὰ συνθήκην, ἥς τῶν μερῶν τι σημαντικόν ἐστὶ κεχωρισμένον, ὡς φάσις ἀλλ' οὐχ ὡς κατάφρασις ἢ ἀπόφρασις.
ث . ج . ١٨٠ ب ٢ — ٣ : « رأيا القول فهو لفظ دال، الواحد من أجزائه قد يدل على انفراده . . . على طريق أنه لفظة ، لا على طريق أنه إيجاب » .

لاحظ أنه لا يريد في الترجمة العربية ما يقابل الكلمات κατὰ συνθήκην, ἥς ἀπόφρασις, κατάφρασις . كتاب العبارة، تحقيق محمد سليم سالم، ص ١٦ : «والقول لفظ مركب دال على جهة معنى، وجزؤه دال بذاته، لا بالعرض، على جزء ذلك المعنى . وإنما قيل فيه جزء دال على جزء ذلك المعنى لفصل بين اللفظ المركب الذى يدل على معنى مفرد، كقولنا : « هذا الملك » الذى هو لقب لشخص » .
أرسطو، من فن الشعر، ٢٠ ، ١٤٥٧ ، ٢٣ (وما بعده : λόγος δὲ φωνῆ συνθετὴ σημαντικῆ, ἥς ἕναι μέρη κατὰ αὐτὰ σημαίνει τι . . .
ابن سينا، العبارة، ص ٣٠ : « رأيا القول فهو اللفظ المؤلف ؛ وهو اللفظ الذى قد يدل جزؤه على الاتساع دالة اللفظ، أى المقطعة الزائدة، لا كأداة وما معها، وإن كان لا يدل على إيجاب وسلب . فإن دلالة الإيجاب والسلب أنحص من دلالة اللفظ . فإن قولنا : الإنسان كاتب، قول . . . وليس كالمقطع من لفظة « الإنسان » فإنه لا يدل أصلا من حيث هو جزء منه . رأيا اللفظ المركب فى المسود كعبد الله فلا يدل جزء منه أيضا بذاته، من حيث هو جزء منه، وإن كانت له دلالة فى استعمال آخر، فليس يدل بها الآن بذاته، بل بالعرض » .

على شيء مفرد . وكذلك لفظ « الحيوان » الذى هو الجزء الثانى من هذا القول^(١) . وهذا الذى أخذ في حد القول من أن الواحد من أجزائه الأول يدل على معنى مفرد هو الفصل الذى به يفارق القول الاسم .

- فإن الاسم البسيط ليس يدل الجزء منه — وهو المقطع — على شيء أصلاً .
والاسم المركب أيضاً ليس يدل الجزء منه على شيء إلا بالعرض ، مثل أن يعرض لإنسان اسمه « عبد الملك » أن يكون عبداً للملك^(٢) .

والقول إنما يدل على طريق التواطؤ ، لا بالطبع ، ولا على طريق أن لكل معنى مركب لفظاً مركباً يدل عليه بالطبع من غير أن توجد تلك الدلالة في لفظ آخر غيره ، كما لا يوجد فعل الآلة في غير الآلة^(٣) .

- ١ — مفرد : + لا على جهة أن ذلك الشيء موجود غير موجود ف : + على جهة التصور
لأن أن ذلك الشيء موجود أو غير موجود د // الجزء الثانى : الخبر والثانى د
٢ — يدل : + على انفراده د ٣ — مفرد : مفرد د ٥ — عرض : يفرض د
٦ — انسان : الانسان د // ملك : الملك د
٨ — يدل عليه : بما كونه د // بالطبع : + ويدل عليه د
// (من) غير : سقطت ن د

(١) أرسطو ، ٤٤١ ب ٢٨ — ٣٠ : εἰ μὴ οἷον ἀνθρώπος σημαίνει : λέν τι, ἀλλ' οὐκ ὅτι ἔστιν ἢ οὐκ ἔστιν· ἀλλ' ἔσται κατέφρασις ἢ ἀπόφρασις, εἰν τι προσεθεῖ .
= ت . ح . ١٨٠ ب ٣ — ٥ : « وأخى بذلك أن قول : « إنسان » مثلاً قد يدل على شيء .
لكنه ليس يدل على أنه موجود أو غير موجود ، لكنه يصير إيجاباً أو سلباً ، إن أضيف إليه شيء آخر .
(٢) انظر ص ١٨ ، هامش ١ .

(٣) أرسطو ، ٤٤١ ب ١٧ — ٢ : ἔστι δὲ λόγος ἵππου μὲν σηματικῆς, οὐκ ὡς ὄργανον δέ, ἀλλ' ὡς προσήκειται, κατὰ συνθήκην .
= ت . ح . ١٨٠ ب ٧ — ٨ : « وكل قول فذلك ، لأجل طريق الآلة ، لكن كما قلنا ، على طريق الموافقة » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخفجى ، ص ٣٠ : « والقول أيضاً يمكنه حكم الألفاظ المفردة في أنه لا يدل ، من حيث هو قول ، إلا بالتواطؤ » .
فان ترجمة Edghill :

Every sentence has meaning, not as being the natural means by which a physical faculty is realised, but, as we have said, by convention .

فإن قوما يرون أن الألفاظ هكذا دلالتها ، وقوم آخرون يرون أن الألفاظ تدل بالطبع من غير أن يكون لنا اختيار فيها أصلا ، لا اختيار تركيب وضى ، ولا اختيار تركيب طبيعى ، وهو رأى من يرى أن هاهنا تركيب للألفاظ تدل بالطبع على معنى معنى .

والقول : منه تام ، ومنه غير تام .

والتام : منه الجازم ، ومنه غير الجازم ، مثل الأمر والنهى ^(١) .

٢ — وضى ، وضى د — تركيب : تركيبا د

٤ — معنى معنى : معنى د + وقد يمكن أن يقال إنما قال أرسطو فى حد الاسم لفظ يدل

بتواطؤ لهذا المعنى وقد يمكن أن يكون أراد بلفظ صوت أن قيل أن اللفظ الذى يشترك فيه

الإنسان والحيوان هو باشتراك الاسم وهذا هو الصحيح ف

٥ — والقول : القول د

(١) يوجد فى أصل ورقة ١٧٩ إلى اليسار فى خطوط الأروفاثون تعليق طريف هذا نصه : « أصناف الألفاظ على رأى أمتين أربعة : المنضرح ، والسائل ، والأمر ، والجازم . ويقول إن النداء ليس هو صفا من أصناف القول ، لكنه جن من أجنائه ، لأنه يستعمل فى جميع أصناف القول . ويبين أنه ليس بقول هكذا : كل قول مؤلف من اسم وطلب . والنداء ليس هو مؤلفا من < اسم > وكلمة . فليس هو إذا قولاً » .

الفارابى ، كتاب المباشرة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٧ : « والقول منه تام ، ومنه غير تام . والقول التام أجناسه عند كثير من القدماء خمسة : جازم ، وأمر ، ومنضرح ، وطلب ، ونداء والأمر والمنضرح والمطلب أشكاهما فى السرية واحدة ، وإنما تختلف بحسب القائل والمقول له » . ابن باجه ، فى كتاب بارى أرميقاس ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢٠ : « والقول التام هو القول المؤلف نحو غرض مقصود ، طوله وقصره بحسب طول الفرض المقصود ، وهو قسبان : إما أن يقيد به القائل غرضا مقصودا ، وإما أن يستفيد به القائل غرضا مقصودا ... والكلمة الذى يقصد به أن يستفيد القائل والمخاطب أمرا يتقم أربعة أقسام : نداء ، وأمر ، ومنضرح ، وطلب وإنما تختلف منه الثلاثة بحسب القائل والمقول له ، كما قال » .

ابن سينا ، المباشرة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٣٢ .

من واحد وموضوع أكثر من واحد . وهذا نومان : النوع الأول المتقدم الإيجاب ، والثاني المتأخر السلب .
والقول البسيط يكون واحداً متى كان الموضوع فيه دالاً على معنى واحد . وكذلك المحمول .
ويكون القول الجازم كثيراً متى كان المحمول يدل فيه على معان كثيرة ، أو الموضوع ، أو كلاهما .
والقول المركب يكون واحداً برباط يربطه ^(١) ، ويكون كثيراً إذا لم يكن له رباط يربطه .

١ — (أكثر) من : + موضوع د // المقدم : المقدم د
٢ — السلب : + والمركب هو المركب من قولين بسيطين د : + وقد يقال في القول إنه واحد إذا كان حداً لشيء واحد مثل قولنا في الإنسان : حيوان ناطق . إلا أن هذا من معنى القول الواحد خارج عما قصدنا له في هذا الكتاب ف
٣ — القول الجازم : سقطت من ل : + أيضا ف // يدل فيه : فيه يدل ف

١) أرسطر ، ١٧٠ ، ٨ — ٩ : ἔστι δὲ εἰς πρῶτος λόγος ἀποφατικὸς : εἴτα ἀπόφασις· οἱ δ' ἄλλοι πάντες συνθέσιμω εἰς .
— ت . ج . ١٨٠ ب ١٣ — ١٥ : « إن القول الواحد الأول الجازم هو الإيجاب » ثم من بعده السلب . وأما سائر الأقسام كلها فإتباعاً بتصير واحد برباط يربطها .
ابن سينا ، العبارة ، ٣٤ : « وأما الإيجاب فهو وجودى مستثنى عن أن يعرف بالسلب ، فيكون السالب بعد الموجب » .

٢) فارن : أرسطر ، البرهان ، ١ ، ٢٥ ، ٨٩ ب ٣٣ — ٣٦ : ἡ δὲ καταφατικὴ τῆς ἀποφατικῆς προτέρα καὶ γνωριμωτέρα (ὅτι γὰρ τὴν κατάφασιν ἡ ἀπόφασις γνώριμος , καὶ προτέρα ἡ κατάφασις , ὥστε καὶ τὸ εἶναι τοῦ μὴ εἶναι) .
— ت . ج . طبعة يدوى ، ص ٢٩٣ : « وكان البرهان الموجب أقدم من السالب بأمر من الله (إذ كانت السالبة إنما تعرف من الموجبة ، وكانت الموجبة أقدم من السالبة ، كما الموجود أقدم من غير الموجود) » .

فلذلك كل قول إما أن يكون واحداً أو كثيراً . فإن كان واحداً

١ — قول : + أى من البسيط والمركب د

ابن سينا ، العبارة ، ٣٦ : « وأما ما عايناه من حديث أن الإيجاب أحرف أو السلب ، حتى قال بعضهم : إن الإيجاب أحرف ، وقال بعضهم : إن السلب في الأمور الإلهية أحرف من الإيجاب ، فنرى من العلم لا أنهم ولا أمل أن أنهم » .

أرسطو ، ما بعد الطبيعة ، ١٠٠٨ ١٦ ١٨ —

شرح الفارابي ، ص ٥٥ : « وقوله : « أما سائر الأقاويل كلها وإنما يصير واحداً برباط يربطها ، فإن معناه عندى : سائر الأقاويل الجازمة التي هي شرطية . . . وقد يحتمل أن يكون الأمر على ما يقوله كثير من المفسرين وهو أن يؤخذ قوله : سائر الأقاويل ، أنه أمداد به الأقاويل الجازمة كلها ، كانت شرطية أو غير شرطية » .

قارن : روس ، أرسطو ، الطبعة الخامسة ، ص ٢٨ :

The primary formal division of judgements is into affirmative and negative . Affirmation and negation are for the most part treated as co-ordinate , but occasionally affirmation is described as prior to negation . Aristotle does not mean that it is , psychologically prior . Negation is not the rejection of a previous affirmation . It is the rejection of a suggested connexion ,

شرح الفارابي ، تحقيق كوكش وما رو ، ص ٥٢ : « يعنى بالواحد الذى يحمله معنى واحد ، وموضوعه معنى واحد . ويعنى بالأول المتقدم لسائر الأقوال كلها في البساطة وقلة الأجزاء . والمتقدم في الكمال هو الإيجاب ثم من بعده السلب . وإنما جعل الإيجاب متقدماً للسلب لأن السلب أكثر ألفاظاً من الإيجاب ، وذلك لزيادة حرف السلب فيه ، وهو قولنا : « لا » أو « ليس » . وأيضاً فإن الإيجاب يفيد معرفة أكثر من المعرفة التي يفيدها السلب . فإن الإيجاب يعرفنا ما هو الشئ ، ويؤمره ، والسلب يعرفنا ما ليس هو الشئ ، وما هو خارج عن جوهره . وأيضاً فإن البراهين أكثرها من مقدمات موجبة كتجـ نتائج موجبة . والسلب يوجد في البراهين أقل ذلك ، لذلك صار الإيجاب أقدم من السلب » .

المراجع نفسه ، ص ٥٤ : « ويظهر أن العلم أن العلم أن الأقاويل التي تفسر واحدة بأنحاء كثيرة ... » .

وقد حدد الفارابي ، ص ٥٤ ، ٥٥ : ثمانية طرق . المراجع نفسه ، ص ٥٥ : « وقوله : القول الواحد الأول الجازم وهو الإيجاب يعنى به القول الذى لا ينقسم إلى أقاويل ، فالأول منه هو الإيجاب ، ثم من بعده السلب . فإن هذين ليس ينقسمان إلى أقاويل ، إذ كان معنى المصنوع في كل واحد منهما معنى واحداً ، ومعنى الموضوع في كل واحد منهما معنى واحداً » .

فأما أن يكون واحداً من قبل أن الموضوع فيه والحمول يدلان على معنى واحد .
وإذا أن يكون واحداً من قبل الرباط الذي يربطها وهي الأقاويل التي يوجد فيها
أكثر من موضوع واحد ومحمول واحد ، مثل المقاييس الشرطية والجملية . فإن
الشرطية هي واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرطي ، مثل قولنا : إن كانت
الشمس طالعة ، فالنهار موجود . فإن الفاء هي التي صيرت هذين القولين البسيطين
وهو قولنا : الشمس طالعة ، والنهار موجود ، قولاً واحداً^(١) .

-
- ١ — فيه ، سقطت من د // (معنى) واحد ، + كما في امر السط د
٢ — قبل ، سقطت من د
٣ — وأما أن يكون . . . موضوع واحد ، سقطت من ف لتكرير كلمة واحد
٤ — المقاييس : مقاييس د
٥ — واحداً ، + وأما في الجملة فهي واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرطي مثل قولنا إن
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وإنما هي التي صيرت هذين القولين البسيطين وهو قولنا الشمس
طالعة والنهار موجود قولاً د
-

(١) الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢٩ : « والقضية الشرطية تكون
واحدة إذا كانت من جملتين ، كل واحدة منهما جملة واحدة ، ودللتا بشرطة واحدة » .
ابن باجه ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤٥ : « والقضية الشرطية تكون
واحدة إذا كانت من جملتين ، كل واحدة منهما جملة واحدة ودللت بشرطة واحدة . معنى قوله
بشرطة واحدة أن يكون فيها حرف واحد ، مثل أن نقول : إن كان المطر ، ابتل الأرض » .
ابن سينا ، العبارة ، ص ٣٣ — ٣٤ : « وأما الشرطيات فهي بالحقيقة قضايا كثيرة ، لا قضية
واحدة ، وإنما صارت واحدة برابط الشرط الذي لما لحق المقدم من فصلتها ، أو فصولها ، وحده ،
بطلعه غير صادق ولا كاذب ، كما لحق « إن كان » بقولنا : « الشمس طالعة » ، وكما لحقت لفظة
« إما » بالمشال الآخر ، فصار كل مقدم موقوفاً في أن يتعرف به صدق ركاب إلى أن يلحق به الآخر
بعد ما هو في نفسه بحيث لو اتفرد كان صادقا أو كاذبا ، وإذا ألحق به الآخر قم الكلام كانت الجملة
صادقة أو كاذبة ، لا المقدم وحده » .

وأما الجملة فهي واحدة بالرباط الذي هو الحد الأوسط ، مثل قولنا : الإنسان حيوان ، والحيوان جسم ، على ما سيأتى بعد^(١) .

وإن كان القول كثيراً ، فلما أن يكون كثيراً من قبل أن المحمول فيه ، أو الموضوع ، أو كليهما يدلان على معان كثيرة ، ولما من قبل أنه ليس لها رباط يربطهما^(٢) .

٢ — بعد : سقطت من د

٣ — هـ — أن المحمول فيه ... يربطها : سقطت من د

(١) الفارابي ، كتاب المباشرة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢٨ : « والقضية الجملة إنما تكون واحدة إذا كان محمولها واحداً بالمعنى ، لا بالاسم ، وموضوعها واحداً أيضاً في المعنى ، لا في الاسم . وتكون كثيرة بأن تكون محمولاتها معاني كثيرة ، أو موضوعاتها معاني كثيرة » .

ابن سينا ، المباشرة ، ص ٣٧ — ٣٨ : « القضية الجملة تتم بأكثر من ثلاثة : لأنها تتم بمعنى الموضوع ، وبمعنى المحمول ، وبنسبة بينهما » .

ابن سينا ، مبسوط الحكمة ، ص ٤ : « والقضية الجملة : هي التي يحكم فيها بوجود شيء هو المحمول ، لشيء هو الموضوع ، أو بعدمه : كقولنا : زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب ، والأول يسمى إيجاباً ، والثاني يسمى سلباً » .

(٢) أرسطو ، ص ١٧٤ ، ١٥١ — ١٧ : $\epsilon\sigma\tau\iota\ \delta\epsilon\ \epsilon\iota\varsigma\ \lambda\acute{o}\gamma\omicron\varsigma\ \alpha\mu\phi\omicron\tau\omicron\pi\alpha\sigma\tau\epsilon\iota\kappa\omicron\varsigma\ \eta\ \delta\epsilon\ \epsilon\nu\ \theta\eta\lambda\omega\nu\ \eta\ \delta\ \sigma\upsilon\nu\delta\epsilon\sigma\sigma\mu\omicron\nu\ \epsilon\iota\varsigma\ ,\ \pi\omicron\lambda\lambda\omicron\iota\ \delta\epsilon\ \pi\omicron\lambda\lambda\acute{\alpha}\ \kappa\alpha\iota\ \mu\eta\ \epsilon\nu\ \eta\ \sigma\iota\ \alpha\sigma\iota\nu\delta\epsilon\sigma\tau\omicron\iota.$ = ت. ح. ١٨٠ ب ٢٠ — ١٨١ أ ٢١ : « فالقول الجائز يكون واحداً متى كان دالاً على واحد ، أو كان بالرباط واحداً ، ويكون كثيراً متى كان دالاً على كثير ، لا على واحد ، ولم يكن مرتبطاً » (ج) أو (لم يكن مرتبطاً) : ولم يكن مرتبطاً في طهية يدعى . ولكن القراءة واضحة في المخطوط ، وهي القراءة الصحيحة ، إذ أن « أ » يقابلها في النص اليوناني η .

شرح الفارابي ، ص ٥٨ : « يريد أن معنى الواحد في القول الجائز هو أحد هذين المعنيين . أما في الجائز البسيط لأن يكون محموله معنى واحداً ، وموضوعه معنى واحداً . وأما في الجائز الشرطي لأن تكون الشريطة تربط أحد القولين بالآخر . ويكون القول الجائز كثيراً متى كان محموله أو موضوعه دالاً على معان كثيرة ، أو أن تكون أقاويل كثيرة ليست مرتبطة بحرف الشرطقة » .

وكل قول جازم فهو مركب من اسم وكلمة، أو ما يقوم مقام الكلمة في رباط
المحمول بالموضوع^(١).

- ١ — وكل قول في : سلطت من د
// فهو مركب من اسم وكلمة : فلا بد من كلمة أخرى فضلا ف
٢ — المحمول : المحمول د

(١) أرسطو، ص ١٧٠ ١٢-١٨ : ἀνάγκη δὲ πάντα λόγον ἀποφαντικὸν : ἐκ δὲ ὅτι μὴ τὸ ἔστιν ἢ ἦν ἢ ἔσται ἢ τι τοιοῦτον προστεθῇ, οὕτω λόγος ἀποφαντικός.

ت. ع. ١٨٠ ب ١٥-١٨ : « وقد يجب ضرورة في كل قول جازم أن يكون جازما من
كلمة أو من تعريف من تعاريف كلمة . وذلك أن قول : الإنسان ، مالم يثن معه أنه الآن ،
أو كان ، أو يكون ، أو شيء من نظائر هذه ، ليس هو بد جازما » .

فأرن ترجمة : Edghill : Every proposition must contain a verb or the
tense of a verb . The phrase which defines the species ' man' , if no
verb in present , past , or future time be added , is not a proposition .
ابن سينا العبارة ، ص ٣٧ : « وكل قول جازم ، كان حليا أو هزليا ، فإنه مفتقر في لغة
اليونانيين إلى استعمال الكلمات الوجودية وهي الكلمات التي تدل على نسبة وزمان من غير أن يحصل فيها
المعنى المنسوب إلى الموضوع الغير المعين ، إلا ما كان الأصل بهيمة كلمة » .

شرح الفارابي ، ص ٥٥ - ٥٦ : « يعرف بهذا القول الشيء الذي به ينتم القول الجازم لأجله
يصير المحمول بالفعل محمولا على موضوع . فإنه مالم يكن شيء ما يربط الشيء بالشيء لم يصير أحدهما
محمولا والآخر موضوعا . فأخبر أن الذي يربط بين الشيئين حتى يصير منهما قول جازم هو كلمة غير مصرفة
أو كلمة مصرفة . ويشبه أن يكون الزمان المدلول عليه بالكلمة ليس له مدخل مع أن يصير القول به جازما...
فذلك لا فرق إذا بين أن يكون الدال على الوجود كلمة أو اسماء ... وإلا فإن كان للزمان مدخل
كما يظنه كثير من المفسرين ، فكيف تكون الألفاظ الجازمة في الأمور الضرورية والتي ليس يمكن أن
تكون في الزمان » .

شرح الفارابي ، ص ٤٦ - ٤٨ : « وكيف قال أرسطو طالع ليس يكون قول جازم خلا
من كلمة . ويشبه إذا أن يكون أرسطو طالع لم يأخذ في كتابه هذا من القضايا إلا ما كان محمولا مرتبطا
بموضوعها بكلم دون قولنا : أن [δύ] أو موجود من قبل أنه إنما أخذ منها الأحرف . والأحرف
هي هذه ، وهي التي إنما ترتبط بكلم . ومع ذلك فكيف تصح القضايا في الأشياء التي ليست في زمان
أصلا ، وفي الأشياء الضرورية ... » .

وذلك أن القول الجازم الذي الموضوع فيه اسم والمحمول اسم لابد فيه من كلمة أو ما يقوم مقام الكلمة ، تدل على ارتباط المحمول بالموضوع ، وذلك إما بالفعل مصرحاً به ، كما يوجد الأمر في لسان العرب ، وإما بالقوة ومضمراً كما يوجد الأمر في الأكثر في لسان العرب .

- فإنه لما كان هاهنا ثلاثة معان : موضوع ، ومحمول ، ونسبة تربط بين المحمول والموضوع ، وجب أن يكون هاهنا ثلاثة ألفاظ : لفظ يدل على الموضوع ، ولفظ يدل على المحمول ، ولفظ يدل على النسبة .

- واللفظ الذي يدل على ارتباط المحمول بالموضوع ربما دل على ارتباطه في الزمان الماضي أو المستقبل أو الحال ، كقولك : زيد يوجد الآن عالماً ، أو زيد وجد عالماً ، أو زيد سيوجد عالماً . وربما دل على ارتباط غير مقيد بزمان ، وهذا هو الجمل الضروري ، وذلك مثل قول القائل : المثلث موجود زواياه مساوية لقائمتين .

وليس في لسان العرب لفظ يدل على هذا النوع من الرباط ، وهو موجود في سائر الألسنة ، وأقرب الألفاظ شجاً بها في لسان العرب هو ما يدل عليه لفظ « هو »

٢ — بالفعل : يفعل ل

٣ — مصرحاً ، ومصرحاً ل : مصرح د ٣ — في لسان العرب ... كما يوجد الأمر : سقطت من د لتكرير كلمة كما يوجد الأمر ٤ — في (لسان) : من ل

٥ — هاهنا : هما د // ثلاثة : ثلاث د

٥ — ٦ — المحمول والموضوع : الموضوع والمحمول د ٦ — يجب : + ضرورة د // هاهنا : هما د

٨ — الذي : التي د // هل : سقطت من د // ارتباط : ارتباط د

٩ — أورد : ف // أورد : ف

٩ — ١٠ — أورد : وجد عالماً : سقطت من د ١٠ — وربما : أورد : وربما د

١١ — الجمل : الجمل د

١٤ — الألفاظ : ألفاظ د // ما يدل عليه : سقطت من د

في مثل قولنا : زيد هو حيوان ، أو « موجود » في مثل قولنا : زيد موجود حيواناً^(١).

والاسم والكلمة ليس تصديق ولا تكذيب . وأما القول فإنه الذي يصدق أو يكذب . والقول الذي يصدق أو يكذب يسمى الجازم ويسمى الحكم . والحكم البسيط : يشبه الإيجاب منه حمل شيء على شيء ، والسلب اقتراح شيء من شيء . والمؤلف من هذا هو القول المركب .

وقد يرسم أيضاً بالحكم البسيط بأنه لفظ يدل على أن الشيء موجود ، أو غير موجود ، وذلك إما في الزمان الماضي ، وإما في المستقبل ، وإما في الحاضر ، وإما بإطلاق^(٢) .

- ٢ — تصديق : يصدق ف // تكذب : تكذب ف // وأما : فأما د
٥ — البسيط : + منه من موجب ومسالب الموجب د // حمل : جعل ف
٦ — المؤلف : المركب ل ٧ — موجود : موجودا د

(١) ابن سينا ، المبارة ، ص ٧٧ : « فإن لفظه » يوجد « هو » ليست داخلة على أنها بنفسها محمول ، بل لتدل على أن المحمول موجود للوضوع . وأما لفظه » يوجد « فتدل على وجود المحمول للوضوع في زمان مستقبل ، وأما لفظه » هو « فتدل على وجود المحمول للوضوع مطلقاً » .

(٢) أرسطو ، ص ١٧٤ — ٢٠٤ : ٢٤ — ٢٥ : « τούτων δὲ ἡ μὲν ἀπλὴ δυνάμις ἀπόφασις ، ὅσον τι κατὰ τινος ἢ τι ἀπὸ τινος ، ἡ δὲ ἐκ τούτων συγκαταμένη ἀπόφασις τι ἢ μὴ ὑπάρχειν ، ὥς οἱ χρόνοι διέχονται . ὅσον λόγος τις ἡδὴ σύνθετος . ἔστι δὲ ἡ ἀπλὴ ἀπόφανσις φωνὴ σημαντικὴ περὶ τοῦ . »

— ج . ١٨١ : ٤ — ٨ : « وأما الحكم البسيط الكائن من هذه فميزلة لمضارع شيء . على شيء ، أو اقتراح شيء من شيء . والمؤلف من هذه فميزلة القول الذي قد صار مركباً . »

والحكم البسيط لفظ دال على أن الشيء موجود أو غير موجود على حسب قسمتنا للزمان .

قسمتنا للزمان : نسمة الأزمان في طيبة يدري . وفي شرح الفارابي ، ص ٥٩ ، سطر ١٥ : قسمتنا للزمان . ولكن القراءة راضحة في خطوط الأروغانون
فوق كلمة « هذه » الأولى كتب في خطوط الأروغانون : معنى من الأسماء والكلم ، وفوق كلمة « هذه » الثانية كتب معنى من الأحكام البسيطة .

وأما الإيجاب فإنه الحكم بإثبات شيء لشيء ، والسلب هو الحكم بنفي شيء
عن شيء .^(١)

ابن سينا ، المبارة ، ص ٤١ — ٤٢ : « وما هنا يعلم أن الألفاظ كيف تدل من حيث هي ألقاظ
فقط ومن غير دلالة لإيجاب وسلب ، وأن التركيب الأول الجائز منها هو تأليف بين اثنين منها كل سبيل
لإيقاع أحدهما على الآخر ، أو نزع عن الآخر ، وأنت التركيب الثاني هو القول المركب ، كذا قيل
في التلخيص الأول .

وهذا الكلام يفهم على وجهين : أحدهما أن ينفي بالإيقاع الإيجاب الذي للعمل فقط ، فيكون
النزع هو السلب الذي للعمل ، كأنه لم يترسخ لفهمه ، ويكون القول المركب يصلح أن ينفي به الشرطي ،
ويصلح أن ينفي به القياسي ، ويصلح أن ينفي به كلاهما .

والوجه الثاني : أن ينفي بالإيقاع الإيجاب بالحل والخل... لكن أظهر الوجه هو الوجه الأول .
ابن سينا ، المبارة ، ص ٤٢ : « فيكون الحكم البسيط هو الذي يدل على أن شيئا موجودا لشيء ،
أو ليس بموجود له » .

شرح الفارابي ، ص ٥٩ : « فهذا أحد الحكم البسيط على ما يقوله المقصرون ، وروى أنه حده
في هذا الباب بثلاثة حدود : أحدها أن الجائز هو القول الذي يوجد فيه الصدق والكذب . والثاني : أن
الحكم البسيط هو بمنزلة إيقاع شيء على شيء ، أو انزعاع شيء من شيء . والثالث : أن الحكم البسيط لفظ
دال على أن الشيء موجود ، أو غير موجود على حسب قسمنا الزمان ، يرد في أحد الأزمان الثلاثة » .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٧ ، ٢٥ — ٢٦ : $\kappa\alpha\tau\alpha\phi\alpha\sigma\iota\varsigma\ \delta\epsilon\ \epsilon\sigma\tau\iota\nu\ \alpha\pi\acute{o}\phi\alpha\sigma\iota\varsigma$: $\tau\iota\nu\oslash\ \kappa\alpha\tau\alpha\ \tau\iota\nu\oslash$. $\alpha\pi\phi\alpha\sigma\iota\varsigma\ \delta\epsilon\ \epsilon\sigma\tau\iota\nu\ \alpha\pi\acute{o}\phi\alpha\sigma\iota\varsigma\ \tau\iota\nu\oslash\ \alpha\pi\acute{o}\ \tau\iota\nu\oslash$.

— ص ١٠١ : « وأما الإيجاب فإنه الحكم بشيء على شيء ، والسلب هو الحكم بنفي
شيء عن شيء » .

الفارابي ، كتاب المبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٣٠ — ٣١ : « أن السلب هو
أعم صدقا من غير الحصول ، لأن السلب يشتمل على رفع الشيء عما شأنه أن يوجد فيه ، وما ليس شأنه أن
يوجد فيه » . المرجع نفسه ، ص ٤٠ .

ابن سينا ، المبارة ، ٤٢ — ٤٣ : « والإيجاب من ذلك هو الحكم بوجود شيء لشيء آخر ، والسلب
هو الحكم بلا وجود شيء لشيء آخر ، وليس ما ترجم به التلخيص الأول ، فقول : إن السلب حكم بنفي شيء
عن شيء بشيء . فإن النفي والسلب واحد ، فيكون كأنه قال : إن السلب حكم لسلب شيء عن شيء ،
أو ينفي بالنفي ما هو أعم من السلب ، — إذا قيل : لا إنسان ، يكون قد نفى الإنسانية من غير نسبة إلى معنى
حده . لكن التوقيف لم يدل على أن السلب موضوع لتفسير ما وضع له النفي بوجه ، ولا هو الاصطلاح
الناسي ، بل يجب أن يقال كما قلنا : وهو الحكم بلا وجود شيء لشيء » .

ما ترجم به : في طبعة الخضيرى ، ص ٤٢ — ٤٣ : ما ترجم به ، وهو خطأ .

لاحظ أن هنا دليلا ساطعا على أن ابن سينا كان يستخدم ترجمة إسماعيل بن حنين التي وصلت إلينا .

ولما كان قد يمكن أن يحكم بالقول من جهة ما هو في النفس على ما هو موجود خارج النفس أنه غير موجود، وعلى ما ليس هو موجودا خارج النفس أنه موجود، وعلى ما هو موجود أنه موجود، وعلى ما ليس موجود أنه ليس موجود، وذلك إما حكما مطلقا، وإما في أحد الأزمنة الثلاثة التي هي الحاضر أو الماضي أو المستقبل، فقد يمكن في كل ما أوجبه موجب أن يسلبه سالب، وفي كل ما سلبه سالب أن يوجبه موجب ^(١).

١ — أن : بان د

٢ — موجود خارج... هو: سقطت من د // (موجودا) خارج النفس: سقطت من ل

٦ — سلبه : سالبه د : يسلبه ل

(١) أرسطر، ٦، ١١٧ | ٢٦ — ٣١ : ἐπεὶ δὲ ἔστι καὶ τὸ ὑπάρχον ἀποφαίνεσθαι ὡς μὴ ὑπάρχον καὶ τὸ μὴ ὑπάρχον ὡς ὑπάρχον καὶ τὸ ὑπάρχον ὡς ὑπάρχον καὶ τὸ μὴ ὑπάρχον ὡς μὴ ὑπάρχον, καὶ περὶ τοὺς ἑκὼς δὲ τοῦ θ' ἀπεφάνησθε τις ἀποφῆσαι καὶ θ' ἀπεφάνησθε τις καταφῆσαι.

— ت. ح. ١٨١ | ١١ — ١٥ : « وإذ كان قد يمكن أن يحكم على ما هو موجود الآن بأنه ليس موجود، وعلى ما ليس موجود بأنه موجود، وعلى ما هو موجود بأنه موجود، وعلى ما ليس موجود بأنه ليس موجود، وفي الأزمان أيضا الخارجية من الزمان التي هو الآن، قد يمكن مثل ذلك — فقد يمكن في كل ما أوجبه موجب أن يسلب، وفي كل ما سلبه أن يوجب ».

وفي (الأزمان) : كتب فوقها : وعلى ، في خطوط الأورغانون .

وفي القراءة الموجودة في شرح الفارابي ، ص ٦١ ، سطر ٢٣ .

« من » : خير موجودة في طبعة بولاق، ولكنها ضرورية لتمام المعنى . والقراءة واضحة جدا في خطوط الأورغانون . ولقد في طبعة بدري : < من > وهو مبهو ، فلا ضرورة للاقتباس ولا لتغيير من إل من . انظر : شرح الفارابي ، تطبيق كوتش وماور ، ص ٦١ ، سطر ٢٣ .

أين سينا ، العبارة ، ص ٤٣ : « ولما كان كل ما يوجبه موجب فغير متغير أن يسلبه سالب ، وما سلبه سالب فغير متغير أن يوجبه موجب ، سواء كان زمانيا ، أو غير زمانيا » .

وإذا كان ذلك كذلك، فلكل إيجاب سلب يقابله، ولكل سلب إيجاب يقابله، وذلك من حيث السلب والإيجاب موجودان في النفس، لا خارج النفس. فإنه ليس يوجد للأشياء الموجبة من حيث هي خارج النفس سلب يقابلها، ولا للأشياء السالبة من حيث هي خارج النفس إيجاب يقابلها، لكن النظر في الإيجاب والسلب هو من حيث هما في النفس.

والسلب والإيجاب إنما يكونان متقابلين في الحقيقة متى كان المعنى المحمول فيهما واحداً من جميع الجهات، وكذلك المعنى الموضوع ^(١). وأما متى لم يكن واحداً إما من قبل اشتراك الاسم، أو من قبل سائر الأشياء التي حفظ منها في كتاب

-
- | | |
|-----------------------------|---------------------------------|
| ١ — فلكل : سقطت من د | // سلب : سلب د |
| ٣ — سلب : سالب د | // يقابلها : يقابلها د |
| ٤ — يقابلها : يقابلها د | // النظر : النظر د |
| ٦ — في الحقيقة : بالحقيقة ف | // المعنى : + كان د : سقطت من ل |
-

(١) أرسطو، ١٧، ٤٦، ٣٠، ٢٧ : ὁσπερ δὲ ὅτι πάση κατάφασις ἐστὶν ἀπόφασις ἀντικειμένη καὶ πάση ἀπόφασις κατάφασις καὶ ἐστὶ ἀντίφασις τοῦτο, κατάφασις καὶ ἀπόφασις αἱ ἀντικείμεναι. λέγω δὲ ἀντικεῖσθαι τὴν τοῦ αὐτοῦ κατὰ τοῦ αὐτοῦ, μὴ δμωνύμως δὲ καὶ ὅσα ἄλλα. τούτων προσδιορίζομεθα πρὸς τὰς σοφιστικὰς ἐνοχλήσεις.

ث. ع. ١٨١، ١٥١، ١٨ — : « فن البين إذاً أن لكل إيجاب سلباً يقابله، ولكل سلب إيجاباً يقابله. فليكن التناقض هو هذا : أعني إيجاباً وسلباً متقابلين. وأعني بالتقابل أن يقابل الواحد بعبء في المعنى الواحد بعبء، ليس على طريق الاتفاق في الاسم، وسائر ما أشبه ذلك بما استثنينا به كله لمطامع المتألمين ».

بما استثنينا به كله : هذه هي قراءة خطوط الأورفاقون، ولا غار عليها. أما القراءات التي نجد ما في طبعة بولاق : بما استثنينا به كلمة، وفي طبعة يدوي : بما استثنينا به كلمة، وفي مخرج الفارابي : ص ٩٢، سطر ١٤ : بما قد استثنينا به كله، فقد جاءت من الصواب.

المقسطة قليلا بإيجاب ولا سلب متقابلين .

== وقد استخدم المترجم كلمة : يستثنى فيما سبق لكن ينقل القمل اليوناني ποσσίονησι ، والمعنى الدقيق للقمل ποσσίονησι المستعمل هنا هو المحدد : delimit, define . لاردن ترجمة
Indeed there are definitive qualifications besides this : Edghill
which we make to meet the casuistries of sophists.

شرح الفارابي ، تحقيق كوش وماور ، ص ٦٢ : « ليس يريد التناقض ما هنا التناقض الذي
نجده فصلا بعد وذلك في الفصل الثاني من هذا الكتاب » بل يريد بالتناقض ما هنا التقابل وتماثل
الألأويل ، وذلك بالمعنى الأهم » .

هناك في رأي خطأ في طبعة كوش وماور في النص السابق ويجب أن تقرأ : ليس يريد بالتناقض...
مقصلا ، ليستقيم المعنى .

ابن سينا ، المباشرة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٤٣ : « لئلا أن لكل إيجاب سلبي يقابله » ولكل
سلب إيجاب يقابله . وهذا هو التناقض . أعمى أن يكون لإيجاب وسلب متقابلين بالحقيقة » .
المرجع فيه ، ص ٤٤ : « وهذه الأشياء إذا أحلت في القضاء عرض منها مغالطات كثيرة
في القياسات على نحو ما ستذكر في تعليلنا تكونت المغالطين » .

الفصل الثاني

والمعاني صنفان : إما كلية ، وإما جزئية ، أى شخصية . وأخى بالكلية الذى من شأنه أن يحصل على أكثر من واحد ، مثل حمل الحيوان على الإنسان والقرص وسائر أنواع الحيوان ، وبالجزئى ما ليس ذلك من شأنه ، مثل زيد وعمر والمشار إليه .

١ — الفصل الثانى : الفصل ب ل : تركت مساحة بيضاء . د
٢ — وبالجزئى : وبالجزئية د // شأنه : + أى أن يحصل على أكثر من واحد ف

(١) أرسطو ، ٧ ، ١٧ ، ٣٨١ — ١٧ ب ١ : "Εἰσι δ' ἐστὶ τὰ μὲν καθόλου : τῶν πραγμάτων τὰ δὲ καθ' ἑκαστον (λέγω δὲ καθόλου μὲν δ' ἐπὶ πλείονων κέρυκε κατηγορεῖσθαι, καθ' ἑκαστον δὲ δ' μὴ, ὅσον ἀνθρώπος μὲν τῶν καθόλου, Καλλίας δὲ τῶν καθ' ἑκαστον."

— ت . ح . ١٨١ — ١٩١ ب ٢ : « ولما كانت المعاني بعضها كلية ، وبعضها جزئية ، وأخى بقول : « كلية » ما من شأنه أن يحصل على أكثر من واحد ، وأخى بقول : « جزئية » ما ليس ذلك من شأنه . ومثال ذلك أن نقول : « إنسان » من المعاني الكلية ، ونقولنا « زيد » من الجزئية . »
بعضها : فى الموضعين ، بعضا فى مخطوط الأورفانتون .

الجزئية : الجزئيات ، فى طبعة يدعى ، ولكن القراءة راحصة فى مخطوط الأورفانتون . فارد شرح الفارابى ، تحقيق كوش وماور ، ص ٦٦ ، مخطوط ٦ .

قد يكون من قائل أن نقول أن Καλλίας فى النص اليونانى يقابله « زيد » فى الترجمة العربية .
الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢٨ : « والمعنى الواحد : إما أن يكون شخصيا ، وإما أن يكون كلية . والمعنى الكلى يكون واحدا إما بأن يكون غير منقسم فى القول بأن مدلوله لفظة مفردة ، وإما أن يكون مركبا من معان فريد بعضها بعض ، وكذلك طبعها ألفاظ مركبة تركيب تعقيد . فإن التعقيد يحصل بجمعها معنى واحدا ، كقولنا « زيد كاتب مجيد » ، « زيد إنسان أبيض » ، « الثلاثة مدد فرد » ، « العدد الزوجى ينقسم بقسمين متساويين » .

« شخصيا » : فى الأصل : شخصا

وإذا كان الأمر كذلك، فواجب ضرورة متى حكنا بالإيجاب أو بسلب لشيء أن يكون ذلك الحكم إما لمعنى من المعاني الشخصية ، وإما لمعنى من المعاني الكلية^(١) .

ثم إذا كان لمعنى من المعاني الكلية ، فلا بد من أنه يكون إما مأخوفاً

١ — سلب : سلب ف

— ابن سينا ، المبارة ، ص ٤٤ : « وما كان موضوع القضية لا يحتاج إما أن يكون كلياً أو جزئياً ، فالحكم إما على الكل ، وإما على الجزئ . فإذا كان الموضوع جزئياً كقولك : « زيد كاتب » ، فإن منافع سالب اجتماع فيه من مراعاة الشرائط ما ذكرناه . وأما إن كان الموضوع كلياً ، فإما أن يكون الحكم عليه كلياً ، أى يكون قد بين أن الإيجاب على كل واحد مما كتبه ، أو أن السلب على كل واحد منه ... » .

أرسطو ، التعليلات الأولى ، ١ : ٢٧ ، ٤٣ ، ٢٥ وما بعده : ἀπάντων δὲ τῶν ὄντων τὰ μὲν ἐστὶ τοιαῦτα ὥστε κατὰ μηδενὸς ἄλλου κατηγορεῖσθαι ἀληθῶς καθόλου ὡς Κλέων καὶ Καλλίας καὶ τὸ καθ' ἕκαστον καὶ αἰσθητόν , κατὰ δὲ τούτων ἅλλα (καὶ γὰρ ἀνθρώπος καὶ ζῷον ἑκάτερος τούτων ἐστὶ) .

— ت . ح . — طبعه يدعى ، ص ١٨٨ : « فالأشياء كلها منها ما لا يقال على شيء ألبتة فولا حقيقياً كلياً مثل < لليون > ولها من وكل شيء جزئياً محسوس وأشياء آخر تحصل على هذه . وذلك أن كل واحد من هذين هو إنسان وهو حيوان أيضاً ... » .

ترجمة : A . J. Jenkinson

Of all the things which exist some are such that they cannot be predicated of anything else truly and universally, e. g. Cleon and Callias, i. e. the individual and sensible, but other things may be predicated of them (for each of these is both man and animal).

(١) أرسطو ، ١٧ ، ٤٧ ب ١ — ٣ : ἀνάγκη δὲ ἀποφαίνεσθαι ὡς ὑπάρχει :

τι ἢ μὴ ὅτε μὲν τῶν καθόλου τινί , ὅτε δὲ τῶν καθ' ἕκαστον .

— ت . ح . — ١٨١ ب ٢ — ٤ : « فواجب ضرورة متى حكنا بوجود أو غير وجود أن يكون ذلك أحياناً لمعنى من المعاني الكلية ، وأحياناً لمعنى من المعاني الجزئية » .
انظر الهامش السابق .

- بغير سور ، أو مأخوذاً بسور ، وأعطى بالسور لفظ : كل ، وبعض^(١) .
 ثم إذا كان مأخوذاً بسور ، فلا يخلو أن يكون مأخوذاً بسور كلي ، أو جزئي .
 فالمتقابلة بالإيجاب والسلب التي موضوعها معنى من المعاني الشخصية تسمى
 الشخصية ، مثل قولنا : زيد متعلق ، زيد ليس بمنطلق .
 والمتقابلات التي موضوعها معنى كلي مأخوذ بغير سور ، أي ليس بمحل
 على كل ذلك المعنى الكلي ، ولا على بعضه ، بل يكون المحل مطلقاً ، تسمى
 المهمة ، مثل قولنا : الإنسان أبيض ، الإنسان ليس بأبيض^(٢) .

-
- ١ — أورد د // وأض ، أضى د ٢ — إذا : إنه إن د
 ٣ — تسمى : تسمى ل
 ٤ — أي ليس : سقطت من ل
 ٥ — ٦ — محل ... مطلقاً : سقطت من ل
 ٦ — كل : سقطت من ف
-

- (١) ابن سينا ، النجاة ، ١٤ : « والسور هو اللفظ الذي يدل على مقدار الحصر ، مثل : كل ،
 ولا واحد ، وبعض ، ولا كل » .
 ابن سينا ، النبذة ، ص ٧٧ — ٧٨ : « فالرابطة تدل على نسبة المصنوع ، والسور يدل على كمية
 الموضوع . فلذلك ما كانت الرابطة معدودة في جانب المصنوع ، وكان السور معدوداً في جانب الموضوع » .
 شرح الفارابي ، ص ١٢٧ : « فان السور هو الذي يدل على كمية الحكم ، لا على كمية الموضوع » .
 (٢) ابن سينا ، هيون الحكمة ، ص ٤ : « والقضايا الخمسة ثمان : شخصية موجبة ، كقولك :
 زيد كاتب ، وشخصية سالبة ، كقولك : زيد ليس بكاتب . والموضوع فيها جميعاً لفظ جزئي ... » .
 (٣) ابن سينا ، النجاة ، ١٣ : « المهمة قضية كلية موضوعها كل ، ولكن لم يبين أن الحكم
 في كنهه أو في بعضه ، كقولنا : الإنسان أبيض .
 وتكون موجبة وسالبة .
 وإذا لم يبين فيها أن الحكم في كل أو في بعض فلا بد أنه في بعض ، وذلك في أنه في الكل ،
 أو أهل ذلك ، فلذلك كان حكم المهمة حكم الجزئي » .
 ابن سينا ، هيون الحكمة ، ص ٤ : « ومهمة موجبة ، كقولك : « إن الإنسان لقي حشر » ،
 ومهمة سالبة ، كقولك : « الإنسان ليس في حشر » ، والموضوع في كليهما كلي ، وتقدير الحكم عليه مهملي » .
 ابن سينا ، النبذة ، ص ٥٠ : « وأض بالمهملي ما موضوعه كل تسد بين كنهية الحل فيه ، ولم
 يبين كنهية » .

والمقابل^(١) التي موضوعها معنى كل مأخوذ مع سور هي ثلاثة :

• إما أن يكون كل واحد من المتقابلين يقرن به سور كل

• وإما أن يكون يقرن بأحدهما سور جزئي ، وبالأخر سور كل .

أما التي يقرن بكل واحدة منهما سور كل فتسمى المتضادة ، مثل قولنا : كل إنسان أبيض : ولا إنسان واحد أبيض^(٢) .

٣ — بأحدهما : أحدهما د // جزئي : كل ل // سور سقطت من ف // كل : جزئي ل

(١) ابن سينا ، النجاة ، ص ٢٦ : « والقضيتان المتقابلتان هما اللتان تحتفظان بالسلب والإيجاب ، وموضوعهما ومحملها واحد في المعنى ، والإضافة ، والقوة ، والقمل ، والجزء ، والكل ، والمكان ، والزمان ، والفرط » .

السار ، البصائر الصغيرة ، ص ٣٦ : « المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد ، في زمان واحد . ومحمل أربعة أقسام : (أرفا) تقابل السلب والإيجاب ... و (ثانيا) تقابل المتضادين ... و (ثالثا) تقابل الضدين . و (رابعا) تقابل الندم والمثبة » : المرجع نفسه ، ص ٦٥ : « والتناقض نوع من التقابل ... وهو اختلاف قضيتين بالسلب والإيجاب بحيث يلزم عنه لذاته أن تكون إحداهما صادقة ، والأخرى كاذبة . وإنما تكونان كذلك إذا انفقت القضيتان في الموضوع والمحمول لفظا ومعنى ، وانفقتا في الكل والجزء والقوة والقمل والشرط والإضافة والزمان والمكان . أما إذا انفقتا في شيء من هذه الأشياء لم يجب أن تنفصا الصدق والكذب » .

أرسطو ، ص ١٧ ، ب ٢٧ — ٢٩ : καὶ ὅσαι ἐπὶ τῶν καθ' ἑκάστα, οὐκ ὄν : ٢٩ — ٢٧ : ὅσαι Σωκράτους λευκός — οὐκ ὅσαι Σωκράτους λευκός .
— ت . ج . ١٨٢ — ١ : « وكذلك ما كان منها في الأشخاص ، ومثال ذلك :
« زيد أبيض » ، « ليس زيد أبيض » .

من البين أن « زيد » يقابل « سقراط » في النص اليوناني .

(٢) أرسطو ، ص ١٧ ، ب ٢٦ — ٢٧ : ὅσαι μὲν οὖν ἀντιρρήσεις τῶν καθόλου εἰσι καθόλου, ἀνάγκη τὴν ἑτέραν ἀληθεῖ εἶναι ἢ ψευδοῖ .
— ت . ج . ١٨١ — ٢٠ : « فإما كان من المناقضات الكلية كلها فواجب ضرورة أن يكون أحد الحكمين من كل مناقضة منها صادقا ، والآخر كاذبا » .
تارن ترجمة Edghill :

Of such corresponding positive and negative propositions as refer to universals and have a universal character, one must be true and the other false.

وأما التي يقرن بأحدهما سور كل وبالآخر سور جزئى فتسمى المتناقضة^(١).
وهذه صنفان :

إما أن يكون الكل مقرونا بالإيجاب ، والجزئى مقرونا بالسلب ، مثل قولنا :
كل إنسان أبيض ، ليس كل إنسان أبيض ، أو بعض الناس ليس بأبيض .
فإن السالب الجزئى يعبر عنه بهاتين العبارةين .
وإما أن يكون عكس هذا ، أعنى أن يقرن السور الكل بالسلب ، والجزئى
بالإيجاب ، مثل قول القائل : إنسان ما أبيض ، ولا إنسان واحد أبيض^(٢) .

• — السالب : السلب د

(١) السورى ، البصائر النصيرية ، ٦٥ : « والتناقض نوع من التقابل ... وهو اختلاف قضيتين
بالسلب والإيجاب بحيث يلزم من لدانه أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة ... » والمرجع
نفسه ، ص ٦٧ : « لحاصل الأمر في التناقض أن الخصوصيتين تكفى في تناقضهما اختلافهما في السلب
والإيجاب بعد اتفاقهما في كل فى . سورى السلب والإيجاب . وفي المحصورات يشترط مع اختلافهما
في السلب والإيجاب اختلافهما في الكلية والجزئية . أما الشرائط الأخرى فلا خلاف فيها بين المحصور
والمحصر . وإذا رويت هذه الشرائط في التناقض صرف أن تقضى كل قضية واحدة . لأن المحصول الواحد
في موضوع واحد بجهة واحدة وسور واحد لا يمكن أن يسلب مرتين أو يوجب له مرتين » .

(٢) أرسطو ، ٧ ، ١٧ ب ٢٢ — ٢٦ : διὸ ταύτας μὲν οὐχ οἷον τε ἀμα : ٢٦ — ٢٢ ب ١٧
ἀληθεῖς εἶναι , τὰς δὲ ἀντικειμένους αὐταῖς ἐνδέχεται ποτε εἶναι τοῦ αὐτοῦ
ἀμα ἀληθεῖς εἶναι , οἷον οὐ πᾶς ἀνθρώπος λευκός καὶ ἔστι τις ἀνθρώπος
λευκός .

— ت . ع . ١٨١ ب ١٨ — ٢٠ : « ومن قبل ذلك سارت هامان لا يمكن أن تكونا ما
صادقتين . فأما المقابلات لما قد يمكن ذلك فيها في المعنى الواحد به » ، مثل قولك : « ليس كل
إنسان أبيض » ، و « قد يكون إنسان واحد أبيض » .

ترجمة : Edghill : We see that in a pair of this sort both propositions
cannot be true , but the contradictories of a pair of contraries can
sometimes both be true with reference to the same subject ; for
instance 'not every man is white' and 'some men are white'
= are both true .

وأما التي يقرن بكل واحد منهما سور جزئى فتسمى ما تحت المتضادة ، مثل
قولنا : إنسان ما أبيض ، إنسان ما ليس بأبيض^(١) .

فتكون أصناف المتقابلات بالإيجاب والسلب ستة : شخصية ، ومهمة ،
ومتناقضة وهذه صنفان ، ومتضادة ، وما تحت المتضادة^(٢) .

١ - بكل : لكل .

٢ - أبيض ... أبيض : ليس أبيض إنسان أبيض .

شرح الفارابى ، ص ٧٢ : « وأما المتقابلان للضادين ، أى ما تحت المتضادتين ، فقد يمكن أن
يصدقا جميعا على موضوع واحد بعينه . وذلك أنها لا تكذبان معا ، ولكن قد تقلعان الصدق والكذب
في الضرورية ، والمتممة ، ومصداقان معا في المسادة المنكحة . مثل قولك : ليس كل إنسان أبيض ،
قد يكون إنسان واحد أبيض » .

(١) السامى ، البصائر العصرية ، ٩٦ ، هامش ٢ (مطبيقات الإمام محمد عبده) : « داخلتين
تحت التضاد ، لأنها سميت بذلك لأنها لما خرجتا من المتناقضتين لصدقيهما ، كانتا بمنزلة الكلبيين اللتين
خرجتا من التناقض لكذبتهما . وإن كان الشبه بالضدين موجودا في الكلبيين دون الجزئيين لأن الضدين
لا يصدقان في القول على شيء واحد . وأفضل من ذلك أن يقال إنه لما كان صدق الجزئيين في الحقيقة
مبنيًا على أن الأفراد التي تحتها المعمول هي غير الأفراد التي سلب عنها ، وإن كان العنوان واحدا .
فلم يخرجيا بذلك من حال الضدين ، فأنهما يصدقان معا متى اختلفت الأفراد الموضوعة لكل منهما . ولذلك
بقينا داخلتين تحت التضاد . فلو كان كذب الكلبيين لاتحاد الموضوع ، وصدق الجزئيين لاختلافه
في الحقيقة . لحكمهما حقيقية حكم الضدين » .

(٢) شرح الفارابى ، ص ١٩٤ : « لأن الألفاويل المتقابلة من جهة الإيجاب والسلب ، كالقيد
أخصيت ، هي حصة أصناف وشخصيات ، ومتضادتان ، وما تحت المتضادتين ، ومتناقضتان ، ومهملتان ...
مطالات ذلك » .

أما في الشخصيتين ، فنقولنا : زيد خير ، زيد ليس بخير .

وأما في المتضادتين ، فنقولنا : كل إنسان خير ، ولا إنسان واحد خير .

وأما ما تحت المتضادتين ، فنقولنا : كل إنسان ما خير ، ليس كل إنسان خير .

وفي المتناقضتين ، قولنا : كل إنسان خير ، ليس كل إنسان خير .

وفي المهملات ، قولنا : الإنسان خير ، الإنسان ليس بخير » .

لاحظ أن ابن رشد يجعل المتقابلات ستة أصناف ، لأنه يقسم المتناقضات إلى قسمين .

وليس للقضايا قسمة من جهة اقتران السور بالمحمول فأعدا هذه الأقسام ،
لأن السور متى قرن بالمحمول كان إما كذبا ، وإما فضلا .

أما الكذب ففى مثل قولنا : كل إنسان هو كل حيوان ، وأما الفضل فمثل
قولنا : كل إنسان هو بعض الحيوان ، أو كل إنسان هو كل ضحاك .^(١)

١ — بالمحمول : بالمحمول بالموضوع د // ما عدا هذه الأقسام : سقطت من ل

٢ — ففى : سقطت من د // هو : سقطت من ف ، ل // فمثل : مثل د

٤ — أو كل إنسان هو كل ضحاك : سقطت من ل

(١) أرسطو ، ٧ ، ١٧ ب ١٢ — ١٦ : ἐπὶ δὲ τοῦ κατηγορουμένου καθόλου : ١٦ — ١٢
κατηγορεῖν τὸ καθόλου οὐκ ἔστιν ἀληθές· οὐδεμία γὰρ κατάφασις ἀληθὴς
ἔσται , ἐν ᾗ τοῦ κατηγορουμένου καθόλου τὸ καθόλου κατηγορεῖται ,
οἷον ἔστι πᾶς ἀνθρώπος πᾶν ζῷον .

ت . ع . ١٨١ — ١١ : « وأما فى المحمول فإن حل الكلى كليا ليس بحق ، وذلك أنه ليس يكون إيجابا
> حقا ذلك الذى يحمل فيه الكلى على محمول كل < مثال ذلك قولك : كل إنسان هو كل حيوان » .

> حقا ... كلى < : فى طلبة يدعى ، هاش ١ ، ص ٦٧ ، تطبق يذكر أن هذه الزيادة مترجمة
من الأصل اليونانى ، ١٧ ب ١٥ — ١٦ ، ووضح أن ما يقابل هذه الزيادة فى الأصل اليونانى يتجسد
من كلمة ἀληθὴς ἔσται إلى كلمة κατηγορεῖται . وقد لاحظ بولاك أن النص هنا
فى خطوط الأورفانئون مضطرب .

وفى شرح الفارابى ، تحقيق كوش ومازو ، ص ٧٠ ، سطر ٩ — ١٠ ، نجد بعد كلمة إيجابا :
يحمل فيه فى محمول كلى محمول كلى . وهذه هى قراءة خطوط الأورفانئون ، ويمكن تصحيح النص بتغيير
كلمتى : « فى محمول » إلى : « على موضوع » فتصبح الجملة : يحمل فيه على موضوع كلى محمول كلى .

شرح الفارابى ، ص ٧٠ : « كأنه قال : أما الموضوع فى المقادير ، إذا كان كليا ، فقد يقرن
به السور سببا ، ويختلف عنه حيناً . وأما المحمول فى المقادير ، فإنه إذا كان كليا ، فإنه ليس يلحق أن
يقرن به سور أصلا . وذلك أن حل المعنى الكلى ، إذا كان مع سور كلى ، ليس يحمل صادق أصلا .
وإنما يصدق فيه الحسل ، إذا لم يكن مع المحمول سور أصلا » .

وإذا تقررت أصناف القضايا فتقول : أما الشخصية فلأنها تنقسم المصدق والكذب دائماً ، أمضى أنه متى كذبت إحداهما ، صدقت الأخرى ، ومتى صدقت إحداهما ، كذبت الأخرى ، وليس يمكن أن يجتمعا معاً لا على صدق ولا على كذب ، مثل قولك : زيد خرج ، زيد لم يخرج . وذلك بين بنفسه عند التصريح^(١) .

١ — نقسم ، بقسم د

٤ — قولك ، قولنا د // زيد (لم يخرج) ، وزيد د // التصريح ، التأمل ف

== ابن سينا ، المبدأ ، ص ٥٩ : « أما إذا كان الموضوع مسوياً يسود كلي ، والمحمول كذلك ، فلا يصدق موجب في مادة من المواد ، كقولك : كل واحد من الناس كل واحد من أروان ... فإن كان سور المحمول كلياً سالماً ، كقولك : كل إنسان لا واحد من كذا ، كذب في الواجب ، كقولك : كل إنسان لا واحد من الجيوان ، أو الضاحك » .

(١) أرسطو ، ٧ ، ١٧ ب ٢٠ — ٢٢ : ἐναντίως δὲ τὴν τοῦ καθόλου κατὰφασιν καὶ τὴν τοῦ καθόλου ἀπόφασιν , οἷον πᾶς ἀνθρώπος λευκός - οὐδείς ἀνθρώπος λευκός .

== ت . ح . ١٨١ — ١٩ : « ويكونان مقابلين كل طريق « التضاد » متى كان فيما الإيجاب الكلي والسلب الكلي . ومثال ذلك : كل إنسان أبيض ، ولا إنسان واحد أبيض » .
واحد : في مخطوط الأروطانون . واحد : في طبعة بدوى .

يوجد في طبعة الأكاديمية البروسية ، الموضع منه ، ١٧ ب ٢٢ — ٢٣ ، مثل آخر هو :

πᾶς ἀνθρώπος δίκαιος - οὐδείς ἀνθρώπος δίκαιος

ولكنه غير موجود في الترجمة العربية ولا في شرح الفارابي ما يبرز رأى Waltz في حذفه . وقد أشانه الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بدوى في طبعته ، ص ٩٧ ، ولكن بولاك لم يشفه .

يقول أوسطو هنا إن الإيجاب الكلي يقابله السلب الكلي كل طريق التضاد ἐναντίως .

شرح الفارابي ، ص ٧١ : « قد ميز بهذين القولين بين المتناضيين وبين المتضادين . ولم يذكر ما تحت المتضادين ولكن ذلك في قوة كلامه ، حل أنه ذكرهما في هذا القليل » .

وكذلك المتناقضات فتقسم الصدق والكذب في جميع الواد .
وأما المتضادة فتقسم الصدق والكذب في الضروري والممتنع ، وتكذبان معا
في الممكنة . وليس يمكن فيها أن يصدقا معا ، بل متى صدقت إحداهما ، كذبت
الأخرى .

وأما ماتحت المتضادة فتقسمان الصدق والكذب أيضا في الضرورية والممتنع ،
وتصدقان معا في الممكنة ، ومتى كذبت إحداهما صدقت الأخرى ضرورة .
مثال كذب المتضادتين معا في الممكنة قولنا : كل إنسان أبيض ، ولا إنسان
واحد أبيض .

-
- ١ — تقسم : يقسم د // الصدق : الصدق د // جميع : سقطت من د
٢ — المتضادة : المتضاد د // تقسم : تقسم د ٢ — تقسم ... الأخرى :
فلا يمكن أن يصدقا معا ف
٣ — تقسمان ... ضرورة : فيمكن فيها الصدق معا ف
٤ — معا : د في الصدق والكذب أيضا في الضرورية والممتنع ، وتصدقان معا في الممكنة هـ
تكرار واضح لما سبق
٥ — مثال ... كل : سقطت من ف
-

- (١) أرسطو ، ٧ ، ١٧ ب ١٦ — ٢٠ : ἀντιπαρῆσθαι μὲν οὖν κατὰφασιν : ἀποφάσει λέγω ἀντιπαρῆσθαι τὴν τὸ καθόλου σημαίνουσαν τῷ αὐτῷ ὅτι οὐ καθόλου, οἷον πᾶς ἀνθρώπος λευκός — οὐ πᾶς ἀνθρώπος λευκός, οὐδεὶς ἀνθρώπος λευκός — ἔστι τις ἀνθρώπος λευκός .
= ت . ج . ١٨١ ب ١٣ — ١٦ : « أقول الآن : إن الإيجاب والسلب يتكروران متقابلين على طريق
« التناقض » متى كان يدل في الشيء الواحد عليه أن الكل ليس بكل شيء . ومثال ذلك :
كل إنسان أبيض ليس كل إنسان أبيض .
ولا إنسان واحد أبيض قد يكون إنسان واحد أبيض » .
(ولا إنسان) واحد : واحد في مخطوط الأورفانوس . واحدا في طبعة بدوي .

ومثال صدق ما تحت المتضادين قولنا : إنسان ما أبيض ، إنسان ما ليس بأبيض .

وأما المهملات فقد يمكن فيها أن تصدق معا في المادة الممكنة ، وقد يمكن فيها أن يكون حكمها حكم المتضادة .

والسبب في ذلك أن الألف واللام وما قام مقامها في سائر الألسنة مرة تدل على ما تدل عليه الأسوار الكلية ، ومرة تدل على ما تدل عليه الأسوار الجزئية . فإذا دلت على ما تدل عليه الأسوار الكلية كانت قوتها قوة المتضادة .

١ — ٢ — ومثال صدق... بأبيض : سقطت من ف

// صدق : صدقت د

٣ — معا ، وما د // المادة : مادة د

٢ — ٤ — أن تصدق... يمكن فيها : سقطت من ف لتكرار : يمكن فيها

٦ — الأسوار : أسرار د ٦ — ٧ الأسوار : الأسرار د

== فارن ترجمة Edghill : An affirmation is opposed to a denial in the sense which I denote by the term 'contradictory' when, while the subject remains the same, the affirmation is of universal character and the denial is not.

وفارن رحمه التوضيح ، هامش ١ .

شرح الفارابي ، ص ٧١ : « يريد متى كان يدل في الموضوع الواحد المنقسم لكليهما أن الحكم الكلي الذي فيه ليس بحكم كلي . يعني أنه إذا كان في أحدهما سور كلي كان في الآخر سور جزئي . وأنه إذا كان في أحدهما سور كلي ، كان في الآخر رفع ذلك الكلي . فإذا كان الإيجاب إيجابا كلياً ، كان السلب المناقض له رفع ذلك الكلي . وإذا كان السلب هو الكلي ، كان المناقض له إيجاباً كلياً فيه إبطال السلب الكلي » .

ومضى دلت على ما تدل عليه الأسوار الجزئية، كانت قوتها قوة ما تحت
المتضادة^(١).

وذلك أنه قد يمكن أن يصدقاً معاً، كقولنا: الإنسان أبيض، الإنسان
ليس بأبيض، متى كان ما تدل عليه الألف واللام هو ما يدل عليه البعض،

١ — الجزئية + فا إذا دلت على ما تدل عليه الأسوار كانت قوتها قوة المتضادة ومضى دلت
على ما تدل عليه الأسوار الجزئية د

٣ — يصدقاً : يصدق ف // كقولنا : قولنا ف ، ل

٤ — هو ، وهو د // ما سقطت من - د // عليه : + السور د

(١) ابن سينا، العبارة، ص ٥١ — ٥٢: «والذي قال إن الألف واللام تقتضي التعميم في المهملات تدل
على الحصر الكلي، فإذا لم يمتثل إلا وهو كلي، فقد غلط من وجهين: أحدهما أنه ليس الكلام
بحسب لغة دون لغة، فمضى أن لا يكون في لغة العرب مهمل ألية. والثاني: أن الألف واللام في لغة
العرب أيضاً لا توجب الحصر، فإنك تقول: إن الإنسان نوح، ولا تقول ألية: كل واحد من
الناس نوح، وتقول: إن الضحاك محمول على زيد، ولا تقول: كل ضحاك محمول على زيد. فليس
ما ظنه هذا المتأدق بصحيح».

السوى، البصائر النصيرية، ص ٥١: وقد يظن أن الألف واللام تقتضي التعميم في لغة العرب.
فإن كان كذلك، فلا مهمل في لغة العرب، مع أنه ليس كذلك على الطرد. فإنه وإن استعمل
العموم في بعض المواضع، فقد يدل على تعيين الطبيعة أيضاً. فتستعمل لفظة «الإنسان» بمعنى به
الإنسان من حيث هو إنسان. والإنسان من حيث هو إنسان ليس بهام. وإلا لما كان الشخص
«إنساناً». وليس بخاص أيضاً. وإلا لما كان في العقل «إنسان» كل عام بوجه جزئياً.
بل هو في نفسه وراء العموم والخصوص، يلحقه العموم ثارة، والخصوص أخرى. ولو كان يقتضي
العموم، لكان قولك «الإنسان» بمنزلة قولك: «كل إنسان»، حتى يصدق على أحدهما
ما يصدق على الآخر، وليس كذلك. إذ يصدق أن تقول: الإنسان نوح، ولا يصدق قولك: كل
إنسان نوح.

وإنما كان ذلك كذلك ، لأن السلب الواحد إنما يكون سلبا لإيجاب واحد ، وكذلك الإيجاب الواحد إنما هو إيجاب لسلب واحد . والدليل على ذلك أن السالب إنما يسلب المعنى المحمول بعينه الذى أوجبه الموجب من الشيء الموضوع بعينه الذى أوجبه له الموجب ، سواء كان ذلك الموضوع من المعانى الكلية أو من المعانى الشخصية ، قرن به سور كللى أو سور جزئى^(١) .

فإنه إن كان المحمول فى الإيجاب غير المحمول فى السلب ، أو الموضوع فيه غير الموضوع فى السلب ، كانت لذلك الإيجاب سلب آخر ، ولذلك السلب لإيجاب آخر^(٢) .

• — الكلية : الشخصية ف // الشخصية : الكلية ف

٦ — ٧ — أو الموضوع ... فى السلب : سقطت من •

(١) أرسطو ، ص ١٧ ، ب ٣٨ — ٣٩ : ١٨ — ٢١ : « φανερόν δὲ ὅτι καὶ μία ἀπόφασις : μίᾳ καταφάσεώς ἐστι· τὸ γὰρ αὐτὸ δεῖ ἀποφῆσαι τὴν ἀπόφασιν ὅπερ κατέφησεν ἢ κατέφασις, καὶ ἀπὸ τοῦ αὐτοῦ, ἢ τῶν καθ' ἑκαστὰ τινος ἢ ἀπὸ τῶν καθόλου τινός, ἢ ὡς καθόλου ἢ ὡς μὴ καθόλου. λέγω δὲ οἷον ἔστι Σωκράτης λευκός — οὐκ ἔστι Σωκράτης λευκός. »
 — ت . ج . ١٨٢ : ٩ — ١٢ : « ومن الين أن السلب الواحد إنما يكون لإيجاب واحد ، وذلك أن السلب إنما يجب أن يسلب ذلك الشيء بعينه الذى أوجبه الإيجاب ، ومن ثم واحد بعينه ، من المعانى الجزئية كان ، أو من المعانى الكلية ، وكلما كان ، أو جزئيا ، وأخى بذلك ما أنا عليه : »
 « زيد أبيض » ، « ليس زيد أبيض » .

وفى من اليان أن مقراط فى النص اليونانى يقابله زيد فى الترجمة العربية .

فرح الفارابى ، ص ٧٦ : « ينبغي أن نفهم إنما أراد أن السلب الواحد إنما يكون لإيجاب واحد متى كانا متناقضين ... »

وكذلك فيما تحت المتضادين على المهيمن ... »

(٢) أرسطو ، ص ١٧ ، ب ٣٩ — ٤٠ : « ἐὰν δὲ ἄλλο τι ἢ ἀπ' ἄλλου τὸ αὐτό, : ٤ — ٣٩ : ١٨ — ٢١ : « οὐχ ἢ ἀντικειμένη ἀλλ' ἔστι ἐκείνης ἐτέρα. »

والإيجاب أو السلب يكون واحداً متى كان ما يدل عليه لفظ المحمول والموضوع فيهما معنى واحداً ، سواء كان الموضوع معنى جزئياً أو كلياً ، قرن بالمعنى الكلى سور كلى أو لم يقرن به ، مثل قولنا : كل إنسان أبيض ، ليس كل إنسان أبيض ، الإنسان أبيض ، الإنسان ليس بأبيض^(١) ، إذا وضعنا أن الإنسان

١ — أو السلب : سقطت من د

٢ — فيهما : فيها د // قرن : + بالمحمول د

٣ — كل ، الكل د : سقطت من ل // يقرن : يقر د

== ت. ح. ١٨٢ ١ ١٢ — ١٤ : « فأما إن كان الشيء مختلفاً ، أو كان واحداً بهيه

إلا أنه من شيء مختلف ، لم يكن مقابلاً ، لكنه يكون لدال آخر غيره . »

شئ . : سقطت من شرح القاراي ، ص ٧٧ ، سطر ١ .

كتب في خطوط الأورفانون فرق كلمة « مختلف » : معنى الموضوع ، و« لم يكن » : معنى السلب ، و« لدال » : معنى الإيجاب ، و« آخر » : معنى سلباً .

(١) أرسطر ، ٧ ١٧ ب ٢٩ — ٣٧ : *ὅσαι δὲ ἐπὶ τῶν καθόλου μέν, μὴ : καθόλου δέ, οὐκ αἰεὶ ἡ μὲν ἀληθείης ἡ δὲ ψευδῆς. ἀμα γὰρ ἀληθὲς ἔστιν εἰπεῖν ὅτι ἔστιν ἀνθρώπος λευκός καὶ ὅτι οὐκ ἔστιν ἀνθρώπος λευκός, καὶ ἔστιν ἀνθρώπον καλὸς καὶ οὐκ ἔστιν ἀνθρώπος καλός. εἰ γὰρ αἰσχρός, καὶ οὐ καλός· καὶ εἰ γίνεται τι, καὶ οὐκ ἔστιν - ὁρίζεαι δ' ἂν ἐξαίφνης ἄτοπον εἶναι διὰ τὸ φαίνεσθαι σημαίνειν τὸ οὐκ ἔστιν ἀνθρώπος λευκός, ἀμα καὶ ὅτι οὐδεὶς ἀνθρώπος λευκός· τὸ δὲ οὕτε ταῦτόν σημαίνει οὐδ' ἂν ἀνάγκης.*

== ت. ح. ١٨٢ ٢ ٨ — : « وما كان منها في معان كلمة وليس بكل فليس أبداً يكون

أحد الحكيم من المتناقضة ساداً والآخر كاذباً . وذلك أنه قد يمكننا أن نقول قولاً صادقاً ما :

« إن الإنسان أبيض » و « ليس الإنسان أبيض » ، و « إن الإنسان جميل » و « ليس الإنسان

جميلاً » . وذلك أن ما صار فيهما فليس بجميل ، وما كان متكوناً فليس بموجود . وقد يسبق إلى الظن

على ظاهر النظر أن هذا خلف ، من قبل أنه قد يظهر أن قولنا : ليس الإنسان أبيض ، يدل ما

على هذا القول أيضاً وهو أنه : ولا إنسان واحد أبيض . فليس ما يدل عليه هذا هو ما يدل عليه ذلك ،

ولا هما شريوة ما . »

والأبيض يدلان على معنى واحد .^(١)

= يقصد أرسطو بقوله $\alphaὐτὸν \deltaὲ ἀνθρώπου$: « ولاهما ضرورة ما » ، أن العبارتين لا تصدقان ما أرتكبان ما ضرورة » .

نارن ترجمة : Edghill : nor are they at the same time necessarily true or false .

(وهو) أنه : سقطت من طبعة يدوى .

(وذلك أنه قد) يمكن : هكذا في طبعة يدوى : ولكننا نجهد يمكننا في مخطوط الأروغتون ، ويمكننا في شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، من ٧٣ ، سطر ٢٥ .

شرح الفارابي ، ص ٧٣ وما بعده . على الفارابي ، من ٧٤ — ٧٥ ، على قول أرسطو : « وقد يسبق إلى الظن ... ولا إنسان واحد أبيض » . بقوله : يريد أن ألقاها الموضوعات في المقادير المتكافئة كما كانت إنما تكون العبارة عنها بألف ولام التعريف ، وكانت الألف واللام إنما تستعمل مكان قولنا : كل ، صار قولنا : الإنسان أبيض ، ليس الإنسان أبيض ، قد يظن أنه أراد به قولنا : كل إنسان أبيض ، ولا إنسان واحد أبيض . وأيضاً لأن الألف واللام المقرونين بالاسم يدلان على الكل قد تدلان على المعنى مطلقاً غير مقيد بشرطة . ومعنى الإطلاق هوهم في ظاهر النظر أنه يشتمل على جميع جزئياته كلها . فحينئذ يظن بقولنا : الإنسان أبيض ، ليس الإنسان أبيض ، أن قوتها قوة المتضادين وهو قولنا : كل إنسان أبيض ، ولا إنسان واحد أبيض » .

شرح الفارابي ، ص ٧٥ — ٧٦ ، ملحقاً على قول أرسطو ، ١٧ ، ٣٦ — ٣٧ : « وليس ما يدل عليه هذا هو ما يدل عليه ذلك ولاهما ضرورة ما » : « معنى ليس ما يدل عليه قولنا : ولا إنسان واحد أبيض ، هو الذي يدل عليه دائماً قولنا : ليس الإنسان أبيض ، ولكن إنما يكون ذلك إنما من طريق لفظة قال ما يريد القائل . فان أراد بألف ولام التعريف : « كل » ، صار القولان حينئذ متضادين . وإن لم يرد به « كل » ، كانت ألف ولام التعريف حينئذ إنما تدل على المعنى مطلقاً بلا شرط » .

لاحظ أن من الفارابي هنا في قوله : « ولكن إنما ... القائل » مضطرب ، والمعنى يتطلب أن العبارة بما يريد القائل ، كما يهت به ذلك .

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٨ ، ١٣ — ١٧ : $\muία \deltaὲ \epsilon\sigma\tau\iota \kappa\alpha\tauὰ\phi\alpha\sigma\iota\varsigma \kappa\alpha\iota \alpha\pi\phi\alpha\sigma\iota\varsigma$: « $\eta \epsilon\nu \kappa\alpha\theta' \acute{\epsilon}\nu\omicron\varsigma \sigma\eta\mu\alpha\acute{\iota}\nu\omicron\upsilon\sigma\alpha$ ، $\eta \kappa\alpha\theta\acute{\omicron}\lambda\omicron\upsilon \theta\epsilon\tau\omicron\varsigma \kappa\alpha\theta\acute{\omicron}\lambda\omicron\upsilon \eta \mu\eta \delta\mu\omicron\iota\omega\varsigma$ ، $\omicron\lambda\omicron\nu \pi\acute{\alpha}\varsigma \alpha\lambda\theta\epsilon\omega\pi\omicron\varsigma \lambda\epsilon\upsilon\kappa\acute{\omicron}\varsigma \epsilon\sigma\tau\iota\nu$ — $\omicron\upsilon\kappa \epsilon\sigma\tau\iota \pi\acute{\alpha}\varsigma \alpha\lambda\theta\epsilon\omega\pi\omicron\varsigma \lambda\epsilon\upsilon\kappa\acute{\omicron}\varsigma$. $\epsilon\sigma\tau\iota\nu \alpha\lambda\theta\epsilon\omega\pi\omicron\varsigma \lambda\epsilon\upsilon\kappa\acute{\omicron}\varsigma$ — $\omicron\upsilon\kappa \epsilon\sigma\tau\iota\nu \alpha\lambda\theta\epsilon\omega\pi\omicron\varsigma \lambda\epsilon\upsilon\kappa\acute{\omicron}\varsigma$ — $\epsilon\sigma\tau\iota \tau\iota\varsigma \alpha\lambda\theta\epsilon\omega\pi\omicron\varsigma \lambda\epsilon\upsilon\kappa\acute{\omicron}\varsigma$ ، $\epsilon\iota \tau\acute{o} \lambda\epsilon\upsilon\kappa\acute{o}\nu \epsilon\nu \sigma\eta\mu\alpha\acute{\iota}\nu\epsilon\iota$.

فأما إذا كان لفظ الموضوع فيهما أو المحمول ليس يدل على معنى واحد ،
فليس الإيجاب واحداً ، ولا السلب واحداً . مثال ذلك : إن وضع واضح للإنسان
والفرس اسماً واحداً وهو ثوب مثلاً ، فقال : الثوب أبيض ، الثوب ليس
بأبيض ، لم يكن هذا الإيجاب إيجاباً واحداً ، ولا هذا السلب سلباً واحداً .
وذلك أن قولنا حيثئذ : الثوب أبيض ، يدل على إيجابين ، لأنه يدل على ما يدل
قولنا : الإنسان أبيض والفرس أبيض ، وهما قضيتان ، لا واحدة . وكذلك
قولنا : الثوب ليس بأبيض ، يدل على سلين ، وهو قولنا : الفرس ليس بأبيض
والإنسان ليس بأبيض .

١ — يدل : يدلان د

٢ — إيجابين : إيجابين د

٣ — ر : سقطت من د

ت ح . ١٨٢ | ١٨١ — ٢١ : « والإيجاب أن السلب يكون واحداً متى دل على معنى واحد على
هو واحد : إما على معنى كلي ، وإما لا على مثال واحد ، مثال ذلك : « كل إنسان أبيض » ،
« ليس كل إنسان أبيض » ، « الإنسان هو أبيض » ، « الإنسان ليس هو أبيض » ، « لا إنسان
واحد أبيض » ، « قد يكون إنسان ما أبيض » . هذا إن كان قولنا « أبيض » إنما يدل على معنى
واحد .

لاحظ أن $\eta \mu \epsilon \rho \sigma \iota \varsigma$ قد نقلها المترجم نقلاً حرفياً ، ولذا فهمض المعنى ، ولو أنه اقتصر على :
وإما لا ، لكان المعنى أكثر وضوحاً .

يشي : لشيء ، في طبعة بدوى .

مثال ذلك : مثل ذلك في طبعة بدوى ، ولكن القراءة واضحة في خطوط الأورفانتون ، انظر شرح
الفارابي ، بمحقق كوتش وماور ، ص ٧٨ ، سطر ٢٠ .

قانون شرح الفارابي ، ص ٧٧ : « يعنى أن السلب إنما يجب أن يسلب ذلك المحمول بهينه الذى
أوجبه الإيجاب ، ومن ذلك الموضوع بهينه الذى فيه أوجب المحمول ، كان ذلك الموضوع من
الأمصاص أو من المعاني الكلية ، كان معه سوداً ولم يكن ، كان السود كلياً أوجبها » .

وإنما كان ذلك كذلك لمكان اللفظ المشترك الذي هو قولنا : ثوب^(١) .

١ - ثوب : بثوب د : الثوب ف

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٨ ، ١٧ - ٢٢ : εἰ δὲ δυοῖν ἐν ὄνομα κεῖται , εἰς ὧν : μή ἐστιν ἐν , οὐ μία κατάφασις οὐδὲ ἀπόφασις μία , οἷον εἰ τις θεῖτο ὄνομα ἑμᾶτιον ἵππου καὶ ἀνθρώπου , τὸ ἐστιν ἑμᾶτιον λευκόν , αὕτη οὐ μία κατάφασις οὐδὲ ἀπόφασις μία . οὐδὲν γὰρ διαφέρει τοῦτο εἰπεῖν ἢ ἐστιν ἵππος καὶ ἀνθρώπος λευκός . τοῦτο δὲ οὐδὲν διαφέρει τοῦ εἰπεῖν ἐστιν ἵππος λευκός καὶ ἐστιν ἀνθρώπος λευκός .

- ت . ع . ١٨٢ أ ٢١ - ١٨٢ ب ٤ : « فأما إن كان قد وضع لمعين اسم واحد ، فن قبل المعين اللذين لهما صا وليس بواحد ، لا يكون الإيجاب واحدا . مثال ذلك : أنه إن وضع واضح للفرس والإنسان اسما واحدا ، كقولك : « ثوب » مثلا . فإن قوله حينئذ : « إن الثوب أبيض » لا يكون إيجابا واحدا ولا سلبا واحدا . وذلك أنه لا فرق حينئذ بين هذا القول وبين قوله : « الفرس والإنسان أبيض » ولا فرق بين هذا القول وبين قوله : « الفرس أبيض » و « الإنسان أبيض » . لاحظ عدم وجود مقابل في الترجمة العربية بجملة μία οὐδὲ ἀπόφασις ، وهذا يعضد رأى من يقولون بحلها . فاردن تملق : Edghill في ترجمته ، حاشي ١ .

ولم يوفق المترجم العربي في نقل جملة εἰς ὧν μή ἐστιν ἐν ، فقلنا : « من قبل المعين اللذين لهما صا وليس بواحد » . ولكن هذه الترجمة لا تؤدي بجلاء المعنى المقصود هنا وهو أن المعين لا يكونان فكرة واحدة . ومن الممكن أن كلمة ليس في الترجمة أصلا ، ولها ، وبذا يستقيم المعنى : فن قبل < أن > المعين اللذين لهما صا وليس بواحد .

فاردن ترجمة Edghill : If, on the other hand, one word has two meanings which do not combine to form one, the affirmation is not single

ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٧ : « وليس هذا كما كنا قلنا من قبل : إما إذا سمينا الأبيض بالثوب وسمينا الطول بالثوب : قلنا : زيد ثوب ، كان قولنا في حكم قضيتين ، كأنا قلنا : زيد أبيض وزيد طويل ، وذلك لأن الثوب هناك اسم للأبيض ، وأما هاهنا فليس الجسم اسما لواحد من هذا ، بل بجملة من حيث هي جملة » .

المربيع نفسه ، ٧٠ : « فأما إذا سمينا الفرس ثوبا ، وسمينا به الإنسان أيضا ، قلنا : إن الثوب أبيض ، كان معناه أن الفرس ، أبيض ، والإنسان أبيض ، إلا أن يكون الثوب دالا على معنى واحد جامع للإنسان والفرس والثوب . فحينئذ لا يكون اسما للإنسان ، ولا للفرس ، بل يكون اسما لمعنى يحصل عليهما » .

وكذلك القضية التي يكون مجموعها ، أو موضوعها ، أو كلاهما اسما مشتركا ليست واحدة ، بل قضايا كثيرة ، حدثها حل عدة المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك^(١). وإذا كان ذلك كذلك ، فالملاحظات التي تكون من أمثال هذه القضايا المشتركة الاسماء ، أغنى المتناقضة والشخصية ، ليس يجب أن يكون أحدهما صادقا ، والآخر كاذبا^(٢).

٢ — الاسم : بالالا د

(١) أرسطر ، ٨ ، ١٨ ، ٢٣ — ٢٥ : *ei oûn autai polla signaïnousi kai eloi pollai, dihalon oti kai eî perwte htoi polla eî ouðên signaïneî* .
= ث . ج . ١٨٢ ب . ٥ — ٦ : « فإذا كان هذان يدلان على أكثر من واحد ، وكذا أكثر من واحد ، فن البر أن القول الأول أيضا إما أن يكون كثيرا ، وإما ألا يكون يدل على شيء » .
فإذا : على الرقم من أننا نجد فاذا في مخطوط الأورفانوس وفي شرح الفارابي ، ص ٨٠ ، سطر ٦ ، وإذا في طبع يدري ديولاك ، فان القراءة الصحيحة هي « فاذا » بدلالة *ei* في النص اليوناني .
الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم حاتم ، ص ٢٧ : « وإذا كان الموضع في القضية اسما مشتركا ، لم تكن القضية واحدة ، بل تكون حدثها حل عدة المعاني التي يقال عليها ذلك الاسم ، فتكون تلك المعاني موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد .
وإذا كان المحمول اسما مشتركا ، فان عدد القضايا على عدة المعاني التي يقال عليها الاسم المحمول .
وكذلك إن كانا جميعا مشتركين الاسم » .

شرح الفارابي ، ص ٨٠ : « يعني إذا كان هذان اللذان أخذ موضوعهما باسمين متباينين ، وحمل المحمول على كل واحد منهما في وقت غير الوقت الذي حمل فيه على الآخر ، يدلان على أكثر من معنى واحد ، وكان الاسمان أيضا أكثر من واحد » . فن البر أن القول الأول يعني قولنا : الثوب أبيض أيضا .
إما أن يدل الثوب على كثير فلا تكون القضية واحدة ، بل قضايا كثيرة . وإما أن لا يدل الثوب على شيء أصلا إذ كان إنسا وضع دالا على معنيين ، وبست دلالة على أحدهما أخرى من دلالة على الآخر ، بل دلالة عليها بالسواء ... » .

(٢) أرسطر ، ٨ ، ١٨ ، ٢٦ — ٢٧ : *oïste ouð' ên taútaiç anághnê tîn :*

= *mên álêthê tîn dè psuðê ênai antíparain.*

وسيقال فيما يستأنف متى تكون القضايا التي موضوعها أو محمولها معان كثيرة
قضية واحدة، ومتى لا تكون^(١).

فها هنا إذن ثلاثة أحوال ينبغي أن تسترط في المتقابلات، وحينئذ توجد
في التقابل على ما وصفنا.

- أحدها : أن يكون المحمول والموضوع فيهما واحداً من جميع الجلهات ،
- لا أن يكون مأخوذاً في أحدهما بجهة، وفي الآخر بغير تلك الجهة .
- والثاني : أن يكون الإيجاب فيهما واحداً، والسلب واحداً .
- والثالث : أن يجعل المقابل للإيجاب الواحد سلباً واحداً^(٢).

٢ — توجد : يؤخذ ف

٤ — وصفنا : وضعا د

٥ — أحدها : أحدهما ف // المحمول والموضوع : الموضوع والمحمول ل

٦ — الآخر : الأخرى د

= ت . ع . ١٨٢ ب ٧ — ٨ ، «لواجب ألا يكون في مثل ذلك أيها أحد ما في المناقضة
صادقا، والآخر كاذبا» .

الترجمة العربية مبهمه ، فإذن ترجمة Edghill :
of those propositions of which both the positive and the negative
forms may be true or false simultaneously.

وراجع : شرح الفارابي ، «تقيق كوكش ومازو» ص ٨٠ — ٨١ .

(١) أنظر : ص ٢٢٤ وما بعدها ، من كتابنا هذا .

(٢) فإذن : شرح الفارابي ، ص ٧٨ ، «فإن ما هنا أشباه ثلثة ينبغي أن يحفظ بها في كل
متقابلين ، وهو أن يكون موضوع المتقابلين واحداً بجهة ، وكذلك محمولها ، ثم أن يكون السلب الواحد
مقابلاً لإيجابه ، ثم أن يكون الإيجاب واحداً والسلب واحداً» .

فقد تبين من هذا متى تكون المتقابلة متقابلة ، وكما أصناف المتقابلات ، وكيف أحوالها في التقابل .

ونقول : إن ما يقسم من هذه المتقابلات المصدق والكذب دائماً في جميع المواد هي الشخصية والمتناقضة .

أما في الأمور الموجودة في الزمان الحاضر ، والموجودة فيما مضى ، فواجب ضرورة أن يكون اقتسامها للمصدق والكذب على أن أحدهما في نفسه هو المصدق والآخر هو الكاذب ، سواء عرفنا نحن المصدق من الكاذب أو لم نعرفه . وذلك أن كون زيد موجوداً الآن أو غير موجود من اليقين بنفسه أن أحد هذين القولين ضرورة هو صادق والآخر كاذب ، أو لم يحصل لنا إذ هو يحصل الوجود في نفسه .

وكذلك الأمر في الأشياء السالفة وفي الأمور الضرورية التي ليس يشترط في وجودها زمان^(١) .

-
- | | |
|-----------------------------|-----------------------|
| ١ — هذا : حد | // متقابلة : سقطت من |
| ٣ — المصدق والكذب : بالكلية | ٤ — المواد : المرد |
| ٥ — أما : وأما | // الموجودة : الموجود |
| ٦ — اقتسامها : اقتسامها | |
| ٧ — نحن : عن | |
| ٨ — موجود : مورد | // أحد : حد |
| ٩ — إذ : أنه | |
| ١١ — يشترط : يشترط | |
-

(١) أرسطو ، ٩ : ١٨ | ٢٨ — ٢٢ : καὶ ἐπὶ μὲν οὖν τῶν ὄντων καὶ τῶν ἀνέγκων τὴν ἀπόφασιν ἢ τὴν ἀποφασιν ἀληθείᾳ ἢ ψευδοῦς εἶναι ، καὶ ἐπὶ μὲν τῶν καθόλου ὡς καθόλου δεῖ τὴν μὲν ἀληθείᾳ τὴν δὲ ψευδοῦς εἶναι ، καὶ ἐπὶ τῶν καθ' ἑκάστα , δισπερὲς εἴρηται , ἐπὶ δὲ τῶν καθόλου μὴ καθόλου λεγόντων οὐκ ἀνάγκη .

وأما الأمور الموجودة في الزمان المستقبل وهي الأشياء الممكنة فليس اقتسامها
الصدق والكذب على التحصيل في نفسها . وذلك أن الأمر في هذه المقابلات
في هذه المادة لا يخلو من أقسام : إما أن تكون مقسمة للصدق والكذب
أولا تكون . ثم إن كانت مقسمة للصدق والكذب فلما أن يكون ذلك على

١ — الممكنة : الممكنة د

٢ — هل سقطت من د // نقبها : نفسه ل // المقابلات : + في هذه
المقابلات د

٤ — ثم : سقطت من د

== ث . ح . ١٨٢ ب ٨ — ١٢ : « ونقول إن المعاني الموجودة الآن أو التي قد كانت
فيها معنى فواجب ضرورة أن يكون الإيجاب أو السلب فيها إما صادقا وإما كاذبا . أما في الكلية
على معنى كل واحد منهما أبدا صادق ، والآخر كاذب . وكذلك في الأشخاص على ما قلنا . وأما الكلية
التي لا يقال على معنى كل فليس ذلك واجبا فيها » .

يشير أرسطو هنا إلى نقاط كان قد تعرض لها فيما سبق : فلاون ص ٥٨ ، ١٨ ، فيايمس أرسطو ،
١٧ ، ٢٧ ب ٢٧ — ٢٩ ، وعامش ٢ ، ص ٥٨ ، فيايمس أرسطو ، ١٧ ، ٢٧ ب ٢٦ — ٢٧ .
وراجع : شرح الفارابي ، ص ٨٢ : « يريد أن يكون الإيجاب والسلب المتقابلين فيها بصدق
الصادق منها على التحصيل والكاذب منها على التحصيل ما حلته منه وما جهلته . فاحلته منه
إن الصادق منها صادق على التحصيل في نفسه وعندنا . والكاذب منها كاذب على التحصيل في نفسه
وعندنا . فإن الموجب منها هو الصادق وحده ، دون السلب . والسالب هو الكاذب وحده ، دون
الإيجاب . أو الإيجاب هو الكاذب وحده ، دون السالب . والسلب هو الصادق وحده ، دون
الإيجاب . أما المتناقضان : فأحدهما أبدا صادق ، والآخر أبدا كاذب في التي هي موجودة الآن والتي
كانت وتصرمت . ولذلك إن لم يشترط في الكلمات أيضا زمان كانت حالها هذه الحال في هي ضرورية
ومستتمة . وكذلك في الأشخاص الموجودة الآن والتي كانت في سلف ، والمهمسات فليس أحدهما
صادقا والآخر كاذبا دائما » .

التحصيل أو على غير التحصيل . وإن كانت غير منقسمة للمصدق والكذب إنما أن يكونا صادقين معا أو كاذبين معا : أو يوجد فيهما الأمران .

لأن كان كل إيجاب وسلب ينقسم المصدق والكذب على التحصيل في نفسه ، فواجب في كل شيء أن يكون إما موجودا ، وإما غير موجود . فيجب على هذا متى قال إنسان في شيء من الأشياء المستقبلية إنه سيكون ، وقال آخر : إنه لا يكون أن يكون أحد هذين القولين هو الصادق ، والآخر هو الكاذب .

وذلك أنه لا يمكن أن يوجد الأمران معا ، أعني الكون ولا كون^(١) .

-
- | | | |
|-------------------------------|----|--------------------------------|
| ١ — التحصيل : تحصيل د | // | أو على غير التحصيل : سقطت من د |
| ٢ — يكون : يكون ل | // | صادقين : صادقين ف |
| // | // | كاذبين : كاذبين ف |
| ٣ — ينقسم : ينقسم د | // | التحصيل : تحصيل د |
| • — المستقبلية : المستقبلية د | // | آخر : الآخر د |
-

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ، ٣٣ — ٢٩ : καὶ ἐπὶ τοῖς καθ' ἑκάστην καὶ ἐπὶ τοῖς καθ' ὅλην οὐχ ὁμοίως . εἰ γὰρ πάντα κατάφασις καὶ ἀπόφασις ἀληθείης ἢ ψευδούς , καὶ δεῖται ἀνάγκη ὑπάρχειν ἢ μὴ ὑπάρχειν , ὥστε εἰ δὲ μὲν φήσει ἔσσεσθαι τι δὲ μὴ φήσει τὸ αὐτὸ τοῦτο , διήλκον ὅτι ἀνάγκη ἀληθεύειν τὸν ἑκατέρωθεν αὐτῶν , εἰ πάντα κατάφασις καὶ ἀπόφασις ἀληθείης ἢ ψευδούς . ἄμφοι γὰρ οὐχ ὑπάρξουσιν ἀμα ἐπὶ τοῖς τοιούτοις .

— ت . ج . ١٨٢ ، ١٢ — ١٧ : « فلما المعاني الجزئية المستقبلية فليس يجري الأمر فيها على هذا المثال . وذلك أنه إن كان كل إيجاب أو سلب إما صادقا وإما كاذبا ، فواجب في كل شيء أن يكون موجودا أو غير موجود . فان قال قائل في شيء من الأشياء إنه سيكون ، وقال آخر أنه لا ، فنرى البين أنه يجب ضرورة أن يصدق أحدهما إن كان كل إيجاب لمصدق أو كاذب . وذلك أنه لا يمكن أن يكون الأمران جميعا في ذلك وما أشبه » .

— وقال آخر أنه لا : + يكون ، في شرح القاراء ، ص ٨٥ ، سطر ١٩ .

وإنما كانت طبيعة الموجود تابعة للقول الصادق، والقول الصادق تابع لها،
لأنه إن قال إنسان في شيء ما : إنه أبيض ، وكان صادقا ، فواجب أن يكون
خارج النفس أبيض . وإن كان كاذبا ، فواجب أن يكون غير أبيض . وإن
قلنا : إنه غير أبيض وكان صادقا ، فواجب أن يكون خارج النفس غير أبيض ؛
وإن كان كاذبا فواجب أن يكون خارج النفس أبيض . وكذلك عكس هذا :

١ — والقول الصادق : سقطت من د

٢ — يكون : + خارج النفس ف

ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٠ — ٧١ : « وأما القضايا المتناقضة الشخصية في الأمور المستقبلية
فإنها ليس يجب فيها من جهة طوائع الأمور أن يتبين فيها صدق ولا كذب ، ولا أيضا يكون قدامين أحدهما
فيه بمحصل السبب المعين . فإن التبين إما يوجب الأمر في نفسه ، وإما لوجود السبب المعين فليس
يجب بذاته أن يتبين .

فإن كل شيء واجب : فلما أن يجب لذاته ، أو يجب بمحصل السبب الذي يوجبه . ولو كان
في القضايا التي نحن في ذكرها تمين لصدق أو كذب ، حتى كان كل إيجاب أو سلب إما صادقا بعبء ،
وإما كاذبا ، لكان كل أمر في المستقبل إما أن يوجد لاعتقالي ، وإما أن لا يوجد . فلهذا إذا قال قائل :
إن كذا يوجد ، وكان يتبين فيه الصدق أو الكذب ، وقال الآخرون : إنه لا يوجد ، ويتبين أنه صادق
أو كاذب ... » .

تارن تعليق Edghill على هذا الموضع ، حاشي .

In this chapter, as Pacius points out, Aristotle deals with
four possible theories as to contradictory propositions concerning
the future : (1) that both are true; this he refutes, 18 a 34 — 9,
by implication, (2) that one is true and the other false determin-
ately; this he deals with at length; (3) that both are false; this he
dismisses, 18 b 16 -.23; (4) that one is true and the other false,
= indeterminately; this last he commends, 19 a 23 — b 4.

وهو أنه إن كان الشيء خارج النفس أبيض ، فواجب أن يكون القول الصادق

== فيما يخص أرسطو ، ١٨٤ — ٣٩ ، انظر النص السابق ، وفيما يخص أرسطو ، ١٨ ب ١٦ — ٢٣ ، انظر هامش ٤١ ص ٨٣ وفيما يخص أرسطو ، ١٩٠ — ٢٣١ ب ١٩ ، انظر هامش ٤١ ص ٩٠ .

شرح الفارابي ، ص ٨٢ وما بعدها : « المعاني الجزئية تعنى الاختصاص ، وتعنى أن الأمر في المتقابلين فيها ليس الصادق منها صادقاً على التحصيل ، ولا الكاذب منها كاذباً على التحصيل ، لا في نفسه ، ولا عندنا . وإن الإيجاب والسلب المتقابلين منها حاله كمال وجودها . فإن وجودها لما كان غير محصل كان أيضاً صدق أحد المتقابلين غير محصل . وكذلك لما كان لا وجود ما لا يوجد منها غير محصل ، كان كذب أحد المتقابلين منها غير محصل ، لا في نفسه ، ولا عندنا . وهو الذي قاله ليس يلبي أن يفهم في كل مستقل ، بل في المستقلات المتكئة أن توجد ، وأن لا توجد ، وليس في المستقلات التي توجد لا محالة ، مثل الكسوفات الجزئية ، وأشياء الكسوفات . بل إنما يلبي أن يفهم ذلك في المتكئة من الأمور . . . »

وليس الأمر في ذلك هل ما يقوله جيل المفسرين فانهم يقولون إنه يخص في هذا الموضع عن الممكن هل هو موجود في طبيعة الأمور ، أم لا ... بل نحن من أول أمرنا ربما ظننا عليه . نعلم أن كثيراً من الأمور ممكنة أن تكون ، وأن لا تكون . وأول شيء هو الذي نعلم أنه إلى اختياراتنا وإرادتنا . وإنما سار قوم يرضون الإمكان من الأمور لا بالضرورة الأولى ، ولكن بالوضع ، والشرعية ، والقول ... وعلى أن النقص في المنطق وفي الفلسفة بالجملة إنما هو بأشياء ، وعن أشياء معلومة بالقطرة ... لأن أرسطوطاليس يقول في كتاب البرهان إن القضية الهيئة بنفسها ليس يلبي أن يجعل سهارها أن يعترف الإنسان بها بلفظة ، أو لا يعترف

فإن النقص عن الشيء هل هو ممكن الوجود في نفسه ، أو ضروري الوجود في نفسه هو يخص عن كيف وجود هذا الوجود ، وليس ذلك بلائق في المنطق ... » .

المراجع نفسه ، ص ٨٤ — ٨٥ : « وكذلك اختصه وهو قوله : فأما المعاني الجزئية المستقبلية فليس يجري الأمر فيها على هذا المثال ، دال على ما قلنا . وذلك أنه إنما يريد أن يبين ما ذكر أنه على غير مثال في الأمور الماضية والى هي الآن . فذلك يضع تقويض ما يريد أن يبينه وضعا بشرية . فإنه لما قال : فليس يجري الأمر فيها على هذا المثال . يعنى على التحصيل . بل الأمر فيها على غير التحصيل ، أو الأمر فيها مجهول هل هو على التحصيل ، أو على غير التحصيل ، أو أنه على جهة أخرى ، أو أن المتقابلين منها لا ينقسم الصدق والكذب ، بل يصدان معا ، أو يكذبان معا ، فإن الأمر فيه مجهول . »

فيه أنه أبيض، والكاذب أنه ليس بأبيض . وإن كان خارج النفس غير أبيض،
فالقول الصادق فيه هو أنه ليس بأبيض ، والكاذب أنه أبيض^(١) .

فإن كان الإيجاب والسلب المتقابلان يقتسمان الصدق والكذب في الأمور
المستقبلية على أن أحدهما محصل الوجود في نفسه ، فالأمور المستقبلية ضرورية
في وجودها . وليس يكون هاهنا شيء يوجد بالاتفاق ، ومن غير سبب محصل .
ولا يوجد شيء (يقال فيه إنه ممكن أن يكون وألا يكون) بل يكون كونه الشيء،
أولا كونه ، ضرورة . وذلك واجب لكون الصدق والكذب في أحد المتقابلين
محصلا في نفسه . وذلك أنه ليس يجوز أن يخرج منها إلى الوجود غير الصادق من
إيجاب كان ، أو من سلب ، لأنه لو جاز ذلك لما كان الصدق في أحد المتقابلين

- ٢ — هو : سقطت من د
٤ — المستقبلية : المستقلة د // المستقبلية : المستقلة د // ضرورية : ضرورة د
٥ — يكون : يمكن د
٩ — من (سلب) : سقطت من ف

(١) أرسطو ، ١٨٠٤٩ ٣٩١ ١٨ — ب ١٨ : « εἰ γὰρ ἀληθὲς εἰσεῖν ὅτι λευκὸν : ὅτι οὐ λευκὸν ἔστιν , ἀνάγκη εἶναι λευκὸν ἢ οὐ λευκὸν , καὶ εἰ ἔστι λευκὸν ἢ οὐ λευκὸν , ἀληθὲς ἦν φάναι ἢ ἀποφάναι : καὶ εἰ μὴ ὑπάρχει , ψεύδεται , καὶ εἰ ψεύδεται , οὐχ ὑπάρχει , ὥστε ἀνάγκη ἢ τὴν κατάφασιν τὴν ἀπόφασιν ἀληθὲς εἶναι ἢ ψευδῆ . »

— ت . ج . ١٨٢ ب ١٧ — ٢١ : « فإن قولنا في شيء أنه أبيض أو غير أبيض ، إن كان صادقا ، فواجب ضرورة أن يكون هو أبيض أو غير أبيض . وإن كان الشيء إما أبيض وإما غير أبيض ، فقد كان إيجابا أو سلبا فيه صادقا . وإن لم يكن ، فكذبا . وإن كان كذبا ، فليس هو . فواجب إذا ضرورة أن يكون الإيجاب أو السلب إما صادقا وإما كاذبا . »

كان (صادقا) : القراءة واضحة في مخطوط الأورفانوس . إذا : سقطت من شرح الفارابي .
شرح الفارابي ، ص ٨٦ : « يعني أن قولنا في شيء أنه أبيض — إن كان صادقا — فواجب ضرورة أن يكون ذلك الشيء أبيض . وقولنا فيه إنه غير أبيض — إن كان صادقا — فواجب ضرورة أن يكون غير أبيض . وبالعكس . فانه إن كان الشيء في نفسه أبيض ، فقد كان إيجابا أنه أبيض صادقا . وإن كان الشيء في نفسه غير أبيض ، فقد كان سلبا أبيض عنه صادقا . وإن لم يكن الشيء في نفسه غير أبيض ، فسلبيًا أبيض عنه كذب ... »

محصل الوجود في نفسه . وإذا لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين محصل الوجود في نفسه ، كان إمكان كون الشيء ولا كونه على مثال واحد . كما أنه إذا كان إمكان كون الشيء أو لا كونه على مثال واحد ، لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين المقولين عليه محصل الوجود في نفسه ، ولا كان الشيء بالإيجاب أولى منه بالسلب ، ولا السلب أولى منه بالإيجاب . ولا يصير كذلك من أجل أن موجبا أوجبته ، أو سالبا سلبه ^(١) .

• — موجبا أوجبته : فوجبا د // عليه : سلب د •

(١) أرسطر ، ٩ ، ١٨ ب • — ٩ : οὐδὲν ἄρα οὕτε ἔστιν οὕτε γίνεται : οὕτε ἀπὸ τύχης οὐθ' ὁπότερ' ἔτυχεν , οὐδὲ ἔσται ἢ οὐκ ἔσται , ἀλλ' ἐκ ἀνάγκης ἀπαντα καὶ οὐχ ὁπότερ' ἔτυχεν . ἢ γὰρ ὁ φῶς ἀληθεύει ἢ ὁ ἀπαφῶς . ὁμοίως γὰρ εἴν ἔγινετο ἢ οὐκ ἔγινετο : τὸ γὰρ ὁπότερ' ἔτυχεν οὐδὲν μᾶλλον οὕτως ἢ μὴ οὕτως ἔχει ἢ ἔξει .

ث . ع . ١٨٢ ب ٢١ — ١٨٣ : • « فليس شيء من الأشياء . إذا ما يتكون أربما هو موجود يكون بالاتفاق أو بأحد الأمرين اللذين لا يخلو الشيء منهما أيها كان . ولا شيء من الأشياء . مزيج بأن يكون أو لا يكون على هذه الجهة ، بل الأمور كلها ضرورية . وليس يكون شيء منها على أي الأمرين اتفق ، وذلك أن الموجب يصدق فيها أو السالب . ولو لم تكن كذلك ، لكان كونها وغير كونها على مثال واحد . وذلك أن الشيء الذي يقال فيه إنه يكون على أي الأمرين اتفق ، فليس هو بأحد الأمرين أولى منه بالآخر ، ولا يصير كذلك » .

(لا يخلو) الشيء : في طبعة يدعى نجد : شيء ، ولكن فارد فرح الفارابي ، تحقيق كوش ومارو ، ص ٨٦ ، سطر ٢٠ . والقراءة واضحة في مخطوط الأورفانوس .

فرح الفارابي ، ص ٨٦ : « ... وإن كان واجبا ضرورية أن يكون صدق الإيجاب من متقابل الأمور المستقبلية كلها صدقا على التام ، وكذب الكاذب منها كذبا على التام ، في جميع الأمور المستقبلية . فليس شيء من الأشياء ، إذا ما يكون في المستقبل ، أو بما هو موجود الآن ، وقد كان غير موجود فها تقدم ، يكون وجوده بالاتفاق ... » .

وقوله : بالاتفاق ، يعني به أن لا يكون له من ذاته سبب محصل بالذات . وقوله : بأحد الأمرين اللذين لا يخلو الأمر منهما أيها كان ، تلخيص الشيء الممكن أن يوجد ، وأن لا يوجد . فانه ليس الوجود في نفس طبيعة الممكن أن يوجد ، فلي وجد شيء ، قائما يوجد ، من سبب غير محصل ، ومن سبب بالعرض ، فيرفع من ذلك أن يكون شيء من الأشياء ممكنا أن يكون ، وأن لا يكون » .

ويجب على هذا إن صار شيء من الأشياء أبيض في وقت من الأوقات أن يكون القول فيه ، من قبل أن يصير أبيض ، إنه سيصير أبيض ، قولاً صادقاً وضرورياً . وكذلك يكون القول في كل شيء يكون قبل أن يتكون ، إنه سيكون ، قولاً صادقاً كما كان فيه في حين تكونه ، حتى يكون صدق القول بأنه موجود في الوجود الحاضر لصدق القول بأنه سيوجد في المستقبل ^(١) .

فإننا كان ذلك كذلك ، فليس يمكن في الشيء الممكن الذي هو غير موجود الآن ، ويقال فيه إنه سيوجد ، ألا يوجد . وما كان لا يمكن أن لا يوجد ، فمن المحال ألا يوجد ، والشيء الذي من المحال ألا يوجد ، فواجب أن يوجد . وما هو واجب ، فهو ضروري الوجود . لجميع الأشياء إذن ضرورة الوجود .

-
- ١ — من (الأشياء) سقطت من د
٢ — فإذا : فا
٣ — (شيء) يكون ، فيكون د
٤ — تكرار كلمة يمكن
٥ — في الشيء... يمكن : سقطت من د
٦ — والشيء : الشيء د // المحال : الحال د // وما هو : رقبها د
٧ — ضرورة : ضروري د
-

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ب ٩ — ١٣ : *ἐπεὶ εἰ ἔστι λευκὸν νῦν, ἀληθὲς ἦν εἰσεῖν πρότερον ὅτι ἔσται λευκόν, ὅτε δὲ ἀληθὲς ἦν εἰσεῖν ὅτι οὐκ ἔστιν τῶν γενομένων ὅτι ἔστιν ἢ ἔσται, εἰ δὲ ἀληθὲς ἦν εἰσεῖν ὅτι ἔστιν ἢ ἔσται, οὐχ οἷόν τε τοῦτο μὴ εἶναι οὐδὲ μὴ ἔσεσθαι.*

— ت . ح . ١٨٣ : ١٠ — : « رأينا إن كان شيء من الأشياء أبيض في الوقت الحاضر ، فقد كان القول فيه من قبل بأنه « سيصير أبيض » صادقا . فوجب أن يكون القول في شيء من الأشياء ما يتكون — أي كان — بأنه سيكون قد كان دائما صادقا . وإن كان القول في شيء بأنه في هذا الوقت ، أو سيكون فيما بعد ، كان دائما صادقا ، فليس يمكن أن يكون هذا غير موجود ، ولا يصح موجودا . (فوجب أن يكون القول) : تكون في طرفة بؤلك . ولا أرى لها وجها .

ابن سينا ، المبادىء ، ص ٧١ : « فإنه إن كان الشيء في نفسه يكون إما أبيض بهية ، أو غير أبيض بهية ، فالقول بصدق فيه إما أنه أبيض بهية ، وإما أنه غير أبيض ، حتى يكون الوجود والوجود مع الصدق والكذب . وحتى إن كان القول في ذلك صادقا ، فالأمر يكون لا محالة : وإن كان كاذبا ، فالأمر لا يكون البتة » .

وإذا كان ذلك كذلك ، فليس هاهنا شيء يحدث باتفاق ، ولا شيء هو معد أن يكون وأن لا يكون . وذلك أن ما يحدث بالاتفاق هو بهذه الصفة ، أضي أن كونه ليس واجبا ضرورة . كما أن ما كونه أو لا كونه واجب ضرورة ، فليس يحدث عن الاتفاق^(١) . وأيضا فإنه ليس يجوز أن نقول إن السلب والإيجاب يجتمعان في الأمور المستقبلية حتى يكونا صادقين معا ، ولا يرتفعان عنها حتى يكونا كاذبين معا ، مثل أن يكون قولنا في الشيء إنه يمكن أن يكون ، ويمكن ألا يكون صادقين معا . فإنهما إن كانا كاذبين جميعا ، لم عنه ألا يكون المتناقضتان يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد . وذلك شيء قد تبين خلافه .

- | | |
|---------------------------|-------------------|
| ١ — اتفاق : بالاتفاق في | // هو : وهو د |
| ٤ — وأيضا : دائما د | |
| ٥ — المستقبلية : السجية د | // عنها : عنها في |
| ٦ — ويمكن : ويمكن د | |
| ٧ — فإنها : فهما د | // كانا : كان د |

(١) أرسطر ، ٩ ، ١٨ ب ١٣ — ١٦ ، δ δὲ μὴ οὐδὲν τε μὴ γενέσθαι ، δ δὲ ἀδύνατον μὴ γενέσθαι ، ἀνάγκη γενέσθαι . ἀδύνατον μὴ γενέσθαι . δ δὲ ἀδύνατον μὴ γενέσθαι ، ἀνάγκη γενέσθαι . ἀδύνατον οὐδὲν τὰ δυνάμενα ἀναγκάσιον γενέσθαι - οὐδὲν δὲ ἀπὸ τούτων οὐδὲ ἀπὸ τύχης ἔσται· εἰ γὰρ ἀπὸ τύχης ، οὐκ ἔξ ἀνάγκης .
 — ت . ج . ١٨٣ ، ١٠١ — ١٤ : « وما كان لا يمكن ألا يصير موجودا ، فن الحال ألا يصير موجودا . والشيء الذي من الحال ألا يصير موجودا ، فواجب ضرورة أن يكون . لجميع الأشياء إذا المزمعة بالوجود فواجب ضرورة أن تكون . فليس يكون إذا في . من الأشياء هل أي الأمرين اتفاق ، ولا بالاتفاق ، وذلك أنه إن كان شيء بالاتفاق فليس كونه واجبا ضرورة . »
 والشيء الذي من الحال أن لا يصير موجودا : كريت في طرح القارابي ، ص ٨٧ ، سطر ١٧ — ١٠١ .
 طرح القارابي ، ص ٨٧ : « هذا هو النتيجة المتبعة التي انشاق إليها القول الذي وضع فيه أن صدق أحد المتقابلين في الأمور المستقبلية صدق على التحصيل في نفسه ، وأن المتقابلين في جميع الأمور المستقبلية يقتسمان الصدق والكذب على التحصيل . فلما لم الحال من ذلك ، لمص بعده في كل المتقابلين في المستقبلية ، أتري صدقان معا ، أو ترى يكذبان معا . فقال ليس يجوز أن يقال إنهما صدقان معا ، ولا يجوز أيضا أن يقال إنهما يكذبان معا . »

أو التائب لخبر يحصل . فيكون ما يراه الإنسان من أنه إن فعل ما يجب ، كان ما يجب ، وإن لم يفعل ما يجب ، لم يكن ما يجب ، أمرا باطلا واعتقادا لاسدا^(١).

١ — تخير : بلز د // يحصل : يحصل د
٢ — أمرا باطلا : أمر باطل ف // اعتقادا لاسدا : اعتقاد لاسد ف

فوجب أن يكون الشيء الأمرين جميعا . وإن كان القول فيه بأنه يصير كذلك في حد صادق ، فواجب أن يصير كذلك في حد . وإن كان القول فيه بأنه لا يصير كذلك ، وليس لا يصير كذلك في حد حقا ، فليس هو على أى الأمرين اتفق . ومثال ذلك الحرب : فانه يجب لا أن تكون حربا ، ولا ألا تكون . . غير صدق : في الموضعين . وفي طبعة يدعى : غير صادق ، ولكن القراءة واضحة في خطوط الأوردافون . انظر : شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماورد ، ص ٨٨ ، سطر ٥ — ٦ .
فأورد : روس ، أرسطو ، الطبعة الخامسة ، ص ٨٠ .

There must either be or not be a sea — flight tomorrow, but it is not the case either that there must be or that there must not be one .

ويقول الفارابي ، الكتاب عمه ، ص ٨٩ ، تطبيقا على مثال الحرب : « يعني أنه إذا صدق هناك المتقابلان معا ، أو كذا ، لم ضرورة أن يوجد الأمران ، يعني الوجود ولا وجود . وذلك محال من جهتين : إحداهما من اجتماع وجود ولا وجود معا في آن واحد وهو المحال الذي لم أره من ملزمين الموضعين . والثاني أن يكون ضرورة ، غير تقع الإمكان » .

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ب ٢٦ — ٣٣ : τα μὴν δὲ συμβαίνοντα ἄποκα : ταῦτα καὶ τοιαῦτα ἕτερα, εἴτερ πάσης καταφάσεως καὶ ἀποφάσεως ἢ ἐπὶ τῶν καθόλου λεγομένων ὥς καθόλου ἢ ἐπὶ τῶν καθ' ἑκαστον ἀνάγκη τῶν ἀντικειμένων εἶναι τὴν μὲν ἀληθεῖ τὴν δὲ ψευδεῖ, μηδὲν δὲ ὁπότῃς ἔτυχεν εἶναι ἐν τοῖς γιγνομένοις, ἀλλὰ πάντα εἶναι καὶ γίνεσθαι ἐξ ἀνάγκης. ὥστε οὔτε βουλευέσθαι θέοι ἂν οὔτε πραγματεύεσθαι, ὥς ἂν μὲν τοῦ ποιεῖσθαι, ἔσται τοῦ, ἐὰν δὲ μὴ τοῦ, οὔκ ἔσται τοῦ.

— ت. ع . ١٨٣ ب ١ — ٧ : « فهذا ما يلزم من الأمور الشبهة وغيره ما أشبه إن كان كل إيجاب وسلب — إما ما يقال كلياً هل معنى كل ، وإما ما يقال جزئياً — فواجب ضرورة أن يكون فيه أحد المتضادين صادقا والآخر كاذبا ، ولم يكن فيما يحدث ما يكون حدوثه على أى الأمرين اتفق ، بل الأشياء جميعا وجودها وكونها واجب ضرورة . وعلى هذا القياس فليست بنا حاجة إلى أن نرى في شيء . ولا أن نثبت له أو نأخذ أحده ، كما أن قلنا ما يجب كان ما يجب ، وإن لم تفصل ما يجب لم يكن ما يجب » .

حتى أنه يلزم هذا من الشئمة أنه إن روى إنسان ما في حادث ما ، وقطع على أنه يحدث في عشرة آلاف سنة مثلا ، وأخذ في إحصاء الأسباب الموجبة لحدوثه وكونه في هذه المسدة الطويلة لو عمرها إنسان ، وروى آخر في هذه المدة بعينها في منع حدوثه ، ونظر في جميع هذا الزمان في إحصاء الأسباب التي تمنع حدوثه ، لكان فعل كل واحد منهما باطلا وحيثا ورويته ساقطة لا معنى لها . وذلك إن الصادق

١ — ما سقطت من د — ٢ — الالف : الالف د

٤ — في جميع هذا الزمان : سقطت من ف — ٥ — منها : منها د

== جميعا : جميعها في شرح الفارابي ، ص ٨٩ ، سطر ٢٦ .

أن (نستمد) : سقطت من شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومازو ، ص ٩٠ ، سطر ١٦ .

أهية : أهية ، في طبعة بدوي ، وهو سبو .

الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٥٣ : « والمثاقضان في الممكن ، إن كانا يقتضيان الصدق والكذب على التحصيل في أنفسهما ، لم أن يوجد ضرورة ذلك الذي هو منها صادق في نفسه على التحصيل ، وألا يوجد الآخر ضرورة ، إذ كان في نفسه كاذبا على التحصيل ، فلا يكون شيء من الأشياء في نفسه وطلبته ممكنا ، وترجع الأشياء الإرادية والاعتبار والأفعال الكائنة من الزوية وأخذ الأهبة في استعمال خير ينظر ، ودفع شر يتوقع . وترجع أيضا المواناة التي في الأمور الطبيعية والصناعية لأن يكون الشيء بحال ، وألا يكون ، مثل تأني الشبح لأن يلين ... » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٣ : « ولولا ذلك لما كان بنا حاجة أن نروي أو نفكر أو نستمد ، معتقدين أنا إن فلانا ما يجب ، كان أمرا ألا يكون إن قصرنا . ولو كان الأمر الذي نروي فيه ونستمد له مما قد يكون بالضرورة ، أو لا يكون بالضرورة ، كان لا تلا مخال فيه أمرا فصدق أو كذب . فتعين منك لقوله ، ما كان لاستمدادنا ورويتنا فائدة بوجه من الوجود ، لكن طوقنا تشهد بفائدة الاستعداد للثبوت فينا ، فاذن ما يرضها ويطلبها محال » .

شرح الفارابي ، ص ٩٠ : « يعني أنه إذا أرغفت الأمور الممكنة ، كلها نحن أمر الاحتمال بشيء من الأشياء ، ولم يكن بنا حاجة إلى أن نروي بنفسنا ، ولا أن نستعيد له بأبداننا ، ولا أن تأخذ له أهبة من الأشياء الخارجة عنا من ناس نستعين بهم أو آلات » .

منهما في نفسه يجب ضرورة أن يكون هو الموجود سواء روى أحدهما في إبطاله
والآخر في وجوده أو لم يرق واحد منهما في ذلك . فإنه يجب على هذا ألا تكون
الإرادة سببا لحدوث شيء من الأشياء ، بل تكون جميع الأشياء تجري مجاريا بالطبع
وعلى ما لما من أحد المتناقضين وإن لم يرق مرة في إيجاد شيء من ذلك أو منع وجوده .
ويكون حكم من روى في الشيء عشرة آلاف سنة حكم من روى فيه زمانا يسيرا ،
أي زمان كان ، بل يكون حكمه حكم من لم يرق فيه أصلا . وهذه الأشياء كلها
في غاية الشناعة ، وخلاف ما فطرنا عليه ^(١) . وذلك أنا نرى أن ما هنا أشياء مبدأ
حلوثها الروية وأخذ الأهبة لها .

٢ — واحد : أحد د

٣ — مجاريا : يجاريا د ، مجراما ف

٤ — المتناقضين : متناقضين د

٥ — سنة : + مثل ف // روى : يدى ف

٦ — أصلا : أملا د

٧ — أشياء : + أشياء د

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ب ٢٣ — ١٩ : οὐδὲν γὰρ κωλύει καὶ εἰς μυριο-
στὸν ἔτος τὸν μὲν φάναι τοῦτο ἔσσεσθαι τὸν δὲ μὴ φάναι ، ὥστε ἔξ
ἀνάγκης ἔσσεσθαι ὁποσοῦν αὐτῶν ἀληθὲς ἦν εἰπεῖν τότε . ἀλλὰ μὴν
οὐδὲ τοῦτο διαφέρει ، εἴ τις εἶπον τὴν ἀντίφασιν ἢ μὴ εἶπον ὁπλόν
γὰρ ὅτι οὕτως ἔχει τὰ πράγματα ، καὶ μὴ ὁ μὲν καταφήσῃ τι ὁ δὲ
ἀποφήσῃ ὁ δὲ γὰρ διὰ τὸ καταφασθῆναι ἢ ἀποφασθῆναι ἔσται ἢ οὐκ
ἔσται ، οὐδ' εἰς μυριοστὸν ἔτος μᾶλλον ἢ ἐν ὁποσοῦν χρόνῳ .

— ت . ج . ١٨٣ ب ٧ — ١٣ : « فإنه ليس مانع يمنع من أن يقول قائل في شيء من الأشياء
إنه يكون إلى عشرة آلاف سنة مثلا ، ويقول آخر إنه لا يكون ، فيصح لا محالة أحد الأمرين اللذين كان
القول حينئذ بأنه يكون صادقا . وأيضا فلا فرق في هذا المعنى بين أن نقال المتناقضة وبين ألا نقال ،
وذلك أنه من الزين أن الأمور تجري مجاريا وإن لم يوجب موجب شيئا منها ولم يسلبه آخر . وذلك أن
الشيء ليس إما يكون أو لا يكون من قبل أنه قد أوجب أو قد سلب ، ولا حكمه بعد عشرة آلاف سنة
غير حكمه بعد زمان آخر كم كان مقداره » .

وقد يظهر أيضا في الأمور التي تفعل أن فيها أشياء هي بطبيعتها معدة لأن يكون عنها الشيء ومقابلته على السواء ، أضحى أنها ممكنة أن يكون عنها الشيء أولا يكون على السواء ، وذلك من جهة الفاعل والقابل معا . ومثال ذلك : أن الثوب قد يمكن فيه أن يتمزق قبل أن يسبق إليه اليل ، وقد يمكن فيه أن لا يتمزق ، بل يبل . وذلك أن إمكان هذين المعنيين في الثوب هو على السواء ، من جهة الفاعل والقابل .

- ١ — تفعل : يفتل د
٢ — أضحى أنها : فانها د // عنها : منها د
٣ — وذلك من جهة الفاعل والقابل معا : سقطت من ف
٤ — فيه : سقطت من د // إليه اليل : سقطت من د
٥ — من جهة الفاعل والقابل : سقطت من ف

== نجرى : بدون نقط في خطوط الأروغانون .

شرح الفارابي ، ص ٩٢ : « هذا كله إنما يلزم منه إسقاط الزرية وأخذ الأهمية . وأن الأمور تجري مجاريا أنفسها في أن تكون وإن لم يحكم المروى أنه موجب بما أقره زريته ، ومجاريها في أن لا تكون وإن لم يسلبه آخر بما أوجبه زريته . وذلك أن الشيء المستقبل ليس إنما يكون من قبل أنه أوجب بالزرية وحكم أنه يكون ، ولا إنما لا يكون من قبل أنه قد سلب بالزرية وحكم أنه لا يكون ... »

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٩ ، ٧ — ١٨ : οὐδὲν αὐτὰ ἀδύνατα — οὐδὲν αὐτὰ ἀδύνατα — οὐδὲν αὐτὰ ἀδύνατα
γὰρ οὗτοῦ ἐστιν ἀρχὴ τῶν ἐσομένων καὶ ἀπὸ τοῦ βουλευέσθαι καὶ ἀπὸ τοῦ πράττειν τι ، καὶ οὗτοῦ ἐστιν ἐν τοῖς μὴ δεῖ ἐνεργεῖν τὸ δυνατόν εἶναι καὶ μὴ ὁμοίως ἐν οἷς ἀμφοῖν ἐνδέχεται ، καὶ τὸ εἶναι καὶ τὸ μὴ εἶναι ، ὥστε καὶ τὸ γενέσθαι καὶ τὸ μὴ γενέσθαι . καὶ πολλὰ ἡμῖν δεῖ ἀεὶ εἶναι οὕτως ἔχοντα ، οἷον οὗτοῦ τούτου τὸ ἡμέτερον δυνατόν ἐστι διατηρηθῆναι καὶ οὐ διατηρηθῆναι ، ἀλλ' ἐμπροσθεν κατατρεφῆσθαι . ὁμοίως δὲ καὶ τὸ μὴ διατηρηθῆναι δυνατόν· οὐ γὰρ εἴη ὑπερῆκεν τὸ ἐμπροσθεν αὐτὸ κατατρεφῆναι ، εἴγε μὴ δυνατόν ἦν τὸ μὴ διατηρηθῆναι . ὥστε καὶ ἐπὶ τῶν ἄλλων γενέσεων ، ὅσαι κατὰ δύναντα λέγονται τὴν τοιαύτην .

— ت . ع . ١٨٣ ب ١٧ — ٢١٨٤ : « فإذا كانت هذه الأشياء محالاً (لأنها قد نرى أمورا يحدث مبدؤها من الزرية فيها وأخذ الأهمية لها ، وقد نجد بالخلقة في الأشياء التي ليست مما يفعل دائما الإمكان لفعل الشيء وترك فعله على مثال واحد حتى يكون لها الأمران جميعا ممكنين ، أضحى أن يكون الشيء . ولا يكون . وما هنا أشياء كثيرة بين من أمرها أنها بهذه الحال . ومثال ذلك أن هذا ... »

وكذلك يجرى الأمر في جميع الأمور المتكونة في هذه المسألة التي فيها هذا النوع من الإمكان والقوة .

وإذا كان هذا هكذا ، فظاهر أنه ليس جميع الأشياء ضرورية ^(١) ، بل يظهر أن الأشياء صنفان :

٣ — ضرورية : ضرورية د

— القرب قد يمكن أن يتحرك فلا يتحرك ، بل يسبق إليه البلى . وعلى ذلك المثال قد يمكن ألا يتحرك . فإنه لم يكن البلى ليسبق التحرك إليه لو لم يكن يمكن ألا يتحرك . وكذلك يجرى الأمر في سائر ما يتكون مما يقال « في هذا الضرب من القوة » .

فإذا ، نجد في مخطوط الأورغانون وفي شرح الفارابي ص ٩٣ ، سطر ٥ ، وفي كل من الطبعين طبعة بدوى وطبعة بولاك : فإذا ، ولكننا نجد في الأصل اليوناني el .

(لعمل) القوة : هي . في طبعة بدوى . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون .

يسبق ، يسبقه ، في طبعة بدوى . (يمكن) يمكن : سقطت من طبعة بدوى .

لاحظ أنه ابتداء من δρῶμεν (سطر ٧) إلى τῶν αὐτῶν (سطر ١٨) يرى Bonitz وضعه بين قوسين بكملة اعتراضية parenthetical

أين سينا ، العبارة ، ص ٧٣ : « وليس هذا في الأمور التي تكون بالاختيار فقط ، بل الأمور التي في الطبع أيضا ، كالتحسب فإنه يمكن في طباعه أن يبق إلى أن يبل ، ويمكن أن تصادمه فارتجحتق . ولا يجب له من حيث هو عشم أحد الأمرين » .

شرح الفارابي ، ص ٩٤ : « معنى « من القوة » هل أن يفعل حيناً ولا يفعل حيناً . أو أن يفعل حيناً ولا يفعل حيناً ، فإن ما كان هكذا ، فإن القوة التي فيه استعداد المتقابلين . فإن هاهنا ضرباً آخر من القوة وهو استعداد لأحد المتقابلين فقط . هل القوة التي في الأجسام المجاورة هل الحركة المستديرة » .

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٩ | ١٨ — ١٩ : πάντων ἀρα δεῖ οὐχ ἀπαντα δεῖ ἀνάγκης οὐτ' εἶσιν οὐτε γίνεσθαι .

ت . ج . ١٨٤ | ٢ — ٣ : « نظامي إذاً أنه ليس جميع الأشياء موجودة أو كونها ضرورية » .

شرح الفارابي ، ص ٩٤ : « فإنه يجرى الآن من سهل الاختصاص فلا مظهر الظاهرة البينة بأفهامها . لذلك أن ليس جميع الأشياء موجودة الآن أو كونها في المستقبل ، ضرورية » .

إما ضرورية .

وإما ممكنة .

وأن الممكنة ثلاثة أصناف :

إما ممكنة على التساوى وهى التى لا يكون فيها وجود الشيء أخرى من عدمه ،
ولا عدمه أخرى من وجوده .

وإما ممكنة على الأكثر وهى التى يكون فيها أحد المتقابلين أخرى من الثانى
بالوجود ، ويكون حدوث الثانى على الأقل . وفى هذا الجنس يوجد النوعان
جميعا من الممكن ، أتى الذى على الأكثر ، والذى على الأقل .

٣ — وان ، فان ل : سقطت من د // الممكنة : سقطت من د

٧ — حدوث : سقطت من د

(١) أرسطر ، ٩ ، ١٩ ، ٢٢ — ٢٢ : καὶ ὅτι τὰ μὲν πάντα ἐκ τῆς φύσεως καὶ τὰ δὲ μᾶλλον ἐκ τῆς ἀποφάσεως ἀληθείας, τὰ δὲ μᾶλλον μὲν καὶ ὡς ἐπὶ τὸ πολὺ θάτερον, οὐ μὴν ἀλλ' ἐνδέχεται γενέσθαι καὶ θάτερον, θάτερον δὲ μή.

ث . ح . ١٨٤ — ٢١ : « بل بعض الأشياء يجرى على أى الأمرين اتفاق ، وليس الإيجاب بأخرى من السلب بالصدق فيها . وبعضها أحد الأمرين دون الآخر أخرى فيها وأكثر . إلا أنه قد يمكن أن يكون الأمر الآخر ولا يكون ذلك » .

ذلك : ذلك ، فى طبعة يدوى ، وفى شرح الفارابى ، ص ٩٤ ، سطر ١٧ .

وقد كتب فوق ذلك فى مخطوط الأوردانون ، بنى الذى هو أخرى بالوجود .

شرح الفارابى ، ص ٩٥ : « لقد جعل الممكن على ضربين ، أحدهما يمكن وجوده ولا وجوده على التساوى . والثانى ، الممكن الذى وجوده أخرى وأكثر من لا وجوده ، أولا وجوده أخرى وأكثر من وجوده . ولم يذكر الممكن الكائن على الأقل ، لأنه لازم من الكائن على الأكثر . وقد نبه على ذلك بأن قال : « إلا أنه ليس يمكن أن يكون الأمر الآخر ولا يكون ذلك » . يريد الأمر الآخر الذى ليس هو أخرى ولا أكثر » .

وأما الضرورية فنحن ضرورية بإطلاق وهي الأشياء التي وجودها دائماً ،
أو عدمها دائماً ، ومنها ضرورية لا بإطلاق وهي الأشياء التي وجودها ضروري
في الوقت الذي هي فيه موجودة ، أو أشياء عدمها ضروري في الوقت الذي هي
فيه معدومة . وهذه ضربان : إما أشياء محولاتها ضرورية الوجود لموضوعاتها ،
مادامت موضوعاتها موجودة ، مثل وجود النطق للإنسان ما ، إذا وجد ذلك
الإنسان ، أو أشياء معدومة ، مادامت موضوعاتها غير موجودة ، وإما أشياء
موجودة مادامت هي موجودة ، مثل وجود الإنسان ، مادام موجوداً^(١) .

١ — فنحن : لها د — ه — (إنسان) ما ، سقطت من ف

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٩ ، ٢٣ — ٢٧ : τὸ μὲν οὖν τὸ ὄν ὅταν ᾖ , καὶ τὸ : ٢٧ — ٢٣ ١٩ ، ٩
μὴ ὄν μὴ εἶναι ὅταν μὴ ᾖ , ἀνάγκη· οὐ μὴν οὔτε τὸ ὄν ὅταν ἀνάγκη
εἶναι οὔτε τὸ μὴ ὄν εἶναι . οὐ γὰρ ταῦτόν ἐστι τὸ ὄν ὅταν εἶναι ἢ ἀνάγκης
ὅτε ἐστι , καὶ τὸ ἀπλῶς εἶναι ἢ ἀνάγκης . ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τοῦ μὴ
ὄντος .

— ت . ج . ١٨٤ — ١٠ : « فنقول الآن إن الوجود شيء — إذا كان موجوداً —
ضروري . وإذا لم يكن موجوداً ، فنفي الوجود عنه ضروري . وليس كل موجود موجود ضروري ؛
ولا كل ما ليس موجوداً ، فعدم الوجود له ضروري . وذلك أنه ليس قولنا : إن وجود كل موجود فهو
ضروري ، إذا وجد ، هو القول بأن وجوده ضروري على الإطلاق . وكذلك أيضاً ما ليس بموجود » .
على (الإطلاق) : سقطت كلمة « حل » من طبعة بدوي ولكنها موجودة في مخطوط الأورفاقون
وفي طبعة Pollak ، وفي شرح الفارابي ، ص ٩٤ ، سطر ٢٣ .

الفارابي ، كتاب المعاني ، تحقيق محمد سليم سام ، ص ٥٥ : « والضروري يقال باشتراك الاسم
على ثلاثة أنحاء : أحدها الموجود الدائم الوجود الذي لم يزل ولا يزال . والثاني : الموجود في الموضوع
مادام موضوعه موجوداً ، مثل الزرقة في العين ، والفلوسية في الأنف . والثالث : الموجود في موضوع
والمدكور في موضوع مادام هو موجوداً ، مثل القمود في زيد ، فإنه موجود في زيد مادام القمود موجوداً ،
أي مادام زيد لاعداً . وكذلك زيد الموجود مادام موجوداً والاضطراري الحقيقي هو الأول ،
والمطلق أيضاً يقال باشتراك الاسم على هذه المعاني الثلاثة . غير أن المطلق الحقيقي هو الذي يقال على
المعنيين الأخيرين وهو المعنى الثاني والثالث ، وهو بالجهة الموجود بالفعل مادام موجوداً ، أو مادام
موضوعه موجوداً » .

شرح الفارابي ، ص ٩٥ : « فيكون الضروري ثلاثة : ضروري مادام موضوعه موجوداً ،
وضروري مادام هو موجوداً ، وضروري على الإطلاق » .

وإذا كانت هذه هي أقسام طبيعة الوجود ، وكان واجبا أن تكون جهة اقتسام السلب والإيجاب للصدق والكذب مطابقا لما عليه الوجود خارج النفس ، فظاهر أن المتقابلين اللذين يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد أنهما يقتسمان الصدق والكذب في أصناف الأمور من الضرورات على التحصيل في نفسه ، أخص على أن الصدق منهما والكاذب محصل في نفسه خارج النفس ، وإن لم تحصل لنا معرفته ، وجهلنا كيف الأمر فيه .

وأما في المسألة الممكنة في الأمور المستقبلية لأنهما أيضا يقتسمان الصدق والكذب ، وذلك أنه واجب أن يوجد أحد المتناقضين فيما يستقبل ، لكن لا على التحصيل في أنفسهما ، بل على أنهما في طبيعتهما من عدم التحصيل ، مثل ما هما عندنا . ولذلك لا يمكن أن تحصل في هذا الجنس معرفة ، إذ كان الأمر في نفسه مجهولا .

لكن ما كان من الممكن على الأكثر ، لا على التساوي ، فإن أحد المتقابلين فيه آخرى بالصدق من الثاني ، إذ كان وجوده أخرى من لا وجوده . وفي هذا أن تحصل المعرفة بحدوث الحادث منها قبل حدوثه ، أخص بحدوث ما شأنه أن يحدث على الأكثر ، فيعم كل متقابلين من شأنهما أن يقتسما الصدق والكذب

١ — جهة : سقطت من د

٢ — الوجود : الموجود ف

٦ — الأمر فيه : في الأمور المستقبلية ف

٧ — في الأمور المستقبلية : سقطت من ف

١٢ — لا (وجوده) : سقطت من د // وفي هذا : في د

١٤ — ما : وما ه

١٥ — يقتسما : يقتسم ف

أنهما يقتضيان الصدق والكذب في الأمور المستقبلية في المادة الممكنة لا على التحصيل . لكن أما في الممكن الذي على التساوى فليس أحد المتقابلين فيه أخرى بالصدق من الآخر ، وأما في الممكنة الأكثرية فأحد المتقابلين فيها أخرى بالصدق من الآخر ، وأما في الممكن على الأقل فإن كذب أحد المتقابلين فيها أخرى بالكذب من الثاني .

فقد تبين من هذا كيف اقتسام المتقابلين الصدق والكذب في جميع الأمور ، وذلك فيما شأنه منها أن ينقسم الصدق والكذب دائماً ، وهي المتناقضات والشخصيات .

ولما كانت القطباً من ثنائية وهي التي محمولها كلمة ، ومنها ثلاثية وهي التي محمولها اسم ، وإنما سميت التي محمولها كلمة ثنائية لأنها مؤلفة من محمول وموضوع فقط ، وسميت التي محمولها اسم ثلاثية لأنها مؤلفة من موضوع ، وكلمة رابطة ، ومحمول^(١) . وكان الاسم والكلمة التي تؤلف منهما القضيا إما أن يكونا محصلين أو غير محصلين . فظاهر أن كل قضية ثنائية هي مؤلفة : إما من اسم

٢ - لكن : سقطت من د

٣ - الآخر ، إلا د // الممكنة الأكثرية ، الممكن أكثر د

// فيها : فيه ف

٥ - بالكذب ، بالصدق د

٧ - منها : هنا د

١٢ - منها : منها ف

(١) ابن سينا ، النجاة ، ١٥ : « كل قضية كلية فان أجزاها الذاتية عند الذهن ثلاثة : معنى موضوع ، ومعنى محمول ، ومعنى نسبة بينهما . وأما في اللفظ فربما اقتصر على اللفظ الدال على معنى الموضوع واللفظ الدال على معنى المحمول ، وطويت اللفظة الدالة على معنى النسبة ، فسمى ثنائية ، كقولنا : لزيد كاتب .

محصل وكلمة محصلة ، مثل قولنا : الإنسان يوجد ، وإما من اسم غير محصل وكلمة غير محصلة ، مثل قولنا : لا إنسان لا يوجد ، وإما من اسم محصل وكلمة غير محصلة ، مثل قولنا : الإنسان لا يوجد ، وإما من اسم غير محصل وكلمة محصلة ، مثل قولنا : لا إنسان يوجد^(١) .

٢ — لا إنسان ، الإنسان د

٤ — لا إنسان ، لانسان د

وأما الثلاثة فهي التي قد صرح فيها باللفظة الدالة على النسبة ، كقولنا : زيد هو كاتب . وتسمى تلك اللفظة رابطة .

والكلمة ترتبط بذاتها لأنها تدل على موضوع في كل حال . فالنسبة متضمنة فيها . ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٦ — ٧٧ : « القضية إما أن يكون مصرحا فيها بالربط المذكور ، زمانيا كان أو غير زمان ، وإما أن لا يكون . فإن صرح به فانها تسمى ثلاثية ، وإن لم يصرح به فانها تسمى ثنائية . والثنائيات فانها قد اختصرت عن الواجب فيها ، إلا أن تكون محولاتها كلها ، فلا يبعد أن ترتبط بأقسامها ، لأن الكلم تدل على الموضوع في بنيتها . والرابطة إنما يحتاج إليها لتدل على نسبة الحصول إلى الموضوع إذا كان اسما هو في نفسه مفرد . وإذا وجدت الدلالة على الموضوع حاصلة في الكلم ، لم تكن حاجتها إلى الرابطة حاجة الأسماء الأصلية ... » .

المرجع نفسه ، ص ٣٩ : « فاللفظة الدالة على النسبة تسمى رابطة ، وحكمها حكم الأدوات . فأما لغة العرب فربما حذفت الرابطة فيها امتكالا على شعور الذهن بمحتاها ، وربما ذكرت . والمذكور ربما كان في قالب الاسم ، وربما كان في قالب الكلمة . والذي في قالب الاسم ، كقولك : زيد هو حي . فان لفظة « هو » جاءت لتدل بنفسها ، بل لتدل على أن زيدا هو أمر لم يذكر بعد مادام إنما يقال هو إلى أن يصرح به . فقد خرجت عن أن تدل بذاتها دلالة كاملة ، فلحققت بالأدوات ، لكنها تشبه الأسماء . وأما الذي في قالب الكلمة فهي الكلمات الوجودية ، كقولك : زيد كان كذا ، ويكون كذا » .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٩ ب ١٢ — ١٦ : ἀνευ δὲ ὀνόματος οὐδεμία κατάφασις οὐδὲ ἀπόφασις τὸ γὰρ εἶναι ἢ εἶναι ἢ ἦν ἢ γίνεσθαι ، ἢ οὐκ εἶναι ἀλλὰ τοιαῦτα ، ὀνόματα δὲ τῶν καμμένων ἐστὶ προσσημαίνει γὰρ χρόνον . ὥστε πρώτη ἐστὶ κατάφασις καὶ ἀπόφασις τὸ εἶναι ἀνθρώπου — οὐκ εἶναι ἀνθρώπου ، εἰτα ἐστὶν οὐκ ἀνθρώπου — οὐκ ἐστὶν οὐκ ἀνθρώπου .

لكن الكلمة الغير محصلة لم تخرج العادة باستعمالها في أمثال هذه القضايا ، أعني الثنائية ، وذلك أنه ليس يتميز فيها موضع حرف السلب من حرف العدل ، إذ كان موضع حرف السلب فيها هو بعينه موضع حرف العدل . لذلك ليس يوجد في الألسنة التي تستعمل فيها المعدولة قضية ثنائية تكون الكلمة فيها معدولة .

ولذلك يسقط من أصناف هذه القضايا الأربعة صنفان : الصنف الذي اسم المحمول والموضوع فيه غير محصل ، والصنف الذي اسم المحمول فيه غير محصل ، ويبقى صنفان . فتكون المتقابلات التي فيها اثنتين ، والمقدمات أربعة . فإذا ضربنا هذين الزوجين من المتقابلات في الستة الأزواج من المتقابلات المتقدمة ، تكون

٧ — اثنتين : اثنتين د ، ف	// أربعة : أربع د ، ل
٨ — المتقابلات : المقدمات د	// في الستة الأزواج من المتقابلات : شانه د
// المقدمة : التي تقدمت ف	

ت . ج . ١٨٤ م ١٠٣ — ١٤٤ : « ليس يكون إيجاب ولا سلب خلوا من كلمة . فان قولنا : « كان » ، أو « يكون » ، أو « سيكون » ، أو « يصير » ، أو غير ذلك مما أشبهه ، إنما هو ما قد وضع كلمة ، وذلك أنه يدل ، مع ما يدل عليه ، على زمان . ليكون على هذا القياس الإيجاب والسلب الأول قولنا : « الإنسان يوجد » ، « الإنسان لا يوجد » ، ثم بعده : « لا إنسان يوجد » ، « لا إنسان لا يوجد » .

شرح الفارابي ، ص ١٠٣ : « وقوله : ليس يكون إيجاب ولا سلب خلوا من كلمة ، ينبغي أن تفهم من هذه إما غير وجودية بما محولاتها أسماء مظهرة في اللفظ ، أو مضمرة ، أو بالقوة على ما عند العرب ، أو بالفعل على ما عند سائر الأمم . ثم الكلمة الوجودية التي تفهم فيها محولاتها أسماء مظهرة في اللفظ ، أو مضمرة ، أو بالقوة على ما عند العرب ، أو بالفعل على ما عند سائر الأمم ، ليس ينبغي أن يوجد ما دل على الزمان فقط ، بل الاسم الدال على الوجود أيضا ، بعد أن يدل على ارتباط الاسم المحمول بالاسم الموضوع ، مثل قولنا : موجود . فان هذه اللفظة وما قام مقامها في سائر الألسنة تستعمل روابط لها ليس يحتاج المتكلم إلى أن يدل على زمان وجود المحمول لموضوع . وذلك في الأشياء الضرورية ، وفي القضايا التي ليست في زمان . فهذا ينبغي أن تفهم من قوله : خلوا من كلمة » .

المتقابلة في القضايا الثنائية اثنتى عشرة ، والقضايا أربعا وعشرين . ولأن كل واحدة من القضايا الثنائية : إما أن تكون الكلمة فيها دالة على الزمان الحاضر ، وأما أن تكون دالة على الزمان المستقبل ، وإما أن تكون دالة على الزمان الماضي ، فإذا ضربنا هذه الثلاث في الأربع والعشرين قضية ، تكون القضايا الموجودة في هذا المجلس اثنتين وسبعين قضية ، وستا وثلاثين مقابلة . لأن ضربناها في المواد الثلاث الذي هو الممكن والضروري والممتنع ، كانت القضايا المجمعة من هذه مائتى .

قضية وست عشرة قضية .

١ — اثنتى عشرة : اثنتى عشر ف

// أربعا وعشرين : أربع وعشرون ف

٢ — الثلاث : الثلاثة ف // العشرين : عشرين ف

٣ — اثنتين : اثنتى ف

٤ — القضايا : القضايا ٥ . وهكذا في هذا الموضع // الخمسة : ترك مكانها حاليا في ٥

// مائتى : مائتى د

الفصل الثالث

وأما القضايا الثلاثية^(١) فإنها ضعف القضايا الثنائية، ومقابلاتها ضعف مقابلاتها.

٢ — في مخطوط لندن كتبت فأما القضايا بخط كبير . وفي طبعة بولاك نهد [الفصل الثالث]
وله وضع بين قوسين قبل جملة : وأما // فانها : فا د // ضعف مقابلاتها : سقطت من د

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٩ ب ١٩ — ٢٩ : «τὸν δὲ ἔστι τρίτον προσκατη- γορήται, ἥδη διχῶς λέγονται αἱ ἀντιθέσεις — λέγω δὲ ὅλον ἔστι δίκαιος ἀνθρώπος» τὸ ἔστι τρίτον φημι συγκεῖσθαι ὄνομα ἢ ῥῆμα ἐν τῇ κατα- φάσει. ὥστε διὰ τοῦτο τέτταρα ἔσονται ταῦτα, ὧν τὰ μὲν δύο πρὸς τὴν κατάφασιν καὶ ἀπόφασιν ἔξει κατὰ τὸ στοιχεῖν ὧς αἱ στερήσεις, τὰ δὲ δύο οὐ. λέγω δ' ὅτι τὸ ἔστιν ἢ τῷ δίκαιῳ προσκαίσεται ἢ τῷ οὐ δίκαιῳ, ὥστε καὶ ἡ ἀπόφασις. τέτταρα οὖν ἔσονται. νοῦμεν δὲ τὸ λεγόμενον ἐκ τῶν ὑπογεγραμμένων. ἔστι δίκαιος ἀνθρώπος· ἀπόφασις τούτου, οὐκ ἔστι δίκαιος ἀνθρώπος—ἔστιν οὐ δίκαιος ἀνθρώπος· τούτου ἀπόφασις, οὐκ ἔστιν οὐ δίκαιος ἀνθρώπος.

ت . ع . ١٨٥ | ١١ — ١ : «فأما إذا كانت الكلمة الدالة على الوجود ثالثا عمولا إلى ما يحل ،

فإن التناقض حينئذ يقال على ضربين : ومثال ذلك قولنا : « يوجد إنسان عدلا » ، نقولنا : « يوجد » فهو ثالث مقرون بما في هذا الإيجاب : إما اسم ، وإما كلمة ، فيحصل من قبل ذلك أربعة : اثنان منها يكونان حائلا في المنزلة عند الإيجاب والسلب كحال المدينتين عندهما : والاثنان <الآخران> ليسا كذلك ، وأما بقول هذا أن قولنا : « يوجد » إما أن يقرن ويضاف إلى قولنا : « عدل » أو إلى قولنا : « لا عدل » ، وكذلك السلب أيضا ، فيصير أربعة .

وأنت قادر على فهم ما نقوله من رسمنا هذا .

< ١ >

< ب >	سلب هذا القول	< ١ >
ليس يوجد إنسان عدلا		يوجد إنسان عدلا
< د >	سلب هذا القول	< ج >
ليس يوجد إنسان لا عدلا		يوجد إنسان لا عدلا

وذلك أنه تتأني فيها الأصناف الأربعة من المتقابلات، أعني الصنف الذي يكون فيه اسم الموضوع واسم المحمول محصلا وهي التي تعرف بالبيسطة، مثل قولنا :

١ — تتأني : يتا د

— خبرين : خدين ، في طبعة بدوى . وهذا خطأ .

(مقرون) بما : بها ، في طبعة بدوى .

علق Edghill على استعمال *est* في هذا الموضع قائلا إن Waltz يرى أن استخدام أرسطو لكلمة *copulatio* يدل على أن *est* هنا ليست رابطة *copula* . ولا يوافق Edghill على رأي Waltz . فأرسطو يرفض تحديد *est* في هذه المواضع ، فالأدلة هنا كلمة أراسم *est* *est* .
فان : روس . أرسطو ، الطبعة الخامسة ، ص ٢٧ — ٢٨ :

Aristotle is here struggling — not very successfully — with the notion of the copula. He is aware of the distinction between the existential and the copulative *is*, but he has as yet no very clear idea of their relation .

أين سينا ، العبارة ، ص ٨٤ : وهذا لوح هذه المفردات بأحكامها :

(أ) زيد يوجد عادلا	(ب) زيد ليس يوجد عادلا
يصدق إذا كان	يصدق في الجميع إلا في واحد
عادلا فقط	فيصدق إذا كان معدوما وجاهلا
ويكذب فيما سوى ذلك	وخطأ بالقوة ولا بالقوة
(ج) زيد ليس يوجد لا عادلا	(د) زيد يوجد لا عادلا
يصدق إذا كان عادلا	يكذب إذا كانت عادلا
أو معدوما	أو معدوما
ويكذب في البهواني	ويصدق في البهواني

شرح الفارابي ، ص ١٠٥ — ١٠٨ : « . . . وقوله : ثالث ، يعني به ثالثا في القيد مضمرا به .
وقوله : محولا إلى ما يحمل ، يعني به محولا مضافا إلى الاسم الذي هو محمول بذاته . »

الإنسان يوجد عدلا ، الإنسان ليس يوجد عدلا . والصنف الذي يكون فيه
أسماءها غير محصلين ، مثل قولنا : لا إنسان يوجد لا عدلا ، لا إنسان ليس يوجد
لا عدلا .

... وإنما قال : إما اسم وإما كلمة ، لأن المفظة الدالة على الوجود ربما كانت كلمة دالة
على أحد الأزمان الثلاثة ، وإما اسما على ما قلناه مرارا . وما هنا ينبغي أن نفهم من قوله : إذا كانت
الكلمة الدالة على الوجود ، الكلمة التي قلنا غير مرة إنها تقال على العموم ، لا الكلمة التي تقال على
الأزمان ، بل التي تسم الاسم والكلمة الدالة على الأزمان .

... وأنت قد وفقت على معنى القضية المدية وتلك هي التي محورها دال على عدم ، مثل قولنا :
الإنسان أعمى ، والإنسان جاهل ، والإنسان فقير ، والإنسان صريان ، وأشياء هذه ...

غير أن من العدم ما يقترن إليه ضد ، ومنه ما لا يقترن إليه ضد ما بين قد الشيء على حاله من غير أن
يحلقه ضده ، مثل العنى والصلح والحرى والفقير . فإن هذه كلها فقره ، لا يختلف المقدره موجود هو ضده .

وأما العدل والجهل ، والفضيلة والذليلة ، والحرارة والبرودة ، فإن هذه ملكات ، ولكل واحد منها
عدم ما ، إلا أنه إذا فقد أحد هذه لم يتبع أن يخلف ما فقدناه ضده . فتصور القضاء المدية على ضربين :
ضرب مدى مقرون بملكته هي ضد الملكة التي فقدت في الوضع ، كقولنا : الإنسان عادل ، والإنسان
جائر ... فإن كثيرا من الناس يسمون الأخس من المتضادين عدم الضد الآخر ... تقوم من المفسرين
بأخذون القضاء المدية على هذه المقايضة أخس المتضادين على أنه هو عدم الضد الآخر . ولهم منهم
يجعلون المقدمة المدية أى ضد الحق بعد أن يكون ضدا مقرونا بعدم الملكة التي فقدت ... لكن كثير
من المفسرين يأخذون ذلك ويستشعرون ويجعلون المقدمة المدية هي التي محورها من الضدين الضد الأخس ،
والبسيطة القضية التي محورها الضد الأفضل .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٩ ب ٣٧ — ١٢٠ : ١ | ٢٠ : ἀλλὰ δὲ δύο πρὸς τὸ οὐκ :

ἀνθρώπος ὡς��ποκείμενόν τι προστεθέν ἔστι δίκαιος οὐκ ἀνθρώπος —
οὐκ ἔστι δίκαιος οὐκ ἀνθρώπος , ἔστιν οὖ δίκαιος οὐκ ἀνθρώπος — οὐκ
ἔστιν οὖ δίκαιος οὐκ ἀνθρώπος .

ث . ع . ٠ ١٨٥ | ١٩١ — ٢١ : « وما هنا اثنتان آخرتان متحدتان من قولنا : « لا إنسان »

إذا جعلناه كالشيء الموضوع ، فنقول :

< ٢ >

— ت —

ليس يوجد لا إنسان عدلا

— ه —

== ليس يوجد لا إنسان لا عدلا

— أ —

يوجد لا إنسان عدلا

— ب —

يوجد لا إنسان لا عدلا

والصفتان الباقيتان ، أفضى الذى يكون أحدهما محصلا ، والآخر غير محصل ،
وذلك إما الموضوع وإما المحمول ، ومقابلاتها .

والقضايا الثلاثية التى موضوعها اسم محصل ، ومحمولها إما اسم محصل ،
وإما اسم غير محصل ، إذا وضعت مع مقابلاتها فى شكل ذى أربعة أضلاع ،
ووضعت المتقابلة منها على الضلعين اللذين فى عرض الصفح ، والغير المتقابلة على
الضلعين اللذين فى طول الصفح ، على أن تكون الموجبة من البسيطة مع السالبة
من المعدولة على ضلع واحد ، والسالبة من البسيطة مع الموجبة من المعدولة
على ضلع واحد أيضا ، وجدت حال القضايا المعدولة مع البسيطة فى التلازم كحال
القضايا العدمية مع البسيطة فى التلازم أيضا . وليس يوجد حال العدميات
من المعدولة كحال المعدولة من البسيطة ، وذلك فى جميع أصناف المتقابلات

٢ — إما الموضوع وإما المحمول : إما المحمول وإما الموضوع ف

٣ — والقضايا : والقضايا د

٥ — المتقابلة : المتقابلة د : المتقابلات ف

// المتقابلة : المتقابلة د : متقابلة ف

٨ — القضايا : القضايا د

== أنريمان : أنريمان ، فى طبعة بولاك .

تارن ترجمة Edghill : there are moreover two other pairs, if a term be conjoined with 'not — man', the latter forming a kind of subject. Thus :

A". Not—man is just

B". Not—man is not just

D". Not—man—is not not—just

C". Not—man is not—just

وتارن ليايل ص ١١٠ .

وقد عرف فيما تقدم حالها في التقابل .

١ — وقد قد د . ثم وضع خط رأسى قصير يقسم الصحيفة إلى قسمين وكتب في الجانب الأيسر : الإنسان يوجد مادلا ، ووضع تحت : موجه بسيطة ، وبعد ذلك يواش //

عرف ... التقابل : سقطت من د

بل ترك مكانه خاليا . وإلى راسه إن شاء الله تعالى وإذا كرثينا من عبارته مما ينطبق على كلام المصنف ولا يخالفه . [الزم موجود في الأصل] .

تجد في هذا الوجه مربع أ ب ح د وقد وضعت فيه الموجبة البسيطة « زيد عادل » في جانب الضلع الطولى أ ح وبازائها السالبة البسيطة « زيد ليس هو عادل » في جانب الضلع الطولى الآخر ب د ، وتحت الموجبة السالبة المدولة « زيد ليس هو لا عادل » وبازائها تحت السالبة البسيطة الموجبة المدولة « زيد هو لا عادل » ، ثم تجد في مربع ح ز د السالبة المدمية « زيد ليس هو يجائر » تحت السالبة المدولة وبازائها الموجبة المدمية « زيد هو جائر » تحت الموجبة المدولة .

ولا يفتنى أن الموجبة البسيطة تناقض السالبة البسيطة ، وكذلك السالبة المدولة تناقض الموجبة المدولة لما يتقابلان على الخط الأفقى من أصل أو من أسفل في شكل أ ب ح د ه متناقضتان .

أما الموجبة البسيطة مع السالبة المدولة فالأول أحسن من الثانية ، لأنه إذا كان الموضوع موجرا لهما شي واحد ، لأنه إذا نفى عن زيد الموجود عدم العدل ثبت له العدل ، وإلا لم يقع التقيض . وهو يدعى البطلان . ولكن الثانية قد تصدق عند عدم الموضوع ولا تصدق الأول . فقد يجوز رفع الشيء ونقيضه مما ليس بموجود البتة . إذ يكذب كل حمل إيجابى على ما ليس بموجود ، فصدق كل سلب على شيء . ومثل ذلك يقال في السالبة البسيطة ، وهى أهم من الموجبة المدولة . فعند وجود الموضوع مما هو واحد ، لأن زيد الموجود إذا سلب عنه العدل فهو لا عادل . وإذا أثبت له عدم العدل فهو ليس بعادل . ولكن تصدق السالبة البسيطة عند عدم الموضوع وتكذب الموجبة المدولة ، لأن الإيجاب يقتضى وجود الموجب له .

أما الموجبة البسيطة والموجبة المدولة فتعاندان صدقا ، إذ لا يصح إثبات العادل وغير العادل لموضوع واحد في آن واحد . والسالبة المدولة والسالبة البسيطة تصدقان معا عند عدم الموضوع لما قلنا من جواز رفع الشيء ونقيضه مما لا حظ له من الوجود ، ولا يجوز كذبهما معا ، لأن كذب كل منهما يقتضى صدق قضاها ، فتصدق الموجبة البسيطة والموجبة المدولة معا ، وقد قلنا إنها متعاندتان في الصدق .

وإذا توكلت التي على الضلع منها في طول الصفع ، وجدت السالبة المدولة
تلتزم في الصديق من الموجبة البسيطة . وليس ينعكس الأمر فيها . وذلك أنه إذا
صدق قولنا : الإنسان يوجد عادلا ، صدق قولنا : الإنسان ليس يوجد
لا عادلا . وليس يلزم. إذا صدق قولنا : الإنسان ليس يوجد لا عادلا ، أن يصدق
قولنا : الإنسان يوجد عادلا . لأن قولنا : الإنسان ليس يوجد لا عادلا ،
يصدق على الإنسان العادل ، وعلى الإنسان الذي لا يتصف لا بالعادل ولا بالغير ،

١ - وإذا توكلت ... وجدت : سقطت من د // توكلت : تأملت ف

٢ - من : سقطت من ف // الأمر : أمر د

== فإذا انتقلت إلى شكل د ح د ، وجدت السالبة العدمية : «لا يد جائر» ، وفوقها الموجبة
البسيطة والسالبة المدولة ، وهي أهم منهما معا ، أما عن الموجبة فلوجهين : الأول لأنه عند وجود
الموضوع إذا صدق أنه عادل ، فقد صدق أنه ليس بجائر ، ويصدق أنه ليس بجائر عند عدم الموضوع ،
ولا يصدق أنه عادل . والثاني أنه قد يصدق ليس بجائر عند وجود الموضوع أيضا ، ولا يصدق أنه
عادل ، كما لو كان الموضوع الموجود صهبا لا يوصف بالعادل ولا بالغير ، بل لو كان جهة ميتة ،
وأما من الثانية فلوجه الثاني فقط . فإنه عند وجود الموضوع لا يلزم من نفي الجور عنه نفي عدم العدل
المقتضى لثبوت العدل ، فقد ينفي الجور ويثبت عدم العدل . ولكن يلزم من نفي عدم العدل المقتضى
لثبوت العدل نفي الجور .

ثم نجد الموجبة العدمية : «لا يد جائر» ، وفوقها الموجبة المدولة والسالبة البسيطة وهي أهم من
معا . أما من السالبة البسيطة فن وجهين : وجه صدق السالبة بدونها لعدم الموضوع ، ووجه صدقها
بدونها لوجود الواسطة بين الجور والعدل . فيصح أن ينفي العدل مع الجور معاً فتكذب العدمية الموجبة ،
وتصدق السالبة البسيطة ، والموضوع واحد موجود . وأما من المدولة فن الوجه الثاني لأنه إذا صدق
أن الموضوع الموجود جائر ، ثبت أنه لا عادل ولا يحكم بلوازه أنه لا يكون عادلا ولا جائرا . ويمكن
لن له فلفة أن يستخلص بقية الأحكام مما ذكرنا .

وهو الصغير ، وعلى الإنسان الذى ليس بمدنى . فإذن السالبة المدولة أهم صدقا من الموجبة البسيطة لأنها تصدق على ثلاثة ، والموجبة البسيطة على واحد . وإذا وجد العام ليس يلزم أن يوجد الخاص ، كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام . مثال ذلك : الحيوان والإنسان . فإنه إذا وجد الإنسان وجد الحيوان . وليس يلزم إذا وجد الحيوان أن يوجد الإنسان .

وأما السالبة البسيطة مع الموجبة المدولة لأنها توجد في الصدق بمكس هذا ، أعنى السالبة البسيطة تلزم عن الموجبة المدولة ، وليس يتعكس . وذلك أن السالبة البسيطة أهم صدقا من الموجبة المدولة ، إذ كان قولنا : « الإنسان ليس يوجد عادلا » يصدق على الإنسان الجائر ، وعلى الإنسان الذى ليس بجائر ولا عادل وهو الغير مدنى ، وعلى الطفل . وقولنا : الإنسان يوجد لا عادلا ، إنما يصدق على الجائر فقط ، لأن قولنا : لا عادل ، يدل على العدم . والعدم هو رفع الشيء عما شأنه أن يوجد فيه في الوقت الذى شأنه أن يوجد فيه ، على ما حد قبل .

١٠ — الغير مدنى

(١) ابن سينا ، المعيار ، ص ٨٩ : « فالفرق المقدم بين السالبة البسيطة والموجبة المدولة أن موضوع السالبة البسيطة قد يكون موجودا ، وقد يكون معدوما ، ويصح السلب عنه من حيث هو معدوم . وأما موضوع الموجبة المدولة فلا يصح أن يوجب عليه وهو معدوم . ثم إن قوما حاولوا يمسد هذا أن يفسروا بين الموجبة المدولة وبين السالبة البسيطة بأن جعلوا المدولة تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون موجودا في الجنس القريب أو البعيد ، أو في النوع ، حتى قالوا : إن قولنا : لا عادل ، إنما يصح على حاد المدل على طبيعته أن يكون عادلا ، أو على طبيعة جنسه ، كقولهم للبهيمة : إنها غير ناطقة ، أو للجنس الناطقة : إنها غير جسم . والمعنون موجودان في جنسهما .

وقوم قالوا : إن غير العادل هو بالاء الجائر والمتوسط ، وإن غير البهيم إنما هو بالاء الأحمى ، فدواء لك « غير بصير » أو لك « أحمى » ، حتى لا يصح أن يقال للحيوان معدوم أنه غير بصير . فهذا ما يقولونه .

فالموجبة المعدولة تصدق على واحد ، والسالبة البسيطة على ثلاثة : وأما إذا نظر تلازمها في الكذب ، فيوجد الأمر بعكس هذا ، أعني أن الموجبة البسيطة تلزم من السالبة المعدولة ، وذلك أن السالبة المعدولة أخص كذبا من الموجبة البسيطة ، لأن قولنا : الإنسان يوجد مادلا ، يكذب على الجائر ، وعلى الإنسان الذي ليس بمادل ولا جائر . وقولنا : الإنسان ليس يوجد لاعادلا . إنما يكذب على الجائر فقط .

وكذلك يلحق الحال في تلازم السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة في الكذب بعكس تلازمها في الصديق ، أعني أن اللازم فيها يعود ملزوما عنه .

وإذا توالت العدمية مع البسيطة في هذا التلازم وجد حالها في الصديق والكذب كحال المعدولة مع البسيطة^(١) .

٩ — قولت : تأملت . // وجد : وحيد . د

١٠ — البسيطة : البساط في

فأما القول بحق فحين من مثال ثمنه . فنقول : إذا قلنا : كل جسم فانه غير موجود في موضوع ، وكل ما هو غير موجود في موضوع فهو جوهري ، فكل جسم جوهري ، كان ما انقضاء لازما . ومعلوم أن القضيتين موجبتان ، ولغة « غير » مأخوذة بزا من المصنوع ، ولذلك تكررت جن الوجود ، ونتج ما نتج .

المرجع نفسه ، ص ٨٢ : « إن السالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة » في أنها تصدق على المندوم من حيث هو معدوم ، ولا تصدق الموجبة المعدولة على ذلك . فانه يصح أن يقال : إن العطاء ليس هو بصيرا ، ولا يصح أن يقال : إن العطاء يوجد غير بصير . هذا على أن العطاء اسم يدل على معنى في الوجود ، ولا وجود له في الأمان .

(١) الثاراني ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم صالح ، ص ٣٣ — ٣٥ : « وأما تناسب ما في على الضلع في طول الصفيح فان الموجبة البسيطة إنما تصدق عمومها على موضوعها في وقت ما يوجد فيه المصنوع فقط . والسالبة العدمية التي تحتها تصدق على ذلك الموضوع حين ما يوجد فيه المسكة ،

ولما أتى على القطر منها^(١) ، وهو قطر آ د ، فهي متضادة من جهة المواد .
وستعرف حالها فيما يستقبل .

وإذا وضعت سائر أصناف المتقابلات هذا الوضع ، وجدت حالها في التلازم
حالا واحدا ، أهى المتناقضات ، والشخصيات « والمتضادة ، وما تحت
المتضادة .

٣ — وإذا : فإذا ل

== وحين ما لا يمكن أن تكون فيه تلك المسكة . فان زيدا يصدق عليه أنه لوس بجاهل في حال عليه
وهو كهل ، وفي حال طفولته . فالسالية المدمية التي تحت الموجبة البسيطة أكثر صدقا من الموجبة
البسيطة . وحال السالية المدولة من الموجبة البسيطة في الصدق كحال السالية المدمية منها . فان السالية
المدمية إذا كانت أكثر صدقا من الموجبة البسيطة ، كانت السالية المدولة أيضا أكثر صدقا من الموجبة
البسيطة . والسالية البسيطة كقولنا : زيد لوس يوجد عالم ، تصدق على زيد حين ما يكون طفلا ، وحين
ما يكون كهلا غير عالم . والموجبة المدمية إنما تصدق عليه من حاله عند الكهولة ، إذا كان غير
عالم . فالموجبة المدمية التي تحت السالية البسيطة أخص صدقا من السالية البسيطة . وحال الموجبة المدولة
عند السالية البسيطة في الصدق كحال الموجبة المدمية عند السالية البسيطة . وأما حالها في الكذب فانا إذا
أخذنا المصموم ، وهو العالم ، كاذبا على زيد في الحالين ، في الطفولة والكهولة ، فان الموجبة البسيطة
تكذب على زيد في حال كهولته ، إذا كان غير عالم ، وفي حال طفولته . والسالية المدمية التي تحت إنما
تكذب على زيد في حال كهولته فقط . فتصير أخص كذبا من الموجبة البسيطة . وحال السالية المدولة
عند الموجبة البسيطة في الكذب أيضا هذه الحال . وكذلك متى أخذنا السالية البسيطة كاذبة رجعتاها
تكذب على زيد عند كهولته فقط ، في الوقت الذي يصدق عليه فيه أنه عالم . والموجبة المدمية التي تحتها
تكذب عليه في الطفولة والكهولة جميعا . فتكون الموجبة المدمية أهم كذبا من السالية البسيطة . وحال
الموجبة المدولة من السالية البسيطة في الكذب هذه الحال . فإذا حال المدولتين عند البسيطتين في الصدق
والكذب كحال المدميتين عند البسيطتين .

(١) انظر لما على ، ص ١٠٧ ، ولا سيما هاش ١ ، ص ١٠٨ .

وأما حال ما كان منها على الأقطار في صنف صنف فصختلف ، وذلك أن منها ما يمكن أن يصدقا معا ، ومنها ما يمكن أن يكذبا معا . وأرسطو لم يذكر من هذه إلا التي ذكرناها فقط ، وأرجأ الأمر فيها إلى كتاب القياس .

والقانون العام في تعرف هذه المتلازمات : أن كل مقدمتين من هذه اتفقتا في الكمية ، وهو السور ، واختلفتا في الكيفية ، وهو السلب والإيجاب ، فهي متلازمة ، أمضى أن الأهم منها يلزم الأخص .

وأما التي لا تتلازم فهي المتقابلات على جهة التضاد وعلى جهة التناقض ، كما قيل .

والقضايا الثلاثية إذا أخذ موضوعها باسم غير محصل ، ومجولها مرة باسم محصل ، ومرة باسم غير محصل ، حدث في هذا المجلس بسائط ، ومعدولات ، موجبات وسوالب ، غير التي سلفت . فتكون البسائط فيها ما كان مجولها اسما محصلا ، كما كان ذلك في الصنف الأول من البسائط ، والمعدولات التي مجولها اسم غير محصل . وذلك أن اعتبار القضية في كونها بسيطة ، أو معدولة ، هو من جهة المحمول ، لا من جهة الموضوع . فتكون البسيطة الموجبة في هذا المجلس

- | | |
|---|---------------------------------|
| ١ — ما كان ترك مكانها خاليا في د | |
| ٢ — اعطفتا واعتقتا د // | الإيجاب : + والعدل وعدم العدل ف |
| ٣ — القضايا : القضاء د // | غير : سقطت من د |
| ٤ — كان : بان د | |
| ٥ — المحمول : كثرت المحرثم سقطت في د // | لان جهة : سقطت من د |

مثل قولنا : لا إنسان يوجد عادلا ، وسالبتها : لا إنسان ليس يوجد عادلا ،
وتكون معدولتها الموجبة قولنا : لا إنسان يوجد لا عادلا ، وسالبتها : لا إنسان
ليس يوجد لا عادلا^(١) .

وهو بين أن هاتين المتقابلتين اللتين تحدث في هذا المجلس من الثلاثة ، أخى
التي موضوعها اسم غير محصل ، غير المتقابلتين اللتين تحدث في الصنف من القضايا
التي موضوعها اسم محصل . فإن موضوع هذه هو عدم موضوع تلك .

- ٢ — لا إنسان : الإنسان د // (يوجد) لا : سقطت من د
• — غير : كتبت فوق السطر في د ثم شطبت // غير المتقابلتين : كتب فوقها
في د زائده // تحدث : تحدثان ف
• — ٦ — اللتين تحدث ... محصل : سقطت من د لتكرار كلمة محصل

(١) الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ص ٣٥ — ٣٦ : « وأما التي منها على القطر
فإن الموجبة البسيطة والموجبة العدمية قد تمكضان جميعا على المطلق . ولكن إذا كان أحدهما صادقا ، كان
الآخر كاذبا ضرورة . والسالبة البسيطة والسالبة العدمية تصدقان جميعا على المطلق ، ولكن أي حين
كتب أحدهما ، صدق الآخر . لأن السالبة البسيطة هنا — إذا كتبت — صدق تقريبا ، فتكتب لأجل
ذلك الموجبة العدمية المقاطرة لها ، فتصدق إذا ضرورة السالبة العدمية المقابلة لها . وبمثل هذا يتبين
أن السالبة العدمية ، إذا كتبت ، صدقت السالبة البسيطة المقاطرة لها . وحال كل واحدة من
المدولتين عند البسيطة المقاطرة لها كحال العدمية التي فوقها من تلك البسيطة بعينها . وليس سأل
البسيطتين عند المدولتين كحال العدميتين عند المدولتين ، لأن العدميتين مساوريتان للمدولتين . والبسيطتان :
إما أهم من العدميتين ، وإما أخص . وكذلك يكون تراسبها . إذ كانت القضايا الموضوعية متضادة ،
إذا أخذت على الأضلاع » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٨٧ : « وأما المقاطرات فإن الموجبة البسيطة والعدمية تنفقان إذا كان
بعض عادلا ، وبعض جائرا . والموجبة البسيطة والموجبة المدولية تنفقان إذا كان بعض عادلا ،
والآخر موجدون فقط ما كانوا . وأما السالبة البسيطة والسالبة العدمية فتتفقان إذا لم يكن فيهم
عادل ، ولا جائر ألبي ، أو كان بعض عادلا وبعض جائرا . وأما السالبة البسيطة والسالبة المدولية
فتتفقان على الصدق إذا كانوا معدولين ، أو بعض عادلا ، وبعض غير عادل . وأما الموجبة العدمية
والسالبة البسيطة فتتفقان إذا كان البعض جائرا ، والبعض الآخر ما كان . وأما السالبة العدمية والموجبة
المدولية فتتفقان إذا لم يكن فيهم عادل ، ولا جائر ، أو إذا كان بعض وبعض » .

وقد تلخصت أصناف العدم الذي يدل عليها الاسم الغير المحصل في غير هذا الموضوع^(١).

وهذا الصنف من القضايا إذا عمل منها سوابب ، فليس يقوم حرف السلب مقام حرف العدل فيها ، ولا يجزى أحدهما من صاحبه ، بل يلزى أن يرتب حرف السلب فيها : أما في ذوات الأسوار فمع السور كالحال في الصنف الأول من القضايا الثلاثية ، وأما في المهملات ، والشخصية ، مع الكلمة الوجودية . وأما حرف العدل فيرتب فيها أبدا مع الموضوع ، حتى يكون : أما في القضايا البسيطة السالبة من هذا الجنس فيؤتى فيه بحرف السلب مرتين ، وذلك مع السور في القضايا المسورة ، ومع الموضوع ومع الكلمة الوجودية ، ومع الموضوع في المهملات والشخصية . وأما في المعدولة فتلاث مرات : مرة مع السور أو الكلمة الوجودية ، وثانية مع الموضوع ، وثالثة مع المحول ، وليس يجزى أحد حرفي السلب فيها عن الآخر . مثال ذلك أن سلب قولنا : كل لا إنسان يوجد عادلا ، قولنا : ليس كل

١ — المحصل : محصل ف ٩ — الوجودية ، الوجود د

١٠ — الوجودية : سقطت من ف ١١ — فيها : بها د

١٢ — الآخر : + أمضى ليس يقوم حرف العدل مقام حرف السلب في الحقيقة وإن كان كلاهما سلب ، لكن حرف العدل إذا قرن بموضوعه ليس يصدق ولا ينكذب ، وحرف السلب إذا قرن بموضوعه صدق أو كذب ف

١٢ — ٢ ، ص ١١٠ — مثال ذلك ... ليس كل لا إنسان يوجد لا عادلا ، مثال ذلك أن سلب قولنا : كل لا إنسان يوجد عادلا ، قولنا ليس كل لا إنسان يوجد لا عادلا ، قولنا : ليس كل لا إنسان يوجد لا عادلا د .

(١) شرح الفارابي ، ص ١٢٢ — ١٢٣ : « ... فانه لما أحصى معاني العدم في كتاب ما بعد الطبيعة [٥ ، ١٠٢٢ ب ٢٢ وما بعده] ذكر أن أحد أستاذيه هو فقد ما شأنه أن يوجد في جنس ما من ذلك الجنس . وأتى فيه بمثلالات ضرورية . وأيضا فانه قال في المقالة الأولى من كتاب البرهان [٧٣ ب ٤ وما بعده] حيث ذكر الأمراض الذاتية المتغايرة الموجودة في جنس ما ... فإذا كان كذلك ، فقد جعل هذا الصنف غير الصنف الذي ذكره في كتاب المقولات » .
انظر : أرسطو ، مقولات ، ١٢ ، ٢٦٠ وما بعده .

لا إنسان يوجد عادلا ، لا قولنا : ليس كل إنسان يوجد عادلا . وسلب قولنا : كل لا لإنسان يوجد لا عادلا ، قولنا : ليس كل لا إنسان يوجد لا عادلا . وذلك بأن تأتي في ذلك بحرف السلب في ثلاثة مواضع ، لا بأن تأتي به في موضعين ، مثل أن نقول : ليس كل إنسان يوجد لا عادلا .

وكذلك الحال في الثنائية التي في هذا الجلس ، أخص في البسيطة منها . فإنه قد قلنا إنه لا يوجد منها معدولة بحسب دلالات الألسنة المتعارفة . فإن حرف السلب في هذه أيضا يلغى أن يرتب فيها مرتين ، مرة مع الموضوع ، ومرة مع السور في ذات السور ، أو مع الكلمة نفسها في الشخصية والمهملات .

ولا يكتفى بأحدهما أيضا دون الثاني . مثال ذلك أنه كما أن سلب قولنا : كل إنسان يمشى ، وهي التي موضوعها اسم محصل ، هو قولنا : ليس كل إنسان يمشى ، كذلك سلب قولنا : كل لا إنسان يمشى ، قولنا : ليس كل لا إنسان يمشى ، لا قولنا : ليس كل إنسان يمشى ، ولا : ليس كل إنسان لا يمشى^(١) .

-
- ١ — (لا إنسان) يوجد ، سقطت من ف
 ٣ — بأن : فإن ل // بحرف : في حرف د
 ٤ — مثل : مثال ل
 ٦ — المتعارفة : المتعارفة د
 ٨ — ذات : ذات ف
 // السور : الأسوار د // الكلمة : كلمة د // نفسها : بنفسها د
 ١١ — لا : سقطت من د
-

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠ ، ٣ — ٩ : $\epsilon\pi\alpha\upsilon\tau\omega\delta\epsilon\tau\acute{o}\epsilon\sigma\tau\iota\mu\eta\delta\epsilon\sigma\mu\acute{o}\tau\epsilon\tau\alpha\iota$ ، $\sigma\lambda\omicron\nu\epsilon\pi\iota\tau\omicron\upsilon\tau\omega\delta\epsilon\tau\acute{o}\epsilon\sigma\tau\iota\mu\eta\delta\epsilon\sigma\mu\acute{o}\tau\epsilon\tau\alpha\iota$ ، $\sigma\lambda\omicron\nu\epsilon\pi\iota\tau\omicron\upsilon\tau\omega\delta\epsilon\tau\acute{o}\epsilon\sigma\tau\iota\mu\eta\delta\epsilon\sigma\mu\acute{o}\tau\epsilon\tau\alpha\iota$ ، $\sigma\lambda\omicron\nu\epsilon\pi\iota\tau\omicron\upsilon\tau\omega\delta\epsilon\tau\acute{o}\epsilon\sigma\tau\iota\mu\eta\delta\epsilon\sigma\mu\acute{o}\tau\epsilon\tau\alpha\iota$ ، $\sigma\lambda\omicron\nu\epsilon\pi\iota\tau\omicron\upsilon\tau\omega\delta\epsilon\tau\acute{o}\epsilon\sigma\tau\iota\mu\eta\delta\epsilon\sigma\mu\acute{o}\tau\epsilon\tau\alpha\iota$ — $\sigma\lambda\omicron\nu\epsilon\pi\iota\tau\omicron\upsilon\tau\omega\delta\epsilon\tau\acute{o}\epsilon\sigma\tau\iota\mu\eta\delta\epsilon\sigma\mu\acute{o}\tau\epsilon\tau\alpha\iota$ ، $\sigma\lambda\omicron\nu\epsilon\pi\iota\tau\omicron\upsilon\tau\omega\delta\epsilon\tau\acute{o}\epsilon\sigma\tau\iota\mu\eta\delta\epsilon\sigma\mu\acute{o}\tau\epsilon\tau\alpha\iota$ — $\sigma\lambda\omicron\nu\epsilon\pi\iota\tau\omicron\upsilon\tau\omega\delta\epsilon\tau\acute{o}\epsilon\sigma\tau\iota\mu\eta\delta\epsilon\sigma\mu\acute{o}\tau\epsilon\tau\alpha\iota$ — $\sigma\lambda\omicron\nu\epsilon\pi\iota\tau\omicron\upsilon\tau\omega\delta\epsilon\tau\acute{o}\epsilon\sigma\tau\iota\mu\eta\delta\epsilon\sigma\mu\acute{o}\tau\epsilon\tau\alpha\iota$. $\sigma\lambda\omicron\nu\epsilon\pi\iota\tau\omicron\upsilon\tau\omega\delta\epsilon\tau\acute{o}\epsilon\sigma\tau\iota\mu\eta\delta\epsilon\sigma\mu\acute{o}\tau\epsilon\tau\alpha\iota$ ، $\sigma\lambda\omicron\nu\epsilon\pi\iota\tau\omicron\upsilon\tau\omega\delta\epsilon\tau\acute{o}\epsilon\sigma\tau\iota\mu\eta\delta\epsilon\sigma\mu\acute{o}\tau\epsilon\tau\alpha\iota$. $\sigma\lambda\omicron\nu\epsilon\pi\iota\tau\omicron\upsilon\tau\omega\delta\epsilon\tau\acute{o}\epsilon\sigma\tau\iota\mu\eta\delta\epsilon\sigma\mu\acute{o}\tau\epsilon\tau\alpha\iota$ ، $\sigma\lambda\omicron\nu\epsilon\pi\iota\tau\omicron\upsilon\tau\omega\delta\epsilon\tau\acute{o}\epsilon\sigma\tau\iota\mu\eta\delta\epsilon\sigma\mu\acute{o}\tau\epsilon\tau\alpha\iota$. $\sigma\lambda\omicron\nu\epsilon\pi\iota\tau\omicron\upsilon\tau\omega\delta\epsilon\tau\acute{o}\epsilon\sigma\tau\iota\mu\eta\delta\epsilon\sigma\mu\acute{o}\tau\epsilon\tau\alpha\iota$ ، $\sigma\lambda\omicron\nu\epsilon\pi\iota\tau\omicron\upsilon\tau\omega\delta\epsilon\tau\acute{o}\epsilon\sigma\tau\iota\mu\eta\delta\epsilon\sigma\mu\acute{o}\tau\epsilon\tau\alpha\iota$.

فإن حرف السلب ليس يقوم مقام حرف العدل ، ولا حرف العدل يقوم مقامه ، إذ كل واحد منهما يرفع عن القضية شيئا غير الذي يرفعه الآخر . وذلك أن حرف السلب في ذوات الأسوار إنما يرفع الحكم الكلى الذى تضمنه السور الكلى ، أو الحكم الجزئى الذى تضمنه السور الجزئى . وأما حرف العدل فأنما يرفع الموضوع الكلى أو المحمول الكلى ، لا الحكم الكلى . وذلك أن السور الكلى

٣ — حرف : + أن حرف د

٤ — (السور) الجزئى : + الذى تضمنه السور الجزئى د تكرر // فانما : انما

ل : فانما د

٥ — أو المحمول الكلى : سقطت من ل

ت . ح . ١٨٥ ب ١ — : « وما كان منها لا يضح فيه كلمة الوجود مثل ما وقع فيه منها »
« يصح » أو « يمشى » فإن هذا الصنف من الكلم يفعل فيها إذا وضع هذا الوضع ذلك الفعل بهمة الذى كان فعله حرف « يوجد » أو ما أشبهه لو قرن بها . ومثال ذلك : « كل إنسان يمشى » ، « ليس كل إنسان يمشى » ، « كل لا إنسان يمشى » ، « ليس كل لا إنسان يمشى » . فانه ليس يجوز أن يقال : « ليس كل إنسان » ، بل إنما يبنى أن يوضع حرف السلب وهو قولنا « لا » على قولنا : « إنسان » .
فان : فرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ١٢٨ — ١٣٠ : « أخذ حرف أن الحال في القضايا التى موضوعاتها أسماء غير محصلة ، إذا كانت ثنائية ومحمولا كلمة ، ولم يكن يصلح فيها التصريح بالكلم الوجودية ، مثل ما تكون محولاتها : يصح أن يمشى . كالحال في الثلاثية التى موضوعاتها أسماء غير محصلة . فان في الثنائية منها يبنى أن يناد حرف السلب مرتين ، مرة مع الموضوع ، ومرة مع الكلمة ، أو مع السور ... »

ولما كانت المهملات من الثلاثية — إذا كان موضوعها اسم غير محصل — إنما يحدث السلب فيها بأن يناد حرف السلب مرتين ، مرة مع الكلمة الوجودية ، ومرة مع الموضوع . وكانت الكلمة المحسولة في الثنائية تبدل بنيتها على ما يدل عليه حرف يوجد في الثلاثية ، ويجب أيضا في مهملات الثنائية ، إذا كانت موضوعاتها غير محصلة أن يناد في موابها حرف السلب مرتين مع الموضوع ، ومع الكلمة المحسولة ، كقولنا : الإنسان يمشى ، الإنسان لا يمشى ، لا إنسان يمشى ، لا إنسان لا يمشى .

وكذلك الحال في ذوات الأسوار . فإنه يبنى أن يجهل حرف السلب مع المورد ومع الموضوع جميعا حتى يصير سائلا . مثال ذلك : كل إنسان يمشى ، ليس كل إنسان يمشى ... » .

المقرون بالقضية ليس يدل على أن المعنى الموضوع كلي ، فيكون رفعه رفعاً للمعنى الكلي الموضوع ، بل إنما يدل على أن الحكم على المعنى الكلي كلي . وذلك بين في المهملات . فإنه ليس كونها غير ذوات أسوار بما لا يوجب أن تكون المعاني

// فيكون : فيكون د

١ — ليس : وليس د

٢ — إنما : إنما د

ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٨ — ٧٩ : « وإذا لم تكن رابطة ، وكانت القضية ثنائية ، فمقرن بمصدرها حرف السلب لم يكن هناك دليل على أن حرف السلب داخل على أنه رافع المحمول ، ولا على أنه ينز من المحمول ، والمحمول هو الجملة . لكن بعض حروف السلب الداخلة ، ونصبر ما إذا كان المحمول كلمة بحسب لغاتنا ، فإن ذلك يتطلب الظن على أن حرف السلب رافع النسبة . ثم لا ندري حكمه في لغات أخرى موجودة ، أو في القوة ... » : المرجع نفسه ، ص ٧٩ : « فذهب أن يكون لفظ « ليس » أولى بالسلب ، ولفظ « غير » أولى بالعدول » .

شرح الفارابي ، ص ١٢٧ : ثم أوصى بهذا القول بأنه إذا عملت قضايا من موضوعات أمثالها غير محصلة ، فليس يلزم أن يظن أنها سوابل . ولا يلزم إذا أخذت سوابل الموجبات أن يظن أن حرف السلب المقرون باسم الموضوع غير المحصل أنه يجرى من أن يناد حرف السلب مع الكلمة الوجودية ، إن كانت مهمة ، أو مع السور إن كانت ذوات أسوار . ولا أيضاً إذا قرن حرف السلب بالكلمة الوجودية أو بالسور ، ثم لم يكرر حرف السلب مع الموضوع أنه يكون سلباً لهذا الصف من القضايا . بل أوصى أن يناد حرف السلب في كل سلب حرمين إن كانت في البساطة ، وذلك مراعاة إن كان السلب معدولاً ...

وأعجل السبب نفسه أن رفع موضوع الحكم ليس هو رفع الحكم نفسه . فإن رفع الحكم نفسه هو السلب ... » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٨ : « فإذا صادرت القضية ثلاثية وقرن بها حرف السلب ، لم يفضل إما أن يدخل حرف السلب على الرابطة ، أو تدخل الرابطة على حرف السلب . مثال الأول قولنا : زيد ليس ويريد عادلاً ، ومثال الثاني قولنا : زيد يوجد لا عادلاً ، فإن دخل حرف السلب على الرابطة سلب ربطها ، وكان ذلك سلباً بالحقيقة ، وإن دخلت الرابطة على حرف السلب ، صيرت حرف السلب ينزاً من المعدول ، فلم يكن المادى بالقرادة محمولاً ، بل جملة الاضمار » .

الموضوعة فيها كلية ، إذ كانت دلالات الألفاظ عليها دلالة كلية ، مثل قولنا :
الإنسان عادل ، الإنسان ليس بعادل . فإن لفظ « الإنسان » يدل على معنى كلّي ،
وإن لم يقرب به لفظة « كل » . ولو كانت لفظة « كل » هي التي تدل على أن المعنى
كلّي ، لكانت لفظة « الإنسان » لا تدل على معنى كلّي ، إلا إذا قرئ بها
« كل » .

ولذلك ما يجب أن يقرب حرف السلب في القضايا المسورة التي موضوعاتها
أسماء غير محصلة ، متلازمة كانت أو متعاعدة ، مع السور ، ويصاد حرف السلب
ثانية مع الموضوع .

٣ — لم : سقطت من د — ٧ — متعاعدة : متباينة ل

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٢٠ — ١٢ : τὸ καθόλου σημαίνει : τὸ γὰρ πᾶς οὐ τὸ καθόλου σημαίνει : οὐχ
ἀλλ' ὅτι καθόλου . ὅτι δὲ ἐκ τοῦδε , ὑγιαίνει ἀνθρωπος — οὐχ
ὑγιαίνει ἀνθρωπος , ὑγιαίνει οὐκ ἀνθρωπος — οὐχ ὑγιαίνει οὐκ ἀνθρω-
πος . ταῦτα γὰρ διαφέρει τῷ μὴ καθόλου εἶναι .

— ث . ح . ١٨٥ ب ٥ — ٧ : « إن قولنا « كل » ليس يدل على أن المعنى كلّي ، بل على
أن الحكم كلّي . وقد تبين ذلك من قولنا : « الإنسان يمضي » ، « الإنسان ليس يمضي » ،
« لا إنسان يمضي » ، « لا إنسان ليس يمضي » . فإن الفرق بين هذه وبين تلك أن هذه ليس الحكم
فيها كلّي . »

لاحظ أننا نجد في الأصل اليوناني : الإنسان يصبح ، وفي الترجمة العربية : الإنسان يمضي .
شرح الفارابي ، ص ١٣٠ : « بل قولنا : « كل » ليس يدل أصلاً على أن المعنى الموضوع
كلّي ، وإنما يدل على أن الحكم كلّي فقط ... يريد أن الفرق بين هاتين المهمتين وبين قولنا ،
كل إنسان يمضي ، ليس كل إنسان يمضي ، أن المهمتين لم يستعمل الحكم فيها كلياً . وإلا فإن قولنا :
الإنسان يمضي ، ليس يزول من كلية الموضوع فيه أن يهدف منه سوء كل . ولا أن الإنسان معنى
عام ، ونوع . وأنه يحمل على أكثر من واحد إنما استفدناه بأن كان منه سوء كلّي ... فقولنا :
« كل » ليس له مع دلالة على أن الحكم كلّي دلالة أيضاً على أن الموضوع كلّي . بل إنما له دل
في الحكم فقط وفي الموضوع . »

فإن كانت معدولة ، أريد ثالثة مع المحمول . وإن كانت خير معدولة ، اكتفى بإعادته مع الموضوع .

وقد تأتى مواضع في المادة الممكنة يكون فيها حرف المعدل قوته قوة حرف السلب في اقتسام الصدق والكذب في جميع السواد . وتأتى مواضع ليس يلزم ذلك فيها .

فأما الموضع الذى قوة حرف المعدل فيه قوة حرف السلب فهو القضايا الشخصية إذا أخذت موضوعاتها موجودة في الوقت الذى من شأنها أن تنصف بالملكية أو العدم المقابل لها . مثال ذلك أنه إذا سأل سائل : هل سقراط عدل ، أو ليس بعدل ؟ فكان الجواب الصادق فيه أنه ليس بعدل ، فأجاب السائل مكان قولنا : إنه ليس بعدل ، أنه لا عدل ، فإن قوة قولنا هاهنا : « لا عدل » ، هو قوة قولنا : « ليس بعدل » ، إذ كان قولنا : سقراط عدل أو لا عدل ، إذا اتفق أن وجد فيه الشرطان المتقدمان ، يقتضيان الصدق والكذب ، على مثل ما يقتضيه قولنا : سقراط عدل ، أو ليس بعدل .

وقد يمكن في هذا الموضع ، كما يقول المفسرون : إذا كان قصد السائل أن يتسلم من المحيى مقدمة موجبة ، فأجابه بالسالبة ، أن يأخذ بدل السالبة

٤ — والكذب : سقطت من ف

٦ — فأما الموضع : وأما الموضع د

٧ — في الوقت : وفي الوقت ل : في وقت د

٨ — إذا : إن ل

١٠ — قولنا : قوله ف

١٥ — يتسلم : يسلم د

ممدولتها ، فيلتفع بها ، إذا وضعها من القياس في الموضع الذى إنما يلتفع فيه بالموجبة ، لا بالسالبة ، مثل الصغرى من الشكل الأول . فإن الصغرى متى كانت سالبة في الشكل الأول لم يلتفع بها في الإنتاج على ما سيبين في كتاب القياس . وقد يلتفع السائل بهذه الوصية أيضا إذا أراد أن ينتج عن السالب شيئا مناقضاً^(١) .

٣ — ٤ — ٥ — ٦ ... يفتع : سقطت من ٥ لتكرار كلمة يفتع

(١) أرسلو ، ١٠ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٦ : φανερόν δὲ καὶ ὅτι ἐπὶ μὲν τῶν καθ' ἑκαστον, εἰ ἀληθὲς ἐρωτηθέντα ἀποφῆσαι, ὅτι καὶ καταφῆσαι ἀληθές· οἷον ἀρὰ γὰρ Σωκράτης σοφός; οὐ. Σωκράτης ἀρὰ οὐ σοφός. — ت. ع. ١٨٥ ب ١٧ — ١٩ : « ومن البين أيضا أنا في الأشخاص إذا كنا سادتين في الجواب عن المسئلة بالإيجاب بالسلب > مدلت قضية موجبة كذلك < . ومثال ذلك جوابنا في المسئلة عن سقراط : هل هو عدل ؟ بأن نقول : لا . فانا نقول : فسقراط إذا لا عدل . »
 كلمة « بالإيجاب » موجودة في مخطوط الأورفانوس وفي طبعى بدوى و يولاك وفي شرح الفارابي ، ولكنها لا مقابل لها في الأصل اليوناني ، وقد تكون دمجاً على الترجمة العربية . وعلى أى حال : فالمسئلة بالإيجاب تعنى السؤال الموجب . وهذا واضح من شرح الفارابي ، ص ١٣٥ — ١٣٦ : « معنى إذا كانت المسئلة من نفس ما مسئلة ايجاب ، فكان الجواب الصادق عنه جواباً بسلب لا بالإيجاب الذى صرح به السائل ، مثل أن تكون المسئلة عن سقراط : هل هو عدل ؟ وهى مسئلة عن سقراط بإيجاب ، وكان الجواب الصادق في سقراط بأن نقول : لا ، فنقولنا : يحتمل أن يكون أريد به أنه لا عدل ، ويحتمل أن يكون أراد أنه : ليس يوجد عدلاً ... » .

وانظر : الفارابي ، كتاب المباشرة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤١ : « فان اتفق في أمر ما موجود أن يسلب عنه شيء ، ويكون موقعه في القول موقعاً يمنع به القول أن يصير قياساً ، مثل أن يقع في مكان المقدمة الصغرى في الشكل الأول مثلاً ، فان لنا أن نفر ذلك فنجعل لفظه لفظ ايجاب معدول ، فيصبح القياس حيثك . فعل هذه الجهة متى اتفق أن سألنا عن سقراط — وهو موجود — هل هو حكيم ؟ فكان الجواب الصادق السلب ، فان لنا أن نأخذ أن : سقراط لا حكيم . » —

لكن ما فسرنا نحن به الموضع هو أليق بفرض هذا الكتاب .
وأما الموضع الذى لا يكون فيه قوة حرف العدل ، إذا قرن مع الملكة ، قوة
حرف السلب فى اقتسام الصدق والكذب فهى القضايا الكلية فى هذه المسألة ،
مثل أن يستل سائل : هل كل إنسان حكيم ، أو ليس كل إنسان حكيم ؟ فيجيب
الخبير بدل قوله : ليس كل إنسان حكيم : كل إنسان لا حكيم . وذلك أن
الذى يقابل قولنا : كل إنسان حكيم ، مقابلة يقتضيان الصدق والكذب دائماً

- ١ — الموضع : الموضع د
- ٢ — الموضع : الموضع د // الملكة : الكلمة د ، الكلمة كتبت فى الحاشى
فى ل كقراءة أخرى
- ٤ — يستل : يسأل ل : يسأل د

== بالسلب : والسلب فى شرح الفارابى ، ص ١٣٥ ، سطر ٩
< عدلت قضية موجبة لذلك > : سقطت من مخطوط الأورفانوت ومن طبعة بولاق ومن شرح
الفارابى ولكنها موجودة فى الأصل اليونانى : $\delta\tau\iota\ \kappa\alpha\iota\ \kappa\alpha\tau\alpha\phi\eta\sigma\alpha\iota\ \alpha\lambda\eta\theta\acute{\epsilon}\varsigma$ ، وقد أضافها
الـ كـ تـ رـ بـ دى .
لا عدل : كتب فيها : ليس بدل ، فى مخطوط الأورفانوت : ليس بدل ، فى شرح الفارابى ،
ص ١٣٥ ، سطر ١١

ويعلق مانتليز ، نيلة ١٤ ، ص ١٧٧ — ١٧٨ ، حل هذا الموضع قائلاً :

Il s'agit de savoir si d'une négation déterminée, on peut
régulièrement tirer une affirmation indéterminée. Aristote répond
que cela se peut dans les propositions individuelles .

انظر ترجمة Edghill :

It is evident, also, that when the subject is individual, if
a question is asked and the negative answer is the true one, a certain
positive proposition is also true. Thus, if the question were asked
'Is Socrates wise?' and the negative answer were the true one,
the positive inference 'Then Socrates is unwise' is correct.

بها ، هو قولنا : ليس كل إنسان حكيم ، لا قولنا : كل إنسان لا حكيم . إذ كان قولنا : حكيم ولا حكيم ، قوته قوة المتضادين ، وهو قولنا : كل إنسان حكيم ، ولا إنسان واحد حكيم .

والمتضادان يكذبان مما في هذه المسألة ، كما تبين قبل^(١) .

١ - هو : + هو د
٢ - لا : سقطت من د
٣ - لا إنسان ، لا إنسان د
٤ - المتضادان : + لا ف

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٤٠ ، ٢٩ ، ٣٠ : *ἐστὶ δὲ τῶν καθόλου οὐκ ἀληθὴς* : ٣٠ - ٢٩ | ٢٠ ، ٤٠ ، ١٠ : *ἡ δὲ ὁμοίως λεγομένη ، ἀληθὴς δὲ ἡ ἀποφασίς* ، οἷον ἀρετὴ γὰρ πᾶσι ἀνθρώποις σοφός ; οὐ . πᾶσι ἀρετὴ ἀνθρώποις οὐ σοφός : τοῦτο γὰρ ψεῦδος . ἀλλὰ τὸ οὐ πᾶσι ἀρετὴ ἀνθρώποις σοφός ، ἀληθὴς : αὕτη δὲ εἴστιν ἡ ἀντικειμένη ، ἐκείνη δὲ ἡ ἐναντία .

١٨٥ ب ١٩ - ٢٢ : « رأيا في الحكم الكلي فليس ما يقال فيه على هذا المثال حقا ، وإنما الصادق فيه السلب . ومثال ذلك : « أكل إنسان حكيم ؟ » « لا » « فكل إنسان إذا لا حكيم » . فان هذا القول مكذب ، والقول الصادق إنما هو : « فليس كل إنسان إذا حكما » . وهذا القول هو المقابل لذلك القول ، أما ذلك فانه مضاد له . »

لاحظ السجوال الذي وضع في طبعة يدري ، ص ٨٠ ، إذ نجد « المقابل » بدلا من « المقابل » . وهذه هي القراءة الصحيحة بدلالة الكلمة اليونانية *ἀντικειμένη* . ويجوز بالذكر أننا نجد في طبعة بولاك من الخطأ .

ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأرفقانون . انظر : شرح الفارابي ، وتحقيق كرتش ومادرو ، ص ١٣٧ ، سطر ٢ .

شرح الفارابي ، ص ١٣٧ : « يعني إذا كانت المسئلة عن شيء ما بإيجاب كلي ، وكان الجواب عنه أن يقول المجهب : لا ، وذلك يحصل : كل إنسان لا حكيم ، فأخبر أنه إذا أخذ المدرس مكان نفسه : لا ، كان كاذبا ، بل إنما يكون الصادق مكان نفسه : لا ، أن يقال : ليس كل إنسان حكما . على خلاف ما كان الأمر عليه في الأشخاص . فان الإجابات الصادق حين كان في الأشخاص بأن تقول : لا ، صدق منه : ومعارض لا هذا . »

رأيا في المسئلة من الكل بالإيجاب : إذا كان الجواب الصادق عنه بأن تقول : لا ، فليس أخذ المدرس مكان قوله « لا » حقا ، لكن السلب البسيط فقط . ومثال ذلك أن يقول السائل للمجهب : كل إنسان حكيم ، فيستأر المجهب أن يقول : لا . فيبادر السائل فيأخذ : كل إنسان لا حكيم . فيكون الذي أخذه كاذبا لا يخلع به ، بل الصادق على قوله « لا » ، قولنا : ليس كل إنسان حكما . »

والتقابل الذى بين الاسم المحصل والاسم غير المحصل ، والكلمة المحصلة والغير محصلة ليس هو من جنس مقابلة الإيجاب والسلب . فإنه ليس قولنا : لا إنسان ، يدل فى الألسنة التى تستعمل فيها أمثال هذه الأسماء على ما يدل عليه قولنا : ليس بإنسان . فإن قولنا : ليس بإنسان ، يدل على موضوع سلب عنه الإنسانية ، وإن لم يصرح به فى هذا القول . فهو لذلك قول مركب . وكذلك يدل عليه قولنا : ليس بصحيح . وأما قولنا : لا إنسان ، ولا صح ، فإنه لا يدل دلالة السلب ، إذا قيل من غير أن يقرن باسم ولا كلمة مصرح بها ، بل إنما يدل قولنا : لا إنسان ، على عدم الإنسانية ، وقولنا ، لا صح ، على عدم الصحة ، وهو المعنى المفرد الذى يدل عليه قولنا : مريض . ويظهر أنه ليس دلالتها دلالة السلب من أن السلب يصدق أو يكذب ، وأما قولنا : لا إنسان ، فليس هو لا صادقا ، ولا كاذبا . وذلك أنه إذا كان قولنا : « إنسان » ليس بهادق ، ولا كاذب ، ما لم يقرن به خبر ، مع أنه يدل على ملكة وصورة موجودة ، فأحرى أن يكون قولنا : لا إنسان ، لا يدل على صدق أو كذب ، إذ كان ليس يدل على وجود محصل ، وإنما يدل على وجود غير محصل^(١) .

-
- ١ — المقابل : المقابل
٢ — مقابلة : مقابلة د // الإيجاب : بالإيجاب د // والسلب : السلب ف
٣ — فيها : سقطت من د — ٤ — عنه : سقطت من د
٥ — القول : سقطت من د
٦ — دلالة : بدلا د — ١٠ — لا (هادقا) : سقطت من د
-

(١) أرسطر ، ١٠ ، ٢٠ ، ٣١ — ٣٦ : αἱ δὲ κατὰ τὰ δόγματα ἀντικειμένηται : ὁνόμενα καὶ ὄνματα, οἷον ἐπὶ τοῦ μὴ ἀνθρώπου καὶ μὴ δίκαιου, ὅσπερ ἀποφάσεις ἀνευ ὀνόματος καὶ ὄνματος δόξαν ἂν εἶναι. οὐκ αἰεὶ δὲ αἰ γὰρ ἀληθεύειν ἀνάγκη ἢ ψεύδεσθαι τὴν ἀπόφασιν, ὁ δ' εἰκὼν οὐκ ἀνθρώπου οὐδὲν μᾶλλον τοῦ εἰπόντος ἀνθρώπου ἀλλὰ καὶ ἦσαν — ἢ ἀλήθευε τι ἢ ἔψευσται, εἰάν μήτε προστεθῇ.

والقضايا التي موضوعها اسم غير محصل يوجد حال البسيطة منها والمعدولات متلازمة كحال البسيطة مع المعدولة في القضايا التي موضوعها اسم محصل . وذلك أن قولنا : كل لا إنسان يوجد لا عادلا ، وهي الموجبة المعدولة في هذا الجلس ، تدل على ما يدل عليه قولنا : ليس يوجد شيء مما هو لا إنسان عادلا ، وهي السالبة البسيطة .

وليس بين هذا الصنف من القضايا ، أعنى التي موضوعها اسم غير محصل ، وبين الصنف من القضايا التي موضوعها اسم محصل تلازم ولا تقابل .

١ — اسم : + غير كُتبت فوق السطر في د

٣ — الموجبة المعدولة : المعدولة الموجبة ف // المعدولة : المعدولة د

— ت. ح. ١٨٥ ب ٢٣ — ١٨٦ أ : « فأما المتعاقبة من قبل الأسماء والكلم غير المحصلة — ومثال ذلك في قولنا : « لا إنسان » أو « لا عادل » فإنه يظن بها أنها بمنزلة السلب من غير اسم ، أو من غير كلمة ، وليست كذلك . وذلك أنه واجب ضرورة في السلب أن يصدق أو يكذب . ومن قال : « لا إنسان » فليس هو آخرى بأن يكون قد صدق أو قد كذب بمن قال : « إنسان » ما لم يضاف إلى قوله شيئا ، بل هو دونه في ذلك » .

قارن ص ١٧ — ١٨ ، ولا سيما هامش ١ ، ص ١٧ ، فيما سبق

من : لن ، في شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ١٣٧ ، سطر ٣٦ . ولكن القراءة واضحة في خطوط الأورفانور .

شرح الفارابي ، ص ١٣٨ : « يريد أن التي تتقابل من قبل الأسماء والكلم غير المحصلة المفردة ، مثل قولنا : لا إنسان ، ولا عادل . فإن قولنا : لا إنسان ، يتقابل قولنا : إنسان . وقولنا : لا عادل ، يتقابل قولنا : عادل . وليس هذا التقابل هو تقابل الأفعال ، بل مقابلة شيء مفرد لشيء مفرد . وهو شبهه بمقابلة البياض للسواد ، ومقابلة المدم للكلب ، لا مقابلة قول لقول . . . لأن الاسم غير المحصل ليس بمنزلة قول سالب . وذلك أنه واجب ضرورة في كل سالب أن يصدق أو يكذب . ومن قال : لا إنسان ، فليس هو آخرى بأن يكون قد صدق أو كذب . لمن قال : إنسان ما ، لم يضاف إلى قوله شيئا ، بل هو دونه في ذلك . . . » .

وإذا تبدل ترتيب اسم المفعول أو الموضوع أو الكلمة الرابطة في القضايا الثلاثية، أو اسم الموضوع أو المفعول، أو الكلمة، في الثنائية، بأن يقدم منها ما شأنه أن يؤول به أخيرا، أو أن يؤول أولا بما شأنه منها أن يؤول به ثانيا، أو يؤول متأخرا بما شأنه منها أن يؤول به متقدما، وبالجملية: أن يغير ترتيبها، ويبقى المفعول فيها محمولا والموضوع موضوعا، فإن القضية تبقى واحدة بعينها محفوفة الصدق، إن كانت صادقة، أو الكذب، إن كانت كاذبة. ومثال ذلك قولنا: يوجد الإنسان عدلا، يوجد عدلا الإنسان، فإن هذه القضية هي واحدة بعينها. وكذلك قولنا: زيد قام، وقام زيد^(١).

١ — القضايا: سقطت من د

٣ — شأنه: + منها د // أو أن: أو ف

// أخيرا: + يؤول به: سقطت من د لتكرار كلتي يؤول به

(١) أرسطو، ١٠، ٢٠، ١ — ٢: μετατιθέμενα δὲ τὰ ὀνόματα καὶ τὰ ἰήματα ταῦτον σημαίνει, ὅσον ἔστι λευκὸς ἄνθρωπος, ἔστιν ἄνθρωπος λευκός.

— ت. ع. ١٨٦ | ٨ — ٩: «والأسماء والكلام، إذا بدلت أما كتبها، فدلالتها تبقى محال واحدة بعينها». ومثال ذلك: «يوجد إنسان عدلا» «يوجد عدلا إنسان».

لاستأنف تجد في الأصل اليوناني كلمة أبيض، ولكنها تجد في الترجمة: عدلا.

الفارابي، كتاب العبارة، بتحقيق محمد سليم سالم، ص ٢٩ — ٣٠: «وإذا بدل ترتيب أجزء القضية في القول، تقدم الموضوع وأخر المفعول، أو قدم المفعول وأخر الموضوع، بعد أن يبقى الموضوع موضوعا والمفعول محمولا، لم تتبدل القضية فتعبر غير الأولى، ولا أيها يكون ذلك فكدها». مثل قولنا: «زيد قام» «قام زيد» «إلى العكس أو القلب أن يصير الموضوع محمولا والمفعول موضوعا، فإن قولنا: «زيد قام» «قام زيد» ليس بقلب ولا عكس. «إلى القلب والعكس أن يقال: «زيد قائم» «والقائم زيد» «ويقال: «زيد قائم» «القائم زيد» «إلى القلب» «كأهل» «أهل» «من كتاب العبارة» «تحقيق محمد سليم سالم» ص ٢٩: «إنما قال: «العكس أو القلب» لما أراد أن يظهر بالعبارة التي تعبرها. فلما لم يكن ليجمعها اسم، أخذ نومه حوشه. وهذا يفعله كثير أيضا لا اسم له بنفسه، وليست هناك

فإنه لو لم تكن القضايا التي لا تختلف إلا في ترتيب أجزائها من التقدم والتأخر قضية واحدة، للزم أن يكون لقضية واحدة أكثر من سلب واحد . وقد تبين أنه ليس للوجوب الواحد إلا سلب واحد^(١) .

« أرى » للتغير ، كما أنه قوم ، لتمامه بالإضافة إلى ما قاله في كتاب القياس . وذلك أنه قال هناك — لما قصد أن يحرثا بمسألة كل واحد منهما — إن التمسك هو ما صار فيه الموصول موضوعا ، والموضوع محولا وبين الصدق والكيفية ، والقلب ما لم يبق الصدق بعد ذلك . وهو هنا إنما أخذها عوضا عن الجلس لما أراد أن يفهمنا الطبيعة التي معها لما لم يكن للجلس اسم » .
ابن سينا ، هيون الحكمة ، ص ٥٥ : « التمسك : يصير الموضوع محولا ، والموصول موضوعا مع بقاء الإيجاب والسلب والصدق كل حاله » .
قارن : ابن حينا ، النبلاء ٢٧٤ .

شرح الفارابي ، ص ١٤٠ : « ينبغي أن يشترط في هذا أن يبق الموضوع موضوعا والموصول محولا ... » .

ابن سينا ، النبالة ، ص ٩٤ : « وأعلم أنه وإن كانت أجراء القضايا قصد توال من أمانتها في بعض الأوقات فلا تؤثر في المعنى على حسب التعارف ، فإن لكل جزء منها مكانا طبيعيا . أما السور فقد يدل مكانه ، فيقال : الناس أحياء كلهم ، أو طرا ، فيؤثر السور ويترك بينه وبين الموضوع ، وإنما مكانه الطبيعي هو مجاورة الموضوع . وكذلك الزاوية ، قد يدل موضعها الذي لها ، فيقال : قارة ، يوجد الإنسان عادلا ، وقارة ، الإنسان يوجد عادلا ، وقارة ، الإنسان عادلا يوجد عادلا ، وإنما مكانها الطبيعي مجاورة الموصول ، بل قد يدل وطبع الموصول والموضوع . ولكن التفريق بين السور وبين حرف السلب مما لا يجوز » .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠٢ — ٢٠٤ : τοῦ αὐτοῦ ἐστὶ τοῦτο μὴ γὰρ μὴ τοῦτο ἐστὶ πλείους ἔσονται ἀποφάσεις. ἀλλ' ὁδῶσιντο ὅτι μία μὴ .
ص ١٨٦ — ١٨٩ : « لأن الأمر إن لم يكن كذلك ، وجب أن يكون الحق واحد بهما سلب أكثر من واحدة . غير أنه قد بينا أن الإيجاب الواحد إنما له سلب واحد » .

يجهل في طبعة بولاك : « تمكن » ولكن القراءة الموجد في شرح الفارابي وفي طبعة بدوى : « يكن » هي الصحيحة . وليس هناك لفظ في مخطوط الأورطانون .

شرح الفارابي ، ص ١٤١ : « ينبغي : إن لم تكن دلالة الإيجابين معهما دلالة واحدة ، وصارا مختلفي الدلالة من أن يكون ذلك لكل واحد من ذلك سلبا . وذلك غير ممكن . لأن كل إيجاب لله سلب واحد ، لا سلبان » .

من أن يكون ذلك : هذه هي القراءة التي يجهلها في طبعة مكوكش ومارو ، لكن السبيل للقضى : وجب من ذلك أن يكون .

وذلك أنه إن لم يكن قولنا : يوجد الإنسان عدلا ، وقولنا : يوجد عدلا الإنسان ، قضية واحدة ، بل قضيتين مختلفتي المعنى ، وكان سلب قولنا : يوجد الإنسان عدلا ، قولنا : ليس يوجد الإنسان عدلا ، وسلب قولنا : يوجد عدلا الإنسان ، ليس يوجد عدلا الإنسان ، وكان قولنا أيضا : ليس يوجد عدلا الإنسان ، يبين أنه سلب لقولنا : يوجد الإنسان عدلا ، لزم أن يوجد لقولنا : يوجد الإنسان عدلا ، سلبان : أحدهما قولنا : ليس يوجد الإنسان عدلا ، والآخر : ليس يوجد عدلا الإنسان ، وهو سلب القضية التي وضعنا أنها مغايرة في المعنى لقولنا : يوجد الإنسان عدلا ، وهو قولنا : يوجد عدلا الإنسان^(١) .

• — أنه : لأنه د // ثم : لزم ف

٧ — سلب : السلب د

٨ — (عدلا) الإنسان : + فإنه أمرف أن هذين السلبين هو سلب واحد د ، ف : + من أن هاتين المرجبتين موجبة واحدة د

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠ ب ٤ — ١٠ : τοῦ μὲν γὰρ ἔστι λευκὸς ἄνθρωπος : ١٠ — ١٠ : ἀποφασίς τὸ οὐκ ἔστι λευκὸς ἄνθρωπος· τοῦ δὲ ἔστιν ἄνθρωπος λευκός , εἰ μὴ ἡ αὐτὴ ἔστι τῇ ἔστι λευκὸς ἄνθρωπος , ἔστι ἀποφασίς ἥτοι τὸ οὐκ ἔστιν οὐκ ἄνθρωπος λευκός , ἡ τὸ οὐκ ἔστιν ἄνθρωπος λευκός . ἀλλ' ἡ ἑτέρα μὲν ἔστιν ἀποφασίς τοῦ ἔστιν οὐκ ἄνθρωπος λευκός , ἡ ἑτέρα δὲ τοῦ ἔστι λευκὸς ἄνθρωπος , ὥστε ἔσσονται δύο μῖδες .

— ت . ح . ١٠ — ١١ — ١٠ : « ذلك أن سلب قولنا : « يوجد إنسان عدلا » هو قولنا : « ليس يوجد إنسان عدلا » .

فأما سلب قولنا : « يوجد عدلا إنسان » — إن لم يكن هذا القول وقولنا : « يوجد إنسان عدلا » واحدا بعبارة — فهو : إما قولنا : « لا يوجد عدلا لا إنسان » ، وإما قولنا : « لا يوجد عدلا إنسان » . لكن الأول منها هو سلب قولنا : « يوجد عدلا لا إنسان » والثاني سلب قولنا : « يوجد إنسان عدلا » ، فيكون قد صار لإيجاب واحد سلبان .

سلبان : في خطوط الأروطافون ، وفي طيبة بولاك نجد « سلبين » ، وهذا خطأ نحوي . لاحظ أننا نجد « أبيض » λευκός في الأصل اليوناني ، ولكننا نجد « عدلا » في الترجمة العربية .

لقد بان أن الأسماء والكلم التي هي أجزاء القضايا ، متى غير ترتيبها في القول عن العادة الجارية في ذلك اللسان ، أعني من الترتيب الذي هو الأفصح ، وبقي المحمول محمولا ، والموضوع موضوعا ، أنها تبقى تلك القضية بعينها .

٣ — موضوعا سقطت من ف // انها : انها ه

== شرح الفارابي ، ص ١٤١ : « فيكون قد صار لإيجاب واحد سلبان متناقضان له . وذلك محال . فإذا قلنا : يوجد إنسان عدلا ، وقلنا : يوجد عدلا إنسان ، دلالتاهما دلالة واحدة . فذلك صار المتناقض لكل واحد منهما متناقضا للآخر » .

انظر تعليق Edghill على هذا الموضع ، عامش ٣ :

Aristotle really begs the question here, when he states that 'white is not man' is the denial of 'man is white'. Pacius explains that 'man is not white' and 'man is white' are in exactly the same relation each to each as 'white is not man' and 'man is white', and that therefore 'white is not man' and 'man is not white' are identical. This seems fair, but is in itself sufficient to prove the point at issue at once. The argument of the whole, therefore, is unnecessarily complicated.

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠ ب ١٠ — ١٢ : οτι μὲν οὖν μετατιθεμένου τοῦ ὀνόματος καὶ τοῦ ᾧματος ἢ αὐτῇ γίνεται κατάφασις καὶ ἀπόφασις, ὁμῶς .

== ت . ع . ١٨٦ | ١٥ — ١٦ : « فقد بان أن الأسماء والكلم إذا بدلت أما كتبها كان

الإيجاب أو السلب واحدا به » .

أو (السلب) : هذه القراءة واضحة جدا في مخطوط الأورفانوس ، ولكن القراءة الموجودة في طبعة بدري وشرح الفارابي ، تتحقق كوتش وباردة ص ١٤٠ ، سطر ٢٧ ، هي « و » ، ويقابلها في الأصل اليوناني καὶ .

شرح الفارابي ، ص ١٤١ : « فقد بان أن الأسماء والكلم ، إذا بدلت أما كتبها التي جرت العادة في الأكثر أن ترتب فيها ، فإن كان ذلك إيجابين ، كانت دلالتهما واحدة . وإن كانت سلبا كانت دلالتهما واحدة بعينها . وهذا هو ليس يخص الثلاثة ، بل ويريد هذا في الثنائية ، كقولنا : زيد قائم ، وقام زيد . غير أن احتفاء الأمر في الثلاثة من هذه أكثر » .

وإذا أُوجب اسم واحد لأسماء كثيرة ، أو أُوجبت أسماء كثيرة لاسم واحد ، أو سُلِب اسم واحد عن أسماء كثيرة ، أو سُلِبَت أسماء كثيرة عن اسم واحد ، فليس يكون ذلك الإيجاب إيجاباً واحداً ، ولا ذلك السلب سلباً واحداً .

كما أنه إذا أُوجب اسم واحد لاسم واحد ، وسُلِب عنه ، لا يكون إيجاباً واحداً ، ولا سلباً واحداً ، ما لم يكن المعنى الذى يدل ذلك اللفظ الواحد عليه واحداً ، على ما قيل فيما سلف . إلا أن تكون تلك الأسماء الكثيرة تدل على معنى واحد . وذلك إما أن تكون تلك الأسماء الكثيرة مترادفة وهى التى يدل كل واحد منها على معنى واحد ، أو يكون ما تدل عليه الأسماء الكثيرة أجزاء مد أو رسم لشيء واحد ، مثل قولنا : الإنسان حيوان ، والإنسان ناطق . فإن المجتمع من هذين المحمولين هو أحد الإنسان ، وذلك أن الإنسان حيوان ناطق . وكذلك إن كان أيضاً رسماً له ، مثل قولنا : الإنسان حيوان ، والإنسان ذو رجلين . فإن المجتمع هو رسم للإنسان ، وهو أنه حيوان ذو رجلين . ولفظ الإنسان يدل دلالة مجمة على ما يدل عليه كل واحد من هذين القولين مضافاً^(١) . فاما إن كانت المحمولات الكثيرة ليس المجتمع

١ — أو أُوجبت أسماء كثيرة : سقطت من د

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢٠ ب ١٢ — ١٨ : τὸ δὲ ἐν πολλῶν ἢ πολλὰ καθ' ἑνὸς καταφάναι ἢ ἀποφάναι , ἐὰν μὴ ἐν τῇ τὸ ἐκ τῶν πολλῶν δηλοῦ-
μενον , οὐκ ἔστι καταφάνις μίαι οὐδὲ ἀποφάνις . λέγω δὲ ἐν οὐκ ἔαν
ὄνομα ἐν τῇ καίμενον , μὴ τῇ δὲ ἐν τῇ ἐξ ἐκείνων , οἷον ὁ ἀνθρώπος ἴσως
ἔστι καὶ ἔφρον καὶ δίκουν καὶ ἡμερον , ἀλλὰ καὶ ἐν τῇ γίνεται ἐκ τούτων
ث . ع . ١٨٦ — ٢٠ : « فاما إيجاب واحد لكثير ، أو كثير لواحد ، أو سلبه من »

مى لم يكن ما يدل عليه من التكثير معنى واحداً ، فليس يكون إيجاباً واحداً ، أو سلباً واحداً ، وأخى
يقول : « واحد » ليس معنى كان الاسم الموضح واحداً ، ولم يكن المقوم الذى من ذلك معنى واحداً ،
مثلاً قولنا : « الإنسان » مثلاً « مى » ، « ذو رجلين » « آس » ، فإن المقوم المجتمع من هذه معنى واحد
أيضاً .

وكذلك إن كانت موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد ، فليس ذلك إيجاباً واحداً ، ولا سلباً واحداً . ومثال ذلك : حملنا على الإنسان أنه أبيض ، وأنه يمشى . فإن هذين إذا حملا مجموعين على الإنسان ، فقبل : الإنسان أبيض يمشى ، لم يدل على معنى واحد إلا بالعرض .

والحال في هذه كالحال في المحمول الذى هو لفظ مشترك يدل على أكثر من معنى واحد إذا حمل على موضوع واحد ، أو كالموضوع الذى هو لفظ مشترك إذا حمل عليه محمول واحد يدل على معنى واحد ، أعنى أنه كما أن القضية التى المحمول لها لفظ مشترك ليست قضية واحدة ، ولا القضية التى فيها الموضوع بهذه الصفة قضية واحدة ، كذلك الحال فى القضية التى يوجب فيها معان كثيرة بأسماء متباينة لموضوع واحد ، أو التى يوجب فيها محمول واحد لموضوعات كثيرة يدل عليها بأسماء متباينة ، إذا لم يكن المجتمع من تلك المحمولات أو الموضوعات الكثيرة معنى واحداً .

٥ — فى هذه كالحال : سقطت من د

٧ — محمول واحد : + ليس د

٨ — المحمول : سقطت من د // ولا القضية : رالا د

١٢ — واحداً : واحد د

(١) أرسطو ١١ ، ٢٠ ب ١٨ — ٢٢ : ἐκ δὲ τοῦ λευκοῦ καὶ τοῦ ἀνθρώπου : ٢٢ καὶ τοῦ βαρῦς οὐχ ἔν . ὥστε οὐτ' ἂν ἔν τι κατὰ τούτων καταφάσις τις μία καταφάσις , ἀλλὰ φωνή μὲν μία καταφάσις δὲ πολλαί , οὐτε ἂν καθ' ἑνὸς ταῦτα , ἀλλ' ὁμοίως πολλαί .

— ت . ج . ٥ . ١٨٦ | ٢٠ — ١٨٦ ب ٢ : « فأما المجتمع من قولنا : « أبيض » وقولنا : « إنسان » وقولنا : « يمشى » فليس هو معنى واحداً . فليس يجب إذاً أن أوجب موجب لمادة شيئاً واحداً ، أن يكون القول إيجاباً واحداً ، لكن اللفظ حينئذ يكون واحداً ، فأما الإيجاب فكثير . ولا إن أوجبها لشيء واحد ، كان الإيجاب واحداً ، بل كثيراً على ذلك المثال . »

والقضايا التي محمولها أو موضوعها اسم مشترك ، لما كانت قضايا كثيرة ، لم يكن ينبغي أن يكون السؤال الجدل هنا مسؤالا واحدا ، ولا الجواب الجدل جوابا واحدا ، وإن كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك الموضوع يصدق عليها المحمول الواحد ، أو كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك

١ — لما : ما د

٣ — وإن : إن ل

٤ — عليها : عليه د // المعاني : سقطت من د

لأما (الإيجاب) : وأما ، في شرح الفارابي ، ص ١٤٤ ، سطر ١٠ . لشيء واحد ، الشيء واحدا ، في طبعة يدري ، ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورفانون .

ابن سينا ، المبارة ، ص ٩٧ : « وأما إذا كانت المعاني متباينة ، لا تجتمع طبيعة واحدة كالإنسان الأبيض المشاء ، فإذا قلت : زيد إنسان أبيض مشاء ، فما حملت عليه معنى واحدا . فإن هذه الثلاثة أمور لا يتقيد في الطبع بعضها ببعض حتى تفقد طبيعة واحدة ، ولذلك فإن القضية لا تكون واحدة . فهذا هو ما يقال ، ولكن لا أضاف في أمثال هذه مضايقة كثيرة الية . فاني أجوز أن يجعل هذا قضية واحدة حتى يكون زيد الشيء الذي هو موصوف باجتماع هذه فيه ، ولي أن أضع لذلك اسما واحدا من حيث هو جملة ، فيكون حل ذلك الاسم ، ولنتكن الجيم مثلا تدل على مجموع هذه... » .

شرح الفارابي ، ص ١٤٤ : « معنى بقولنا : إنسان أبيض ماش ، ذكر أنه ليس بواحد . وأنه إن أوجب موجب لهذه الأشياء واحدا ، لم يكن القول إيجابا واحدا . لكن اللفظ حيث لا يكون واحدا . فأما الإيجاب فكثير ، ولا إن أوجب موجب هذه لشيء واحد ، كان الإيجاب واحدا ، بل كثيرا على ذلك المثال . »

وقفا قاله شك ما ، وذلك أن قولنا : إنسان أبيض ماش ، ليس هو في التباين مثل قولنا : إنسان أبيض وماش . ولكن لفظ مجتبع من أجزاء فيد بعضها ببعض . والناس يستعملون المجتبع من هذه مقبلا بعضه ببعض كشيء واحد .

وقد قال هو أنه ليس ذلك معنى واحدا . وإن المجتبع من قولنا : هي ذر جليلين آفس ، معنى واحد . لكن ينبغي أن يعتقد في مثل قولنا : هي ذر جليلين آفس ، أنه واحد بالذات . ولي مثل قولنا : إنسان أبيض ماش ، أنه واحد بالعرض . »

المحمول يصدق على الموضوع الواحد ، إذ كانت المعاني الكثيرة هي المحمول ، أو كان لفظ المحمول والموضوع يدل كل واحد منهما على معان كثيرة ، إلا أن جميع المعاني التي يدل عليها لفظ المحمول صادقة على جميع المعاني التي يدل عليها لفظ الموضوع ، على ما تبين في كتاب الجدل^(١) .

١ — فوق كلمة الواحد في مخطوط ليدن توجد علامة تدل على أن الكلمات المكتوبة في الهامش

إلى اليسار قد سقطت من ذلك الموضع . ولكن هذه الألفاظ الموجودة في الهامش إلى

اليسار في مخطوط ل لا يمكن قراءتها . // إذ : أو ل

// إذ كانت المعاني الكثيرة هي المحمول : سقطت من ل

٢ — كان : كما د // واحد : سقطت من ف

٢ — ٣ — يدل كل واحد منهما ... التي يدل : سقطت من د

٣ — المعاني ، + كثيرة إلا أن جميع المعاني د // يدل : سقطت من د

٤ — لفظ الموضوع على ما : سقطت من د // تبين : يتبين ل

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢٠ ب ٢٢ — ٢٦ : εἰ οὖν ἡ ἐρώτησις ἡ διαλεκτική ، ٢٦

ἀποκρίσεως ἐστὶν αἵτησις ، ἡ τῆς προτάσεως ἡ θατέρου μέρους τῆς ἀντιφάσεως ، ἡ δὲ πρότασις ἀντιφάσεως μίᾳς μόριον ، οὐκ ἔν ἐν ἀπόκρισις μία πρὸς ταῦτα οὐδὲ γὰρ ἡ ἐρώτησις μία ، οὐδ' ἔν ἡ ἀληθείᾳ . εἴρηται δὲ ἐν τοῖς Τοπικοῖς περὶ αὐτῶν .

= ت . ج . - ١٨٦ ب ٢ — ٦ : « فليسا كان السؤال المنطق يقتضى جوابا : إما المقدمة ،

وإما بالجزء الآخر من المناقضة . وكانت المقدمة جزءا من مناقضة واحدة ، فليس يجب أن يكون الجواب من هذه واحدا . إذ كان السؤال أيضا ليس بواحد ، ولو كان حقا .

وقد تكلمنا في هذه في كتابنا « في المواضع » .

جزءا : جزءا ما : في طهمة بدوى . ولا أثر الكلمة : ما : في مخطوط الأورفانون .

كتب فوق كلمة المواضع في مخطوط الأورفانون : معنى كتاب طوييقا .

راجع : أرسطو ، الجدل ، ٨ ، ٤٧ ، ١٦٠ ، ١٨ وما بعده .

أرسطو ، السفسطة ، ٦ ، ١٦٩ ، ١٦٠ ب ٢٦ : ابن رشد : تلخيص السفسطة ، ص ٢٨ ، ٤٥٥ ، أرسطو ،

السفسطة ، ١٧ ، ١٧٥ ب ٣٩ وما بعده : ابن رشد : تلخيص السفسطة ، ص ١١٩ ، ٤١٥ ، أرسطو ،

السفسطة ، ٣٠ ، ١٨١ ، ٣٦ ب ٣٦ وما بعده : ابن رشد : تلخيص السفسطة ، ص ١٦١ ، ١٨٠ ، ١٨٠ .

فإن المحيَّب على طريق الجدل ليس عليه أن يصلح على السائل سؤاله بأن يفهمه تلك المعاني التي يقال عليها ذلك الاسم المشترك ، إذ كان المحيَّب والسائل في مرتبة واحدة من معرفة الشيء الذي فيه يتناظران . وإنما قصد السائل على طريق الجدل أن يتسلم من المحيَّب أحد جزئي النقيض الذي يريد أن يضعه مقدمة يبطل بها وضع المحيَّب . فتمى سأل السائل المحيَّب في الجدل بالمقدمة المشتركة اللفظ ، فسلم له المحيَّب أحد جزئي النقيض ، فوضع السائل من أحد تلك المعاني مقدمة

٢ — يفهمه : سقطت من د // عليها : عليها ه
٥ — السائل : سقطت من ف ٦ — فسلم : فسلم د

— ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٧ — ٩٨ : « ولما كان السؤال الجدل ، كما ستعلمه ، ليس هو كل سؤال ، فإن السؤال من ماهية الشيء وكيفية سؤال يعلم ليس سؤال طلب الإكزام ، بل السؤال المتعلق هو التسليم به مقدمات تتجتمع لتنتج خلافا ما ينصره المحيَّب ، فيكون الجواب عنه إما تسليم ما يطلبه أو تسليم نقيضه ضرورة ، ولا يكون للمحيَّب محيص منها . وإذا لم تكن المسألة بقضية واحدة في الحقيقة لم تقتض جوابا واحدا . فإن من ذلك ما لا يمكن أن يجاب فيه بالإيجاب ولا سلب » .

شرح القاراني ، ص ١٤٥ : « وإنما قال هذا لأن السؤال الجدل هو سؤال يجتمع فيه جزءا النقيض ما فيقال : هل كل لذة خير ، أو ليس كل لذة خيرا ، ويكون قصد السائل من جزئي المناقضة أحدهما . لأنه لا يمكن أن يستعمل أيهما اتفق جزء قياسه الذي يؤلفه وضع المحيَّب . وإنما يستعمل أحدهما . والذي قصده منهما أن يتسلمه من المحيَّب لاستعمله جزء قياسه فهو المقدمة . لأنه هو المبدء وحده دون نقيضه ليجهله جزء قياس . إلا أنه يحير المحيَّب بسؤاله ليكون جواب المحيَّب ، بعد أن يروى أيهما هو الأقبح له ، في أن لا يبطل وضعه إذا سلمه ، فيفوض إلى المحيَّب أنه يسلم ما يقطن أن السائل لا يقطع به ، وما يرى أن وضعه يسلم بتسليمه ، فيسلمه حينئذ . فذلك جعل بجزئي المناقضة لا بأحدهما . فذلك صار السؤال الجدل يقتضي جوابا . إما بالجسز الذي يقصد السائل تسليمه من المحيَّب لاستعمله قياسه الذي يبطل به على المحيَّب وضعه وهو المقدمة ، وإما بالجزء الأخير من المناقضة الذي ليس قصد المحيَّب أن يتسلمه » .

المرجع نفسه ، ص ١٤٧ : « والسؤال الجدل ليس يقصد به استظهار ما عند المحيَّب في ذلك لعدم المحيَّب ، ويعلم السائل ... » .

يروم أن ينتج منها ما قصد إبطاله على المحيب ، كان المحيب حينئذ أن يقول :
لم أسلم هذا المعنى ، وإنما الذى سألت معنى كذا وكذا . فلا ينتفع السائل
حينئذ بتسليم المحيب له أحد جزئى التقيض^(١) .

وأما السؤال على طريق التعليم فقد يكون بالاسم المشترك ، لأن على المعلم أن
يصلح السؤال بتفصيل ما يدل ذلك الاسم المشترك عليه . ولذلك لم يكن هذا
السؤال سؤالاً جدلياً ، لأن هذا النوع من السؤال قد يقتضى تفصيل ما يدل عليه
الاسم المشترك ، مثل أن يسأل سائل : ما هو العين ؟ فإن المحيب له يقول :
إنه يدل على معان شتى : على الجارحة ، وعلى عين الماء ، وعين الشمس ،
وغير ذلك .

وأما السؤال الجدلى فلما كان إنما يسأل السائل فيه بجزئى التقيض ، ليس له
أحدهما ، مثل أن يسأل : هل كذا كذا ، أو ليس بكذا ؟ فقد ينبغى أن يكون

١ — كان : ان د

د — يدل : + عليه د // لم يكن : لا يكون د

(١) شرح الفارابى ، ص ١٤٦ — ١٤٧ : « وليس على المحيب أن يصلح سؤال السائل ، بل
على السائل أن يصلح سؤاله ثم يسأل . وإنما على المحيب الجدلى أن يقبل السؤال الذى على السائل
تصحيحه . وليس عليه أن يصحح سؤال السائل ، لأنه ليس يقصد بمجوابه تعليم السائل ... وإنما يلزم
المحيب أن لا يقبل السؤال الفاسد فى المسائل العلمية » .

(٢) شرح الفارابى ، ص ١٤٧ : « وكذلك متى سألت المعلم باسم مشترك ، فعل المعلم أن يقبل
السؤال ويصلحه على السائل ويصلحه » .

السؤال محدودا ، ليكون الجواب الذى يقع عليه محدودا . وذلك إنما يكون بالاسم المتواطئ^(١) .

ولما كانت المحمولات الكثيرة التى تحمل على موضوع واحد توجد بأربعة احوال :

إما محمولات إذا أفردت صدقت ، وإذا جمعت صدقت ، وكان المجتمع منها محمولا واحدا ، وهو الذى قلنا إن المجتمع منها يكون قضية واحدة .
وإما محمولات إذا أفردت صدقت ، وإذا جمعت صدقت ، إلا أن المجتمع منها ليس يكون محمولا واحدا إلا بالمرض .

وإما محمولات إذا أفردت صدقت ، وإذا جمعت كان الكلام هذرا وفضلا .

وإما محمولات إذا أفردت صدقت ، وإذا جمعت كذبت .

١ — يكون : + إذا كان السؤال ف ٢ — بالاسم : بالآلا د

(١) أرسطو ، ١١١ ، ٢٠ ب ٢٦ — ٣٠ : ἀμα δὲ διήλυν ὅτι οὐδὲ τὸ τί ἐστιν : ἐρωτήσεις ἐστι διαλεκτικῆ· δεῖ γὰρ δεδῶσθαι ἐκ τῆς ἐρωτήσεως ἐλῆσθαι διότερον βούλεται τῆς ἀντιφάσεως μῶριον ἀποφύνασθαι· ἀλλὰ δεῖ τὸν ἐρωτῶντα προσδιορίσαι πότερον τόδε ἐστὶν ὁ ἀνθρώπος ἢ οὐ τοῦτο .

ت ٥٠ . ١٨٦ — ١٠٠ : « ومع ذلك ، فإنه من البين أن السؤال من شيء : ماهو ؟ ليس سؤالا منطقيا . وذلك أنه يجب أن يكون قد أعطى في السؤال المطلق أن يختار المسئول أحد جزئى المتالفة — أيما شاء — حتى يحكم به . فقد ينبغي أن يكون السائل يجرى في تجديد السؤال هذا المجرى حتى يقول : هل الإنسان كذا ، أو ليس هو كذا ؟ » .

ابن سينا ، العبارة ص ٩٨ : « فليجب إذا سئله السائل بين طرفى النقيض ، وأقره أن يجيب بأحدهما ، أن يلزم السائل تحرير المسألة وتقريرها وتوسيدها » .

فقد يلغى أن نعطي القانون الذى به تبين هذه المحمولات بعضها من بعض ، بعد أن يتبين أنه ليس واجبا أن يكون ما يصدق مفردا يصدق مجوعا ، من غير أن ينطوى فى ذلك كذب ولا فضل ^(١) ، فنقول :

إنه ليس يلزم أن تكون جميع المحمولات التى تصدق فرادى تصدق مجوعة من غير أن يكون الكلام هذرا وفضلا ، وذلك بين من قبل المواد .

ومما يلحق هذا الموضع ، إن سلمناه ، من الشناعة : أما من قبل المواد فإنه قد يصدق على زيد أنه طيب ، ويصدق عليه أنه بصير ، أى حاذق ، وليس يلزم أن يصدق عليه الأمران جميعا ، حتى نقول : إنه طيب بصير ^(٢) .

١ — تبين : تبين د : تبين ف

٢ — ف : سقطت من د

٦ — الموضع : الوضع ف // من : سقطت من د

٧ — طيب : طيب د ٨ — طيب : طيب د

(١) ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٩ — ١٠٠ : « ثم طلبوا القانون لهذا فقالوا : إن الأشياء التى مرض بعضها أن يحمل على بعض ، لأنها قد تجتمع فى موضوع واحد كالطبيب والبصير والأبيض وجميع ما ليس بمضه كالصورة ومضه كالمادة ، أو الأشياء التى ليس حال اجتماعها كما يكون من حال اجتماع الصورتين فى مادة واحدة ، بل هى موارض متباينة ، مثل ما مرض للطبيب فى المثال أن صار أبيض ، ولأن بعض أن صار طبيبا ، فإنها لا تصير معنى واحدا ، وذلك لأن معنى أنه طيب ليس معنى أنه أبيض ، بل مرض له أنه أبيض » .

(٢) أرسطو ، ١١ ٢٠٤ ب ٣١ — ٣٦ : Ἐπεὶ δὲ τὰ μὲν κατηγορεῖται συντιθέμενα , ὥς ἐν τῷ πᾶσι κατηγορήματα τῶν χωρὶς κατηγορουμένων , τὰ δ' οὐ , τίς τι διαίρεσις ; κατὰ γὰρ τοῦ ἀνθρώπου ἀληθὲς εἶπαι καὶ χωρὶς ζῶον καὶ χωρὶς δίπουν , ταῦτα ὥς ἐν , καὶ ἀνθρώπον καὶ λευκόν , καὶ ταῦθ' ὥς ἐν . ἀλλ' οὐχί , εἰ σκυτεὺς καὶ ἀγαθός , καὶ σκυτεὺς ἀγαθός . — ت ٥٠ . ١٨٦ ب ١٠ — ١١٦ : « وما كانت الأشياء التى تحمل فرادى ، بعضها تحمل إذا جمعت حتى يكون المحمول كله واحدا ، وبعضها ليس كذلك ، فينبغى أن نحيز بالفرق فى ذلك ، فإن —

وأما الشناعة التي تلحق من قال إن كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعا من غير أن يلحق القول هذر ، فأحدها : إنه إن كان قولنا في زيد إنه إنسان حقا ، وإنه أبيض حقا ، فيجب أن يكون القول بمجموعها حقا ، أعني أن يكون زيد إنسانا أبيض .

٣ — مجموعها : بإجماعها ف

إنسانا من الناس قد يصدق القول عليه فرادى بأنه حي ، وبأنه ذر رطبين ، ويصدق أيضا أن يقال عليه هذان كشيء واحد . وقد يصدق القول عليه بأنه إنسان ، وبأنه أبيض . ويصدق أيضا أن يقال عليه هذان كشيء واحد . وليس متى كان القول عليه بأنه بصير حقا ، والقول عليه بأنه طيب حقا ، فواجب أن يكون طبيبا بصيرا .

الأشياء ، الأسماء ، في شرح الفارابي ، ص ١٤٥ ، سطر ٨ .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٩ : « وأما مثال ما يصدق فرادى ولا يصدق جملة فقد قالوا إن بعضه يكذب حراحا ، مثل أنت يكون إنسان من الناس طبيبا دون الوسط ، ويكون فارها في الخطاطة ، أو بصيرا بالعين ، فيصح أن يقال : إن زيدا طيب ، ويصح أن يقال : إن زيدا فاره ، ولا يصح أن يقال : إن زيدا طيب فاره ، بأن يؤخذ الكل محولا واحدا . وكذلك لا يصح أن يقال : زيد طيب بصير ، فإن هذا يكون فتا إياه بأنه طيب فاره في الطب أو بصير فيه . »

ولكن ابن سينا ، العبارة ، ص ١٠١ وما بعدها ، يمارض ، ص ١١١ ، هذا الرأي الذي يمكن به المغالطون من تخليطات .

شرح الفارابي ، ص ١٤٨ : « والأشياء التي يحمل فرادى فتصدق ، ولا يكون كل واحد منها فضلا إذا حل وحده على حمله ، فإن كثيرا منها إذا قيد ببعضها ببعض صار كاذبا . وبعضها يصير فضلا من القول وهداياتا . وبعضها ليس يكون كذبا ولا فضلا ويصح التقييد . ولكن لا يكون المجتمع منها معنى واحدا . وبعضها إذا قيد ببعض لم يصح ولا واحد منها فضلا ولا كذبا . وليس يكون المجتمع منها كثيرا ، بل يكون المجتمع من جملة معنى واحدا . »

ابن المقفع ، تلخيص كتاب العبارة ، مخطوط بيروت ، ص ٦٩ — ٧٠ : « قال وأما ما تكلم به مفرقا ولا يستقيم الكلام به مجموعا فكسيمون [أما] الإسكاف الذي كان ردي العمل في صناعه ، وقد كان بلغ من الصلاح ما إن سوفراطيس الفيلسوف كان يكثر أن يجلس إليه ويحاليده . فلوقال قائل : كان سيمون إسكافا ، ثم قال : وكان سيمون صالحا ، كان كل واحد من هذين التسولين »

وإن كان حملنا عليه أيضا أنه إنسان أبيض ، وأنه أبيض ، حل أنهما
محمولان مفردان ، فقد يجب أنه يصدق عليه أنه إنسان أبيض^(١) .

٢ — محمولان مفردان : محمولات مفردات ف

== صحبهما جائزا . ولو جمعهما وقال : كان سيمون إسكافا صالحا ، لم يكن ذلك صحبهما ، لأنه < كان >
إسكافا رديئا . فليس سواء قول القائل : كان سيمون إسكافا وصالحا ، وقوله : < كان سيمون >
إسكافا صالحا . > فقوله : كان سيمون إسكافا وصالحا < كلفان > ، وقوله : < كان سيمون > إسكافا
صالحا كلمة واحدة .

(١) أرسطر ، ١١٤ ب ٢٠ ، ٣٦ — ٤٠ : εἰ γὰρ, ὅτι ἑκάτερον ἀληθές, εἶναι : δὲ καὶ τὸ συνάρμω, πολλὰ καὶ ἄτοπα ἔσται. κατὰ γὰρ τοῦ ἀνθρώπου
καὶ τὸ ἀνθρώπος ἀληθές καὶ τὸ λευκόν, ὥστε καὶ τὸ ἄπαν. πάλιν εἰ τὸ
λευκὸν αὐτό, καὶ τὸ ἄπαν, ὥστε ἔσται ἀνθρώπος λευκὸς λευκός, καὶ
τοῦτο εἰς ἄπειρον.

— ت . ح . ١٨٦ ب ١٦ — ٢٢ : « وذلك أنه إن كان لأن كل واحد من القولين حق ،
فقد يجب أن يكون مجموعهما حقا ، ثم من ذلك أشياء كثيرة شعبة . وذلك أن نقول حل إنسان من
الناس : إنه إنسان ، حق ، ونقولنا عليه : إنه أبيض ، حق ، فيجب أن يكون القول عليه بذلك كله صادقا
أيضا . فإن كان أيضا القول عليه بهذا وحده . أعني بأنه أبيض ، صادقا ، فيجب أن يكون القول
عليه بذلك أجمع صادقا أيضا حتى نقول عليه بأنه إنسان أبيض أبيض . ويرد ذلك بلا نهاية . »
(أبيض) حق : سقطت من طبعة يدوى .

صادقا : صادق ، في المخطوط في الموضعين ، ولكن هذا خطأ نحوي . وفي شرح الفارابي ، تحقيق
كوتش وماور ، ص ١٤٩ ، سطر ١٤ و ١٧ ، نجد « صادق » في الموضع الأول و « وصادقا »
في الموضع الثاني .

نقول : يقال ، في طبعة يدوى . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون .

أين صلتا ، العبارة ، ص ٩٩ : « وقالوا وإن بعضه يكون هذا إما بالقوة وإما بالفعل . أما
بالفعل فإن القائل ، إذا قال : زيد إنسان ، فصدق ، ثم قال : هو أبيض ، فصدق ، فإن كان يجب أن
يصدق جملة ما يصدق فرادى ، وجب أن يصدق أن زيدا إنسان أبيض . ولأن هذا يصدق ، والأبيض
يصدق ، وما صدق فرادى ، صدق جملة من غير هذا ، وجب أن يصدق من غير هذا ، فيقال :
إن زيدا إنسان أبيض أبيض ، وكذلك إلى غير النهاية . »

وكذلك إذا أخذنا هذا القول بمنزلة محمول واحد مفرد ، وأخذنا القول الأول بمنزلة محمول مفرد ، صدق عليه أنه إنسان أبيض ، إنسان أبيض أبيض ، من غير أن يكون في الكلام هذر ولا فضل ، وإن مر الأمر إلى غير نهاية . وذلك شليح .
وأيضاً فإنه إذا حملت عليه مفردات كثيرة ، لزم أن يصدق عليه جميع التراكيب التي تعرض من تلك المفردات ، أعني إذا ركب بعضها إلى بعض ، وهي غير متناهية ، فيصدق على الموضوع الواحد أشياء غير متناهية . مثل أنه إن صدق عليه أنه إنسان ، وأنه أبيض ، وأنه يمشى ، فيجب أن يصدق عليه أنه إنسان أبيض يمشى ، وأنه إنسان إنسان أبيض يمشى ، وأنه إنسان إنسان أبيض يمشى ، وكذلك أنه أبيض أبيض ، ويمشى يمشى^(١) .

١ — القول ... وأخذنا : سقطت من د لتكرار كلمة القول

٢ — أنه : سقطت من ل

٣ — نهاية : نها د

٤ — الموضوع الواحد : موضوع واحد د

٥ — (إنسان إنسان) إنسان : سقطت من د // أبيض : + أبيض د

== شرح الفارابي ، ص ١٥٠ — ١٥١ ، ولا سيما ص ١٥٠ : « وأحسبه يرى بهذا القول إلى من يطلب حدود الأشياء بطريق القسمة . ويرى أنه يجهل في جميع ما شأنه أن يوجد في تحديد الشيء بطريق القسمة فقط ، من غير حاجة إلى شيء آخر سوى القسمة . مثل ما يرى ذلك قوم من أصحاب أفلاطون ، فإنهم يزعمون ذلك إلى أفلاطون . وأنه يرى أن منزلة القسمة في التحديد هذه المنزلة حتى يستغنى عن القياس وعن طريق آخر سوى طريق القسمة في أخذ جميع ما يلزم به الحد » .

(١) أرسطر ، ١١ ، ٢٠ ، ٤٠ ب ٤٠ — ٤١ : ٢١ : και παλιν μουσικὸς λευκὸς βαδίζων

και ταῦτα πολλάκις πεπλεγμένα εἰς ἀπειρον . ἐπεὶ εἰ ὁ Σωκράτης Σωκράτης και ἄνθρωπος ، και Σωκράτης Σωκράτης ἄνθρωπος . και εἰ ἄνθρωπος == και δίκτους ، και ἄνθρωπος ἄνθρωπος δίκτους .

تتكون المصولات الصادقة عليه غير متناهية .

== ت . ع . ١٨٦ ب ٢٢ — ١٨٧ | ٣ : « وقد نقول أيضا عليه بأنه طيب ، وبأنه أبيض ، وبأنه يمشى ، فقد يجوز أن نقال هذه مرارا كثيرة بالتركيب بلا نهاية . وأيضا إن كان سقراط هو سقراط ، وهو إنسان ، فهو سقراط إنسان . وإن كان إنسانا ، وكان ذا رجلين ، فهو إنسان ذو رجلين . »
 ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٩ : « وإن كانت التفارقي أكثر من اثنين ، فالشبهة أظهر . وأما الذي بالقوة فقل أنه إذا رجب من صدق قولنا : الإنسان حيوان ، وقولنا : الإنسان جسم ، أن يصدق جملة ، فيصدق أن الإنسان حيوان جسم ، أو حيوان حساس . وهذا هديان . بل قال بعضهم إن هذا أيضا كذب . وذلك لأننا إذا قلنا : إن سقراط إنسان ذو رجلين ، فكأننا إنما فصلناه من أئاس ليسوا بذي رجلين ، فكأنه قد انطوى في قولنا هذا أن في الناس من ليس هو ذا رجلين . وهذا كذب . »

شرح الفارابي ، ص ١٥١ : « قال : وقد نقول عليه أيضا بأنه طيب ، وبأنه أبيض ، وبأنه يمشى . فقد يجوز أن نقال هذه مرارا كثيرة بالتركيب بلا نهاية . فهذه الشبهة الثانية : وهو أن زيدا قد يحمل عليه إنسان ، وأنه طيب ، وأنه أبيض ، وأنه يمشى . ثم يجمع هذه جميعها فيحمل عليه ، ثم يفرد عليه كل واحد من هذه . لأن كان كل ما يصدق فرادى ، فإنه إذا جمع صدق ، يلزم أنه إذا قيل في زيد ، إنه إنسان طيب أبيض يمشى ، طيب إنسان يمشى أبيض ، يمشى إنسان طيب أبيض . فتركب هذه تركيبات بلا نهاية . »

ثم ذكر الشبهة الثالثة ، فقال : « إن كان سقراط هو سقراط ، وهو إنسان ، فهو سقراط إنسان . وإن كان إنسانا وكان ذا رجلين ، فهو إنسان ذو رجلين . فهذه الثالثة ، وهي أيضا شبهة من جهة الشكنتين الأوليين . فان فيها أيضا تكريرا . إلا أنه ليس تكريرا للشيء الواحد باسمه مرارا ، ولكن كان كأنه في لازم . فانا إذا قلنا في هذا المجلس مثلا إنه سقراط ، لم ضرورة أن يكون إنسانا . وإن قلنا في زيد إنه إنسان ، لم ضرورة أن يكون حيوانا . وإن قلنا في زيد إنه إنسان ، لم أن يكون ذا رجلين . »

فهذه القوائم إذا قيدت بها الأشياء التي هنا لزمست هذه كان أيضا هديانا . كقولنا : زيد هو إنسان حيوان ، أو إنسان ذو رجلين . كأنه قد يوجد إنسان ليس بحيوان ، أو ليس في طباعه أن يكون ذا رجلين ، بل ذا جناحين . إلا أن هذه بين أنها إذا قبلت فرادى صدقت ، ولم يكن ولا واحد منها فضلا . وإذا جمعت كان الثاني منهما فضلا ، بل هديانا . »

يخلف Edghill من ترجمته ما يقابل الصيغة *als draigov* = بلا نهاية .

فقد تبين من هذا أنه ليس كل ما يصدق فرادى يصدق مجوعا ، على ما كان يرى كثير من القدماء^(١) .

وإذ قد تبين هذا ، فلنتظرمضى يكون من الممانى الكثيرة التى تعمل على معنى واحد ، ومن المعنى الواحد الذى يعمل على ممان كثيرة ، قضية واحدة ، وذلك بأن يكون المجتمع من تلك الممانى الكثيرة معنى واحدا وصادقا ، ومضى لا يكون ، فنقول^(٢) :

١ — يصدق : سقطت من د — ٤ — واحد : واحدا ف
٥ — معنى واحد ... فنقول : سقطت من د

= وينتار Edghill (هاش ٢) تصا يخالف ما ارتضاء بيكر ، Bekker ، ويصدق النص الذى يختاره Edghill مع الترجمة العربية . والحسب أن تكرار Σωκράτης قبل Ανθρωπος ، وتكرار Ανθρωπος قبل δίκτους عدم الفائدة .

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢١ أ — ٥ — ٦ : « τις ἀπλῶς φήσει : ὅτι μὲν οὖν εἴ τις ἀπλῶς φήσει : « τὰς συμπελοκὰς γίνεσθαι ، πολλὰ συμβαίνει λέγειν ἄτοπα ، θῆλον » . ت . ح . ١٨٧ أ — ٣ — ٤ : « فقد بان من ذلك أن من قال بأن التأليف واجب ويجوز على الإطلاق ، فقد يزيه من ذلك أن يقول أشياء شتى » .
أن من : إن من ، فى طبعة بولاك . وهذا خطأ واضح .

شرح الفارابى ، ص ١٥٢ : « يريد بهذا إلى أصحاب القسمة وإلى أفلاطون فبا أحسب » .
فان : المرجع نفسه ، ص ١٥٠ وهاش ٤١ ص ١٣٥ من كتابنا هذا . وانظر أرسطو ، البرهان ، ١٢ ، ٢ (٩٦ أ — ٢٠ وما بعده) ت . ح . طبعة بروكس ، ص ٤١ — ٤٤٢ : « رابن سينا ، البرهان ، تحقيق الدكتور أبو الملا حفيظ ، ص ٢٧٠ وما بعدها » .

(٢) أرسطو ، ١١ ، ٢١ أ — ٧ — ٧ : « πῶς δὲ θετέον , λέγομεν νῦν . » ت . ح . ١٨٧ أ — ٤ : « فمن الآن نصف كيف ينبغي أن يوضع ، فنقول » .
شرح الفارابى ، ص ١٥٢ : « معنى نصف كيف ينبغي أن نجد كل واحد من هذه بالمعنى الذى بعضها من بعض » .

إنه متى لم يكن حل تلك المعاني الكثيرة على الموضوع حملا بالعرض ، ولا كان أحدهما متطويا في الآخر ومنحصرا فيه ، أضفى أن يكون الشرط منحصرا في ذى الشرط ، وأخرى بذلك أن يكون الشرط هو بعينه ذو الشرط ، مثل أن نقول : إن زيدا الأبيض أبيض ، ما لم يكن ذلك على جهة التأكيد ، فإن المجموع من تلك المعاني يكون معنى واحداً^(١) .

فأما متى كان حملا بالعرض ، مثل قولنا في زيد : إنه أبيض ، وإنه يمشى ، فإنه ليس المجموع منها معنى واحداً^(٢) .

- ١ — أنه متى ... المعاني الكثيرة : سقطت من د تكرار كلتي المعاني الكثيرة .
- ٢ — منحصرا ... الشرط : سقطت من د لتكرار كلمة الشرط .
- ٣ — ذى الشرط : المشتراط ل
- ٤ — بالعرض : سقطت من د // قولنا : قولك ل
- ٥ — معنى : سقطت من ف

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢١ ، ١٨ — ٢١ : ἀληθὲς δὲ ἔστιν εἰπεῖν κατὰ τοῦ : τινὸς καὶ ἀπλῶς , ὅλον τὸν τινὰ ἀνθρώπον ἀνθρώπον ἢ τὸν τινὰ λευκὸν ἀνθρώπον ἀνθρώπον λευκόν· οὕκ δὲ ,
— ت . ع . ١٨٧ ، ١٥ — ١٧ : « لكن قد يصدق القول على الشخص على الإطلاق . ومثال ذلك القول على الإنسان من الناس بأنه إنسان ، والقول على الإنسان الأبيض بأنه أبيض ، إلا أن ذلك ليس أبداً » .

(يصدق) القول على : سقطت من شرح الفارابي ، ص ١٥٨ ، سطر ١٨ .
شرح الفارابي ، ص ١٥٨ — ١٥٩ : « معنى لكن قد يصدق حمل الأشياء الكثيرة على الشخص الواحد مجموعة وفرادى . حتى يكون حملا مجموعة في الصدق كحملها فرادى ، وحملها فرادى مثل حملها بمجموعة . فإن ما هنا أشياء كثيرة تحمل على شخص واحد بعينه مقيدة بعضها ببعض . وإذا أفرد بعضها عن بعض صدقت أيضا . كقولنا في زيد : إنسان أبيض . فإنا إذا أفردنا كل واحد منها ، قلنا : زيد إنسان وأبيض ، كان صادقا ... إلا أن ذلك الشيء ليس يكون مكفى دائما » .

(٢) أرسطو ، ١١ ، ٢١ ، ٧ — ١١ : τῶν δὲ κατηγορουμένων , καὶ ἐφ' : οἷς κατηγορεῖσθαι συμβαίνει , ὅσα μὲν λέγεται κατὰ συμβεβηκός ἢ κατὰ τοῦ αὐτοῦ ἢ θίγτερον κατὰ θιγτέρον , ταῦτα οὐκ ἔστιαι ἐν , ὅλον ἀνθρώπος λευκός ἐστι καὶ μουσικός , ἀλλ' οὐχ ἐν τὸ λευκὸν καὶ τὸ μουσικόν· σιμβε-
= βηκότα γὰρ ἄμφοι τῷ αὐτῷ .

وكذلك متى كان الثاني محصوراً في الأول ، لأن الكلام حينئذ يكون فضيلاً ،
مثل قولنا في زيد : إنه إنسان حى ، على جهة تقييد الإنسان بالحى . فإن لفظ
الإنسان قد انطوى فيه الحى . ولذلك كان تقييدنا إياه بالحى هذراً ، بخلاف تقييد
الجلس بالقمص^(١) .

٢ — تقييد : تفسير ل

٣ — كان ، ان د

== ت . ع . ١٨٧ — ٨ : « إن ما كان من المعانى التى تحمل ومن المعانى التى عليها
يقع الحمل إنما يقال على معنى واحد بهية أو بعضاً على بعض بطريق العرض ، فان هذه ليس تصير شيئاً
واحداً . ومثال ذلك قولنا فى إنسان من الناس إنه أبيض وطبيب . فليس قولنا : إنه أبيض ، وإنه
طبيب ، معنى واحداً . وذلك أنهما جميعاً مرئان لخلقاً شيئاً واحداً » .
لاحظ أننا نجد فى النص اليونانى : *μουσικός* ، فكنا نجد فى الترجمة العربية : طبيب .
شرح القارائى ، ص ١٥٢ — ١٥٣ : « قوله : المعانى التى تحمل ، والمعانى التى يقع عليها الحمل ،
لأنه يبين أنه جعل المعانى صنفين : صنفاً مما المعانى التى تحمل ، والصنف الثانى : المعانى التى يقع
عليها الحمل . فبعض المفسرين يرى أن المعانى التى تحمل هى المعانى المحصورة . ويرى أن المعانى التى يقع
عليها الحمل هى الموضوعات التى تحمل عليها تلك المعانى المحصورة . فكأنه قال : ما كان من المحصورات ،
ومن الموضوعات . »

وآخرون منهم يرون أن المعانى التى تحمل هى المعانى الكثيرة التى شأنها أن تحمل على موضوع واحد .
ويرون أن المعانى التى عليها يقع الحمل هى المعانى التى يمكن أن يشترط بعضها فى بعض .
... فكأنه قسم المعانى الكثيرة التى شأنها أن تحمل على موضوع واحد إلى ما لا يمكن أن تحمل بعضها على
بعض ، ولا يشترط بعضها فى بعض ، وإلى ما يمكن أن يحمل بعضها على بعض ، أو يشترط بعضها
فى بعض » .

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢١ ، ١٦ — ١٨ : *ἐτι οὐδ' ὅσα ἐνυπάρχουσι ἐν τῷ*
ἐτέρῳ . διὸ οὕτε τὸ λευκὸν πολλὰκις οὕτε ὁ ἀνθρώπος ἀνθρώπος ἔχον
ἐστὶν ἢ δέσπου ' *ἐνυπάρχει γὰρ ἐν τῷ ἀνθρώπῳ τὸ ἔχον καὶ τὸ δέσπου* .
== ت . ع . ١٨٧ — ١٢ : « ولا ما كان أيضاً الواحد مع محصوراً فى الآخر ، ولذلك
كثيراً ما لا يمكن أن يقال أبيض ، ولا أن يقال إن الإنسان إنسان حى أو ذورجلين . وذلك أنهما قد
حصرتا فى قولنا إنه إنسان : أنه حى ، وأنه ذورجلين » .

فتى صريت المحمولات المفردة من هاتين الصفتين ، أعنى من الجمل الذى بالعرض ، ومن أن يكون أحدهما منحصرا فى الآخر ، فالقضية تكون واحدة ، مثل قولنا فى الإنسان : إنه حيوان ، وإنه ذو رجلين .

وأما الأشياء التى تصدق بمجموعة فى الجمل على شىء ما ، إذا قيد بعضها ببعض ، فنها ما تصدق إذا أفردت ، ومنها ما ليس تصدق .
والصادقة منها هى التى يجتمع فيها شيئان :

أحدهما : ألا ينحصر فى الشىء المشترط فى القول شىء هو مقابل الشىء الذى اشترط فيه ، وقيد به ، وذلك باى نحو اتفق من أنحاء التقابل الأربعة ، كان ظهور ذلك المقابل له بحسب ما يال عليه اسمه ، مثل قولنا : حيوان ميت . فلأن الميت ضد الحيوان ، من جهة دلالة هذا الاسم عليه ، أعنى اسم الحيوان ، أو كان

-
- | | |
|-------------------------|------------------------|
| ١ — المفردة ، الكثيرة د | // الصفتين : الصفتين د |
| ٢ — لها : منها د | // ما : سقطت من د |
| ٣ — يجتمع : يجمع د | // منها : فيها د |
| ٤ — الشىء : لشيء ف | |
| ٥ — المقابل : + أى د | |
| ١٠ — ضد : من د | // أو : إذ د |
-

== ابن سينا ، العبارة ، ص ١٠٠ : « وكذلك إذا كان بعضه محصورا فى بعض ، فانه لا يحمل جملة ، كالأبيض فى الإنسان الأبيض صريحا ، وذو الرجلين فى الإنسان تضمينا » .

شرح الفارابى ، ص ١٥٧ : « ثم أعطى السبب نفسه وقال : « وذلك أنا عند حصرا فى قولنا إنه إنسان أنه ص » ، وأله ذو رجلين » . ونفى أن الحى وذو الرجلين هما جزءا حد الإنسان . فإذا فرملا فى الإنسان ، فقد كثر صريحا ، وجعل الذى شرطه فى ذاته ، ليكون ذلك تضللا ، أو كاذبا » .

ظهور ذلك لا من جهة دلالة الاسم ، بل من جهة دلالة الحسد أو الرسم ، مثل قولنا : إنسان ميت . فإن الإنسان إنما يظهر أنه مقابل لليت من جهة حده الذى يقال فيه إنه حيوان ناطق .

فتى المحصر التقابل فى أمثال هذه المقيدات ، كذبت إذا أفردت . فإنه يصدق على الميت أنه إنسان ميت ، وليس يصدق عليه أنه إنسان^(١) .

٢ — ٤ — ليت ... التقابل : سقطت من د لتشابه بين كلتى مقابل والتقابل

(١) أرسطر ، ١١ ، ٢١ | ٢١ — ٢٢ : ἀλλ' εἰαν μὲν ἐν τῷ προσκειμένῳ τῶν ἀντικειμένων τι ἀντιπαρὸν ὃ ἔπεται ἀντίφασις, οὐκ ἀληθὲς ἀλλὰ ψεῦδος, οἷον τὸν τεθνεῶτα ἀνθρώπον ἀνθρώπον εἶπαι.

— ت.ع. ١٨٧ | ١٧ — ١١٨ > لكن متى كان محصوراً فى المزيد فى القول على من التقابل الذى تلزمه مناقضة ، فليس يكون حقاً ، بل كذباً . ومثال ذلك أن يقال فى الإنسان الميت : إنه إنسان .
فان : ترجمة Edghill :

indeed, when in the adjunct there is some opposite which involves a contradiction, the predication of the simple term is impossible. Thus it is not right to call a dead man a man .

ابن سينا ، المبادىء ، ص ١٠٠ : « ومنها ما يكون ذلك المناقضة فيها بالقوة ، كما يقال للسفينة التى تتخذ من الجهر فليجب بها الصبيان إنها سفينة جهر ، ولا يصدق أن يقال إنها سفينة ، لأن السفينة آلة للظفر ، والجهر يرسل . لهذا السفينة يقتضى مناقضة لما كان جهر . وكما يقال لهذا الشخص : إنه إنسان ميت ، ولا نقول إنه إنسان ، لأن الإنسان حده أنه حيوان ناطق . والماتت مقابل الحيوان » .
شرح الفارابى ، ص ١٥٩ : « وإنما يخصر فى أحده الشئين مناقضة الآخر بأحد ثلثة أشياء : إما أن يكون فى أحدهما سلب مناقض ، أو يكون فى أحدهما عدم الآخر ، أو يكون فى أحدهما ضد الآخر...
فلذلك قال أرسطوطاليس : متى كان محصوراً فى المزيد فى القول على من التقابل الذى تلزمه مناقضة .
حق أن يكون فى الزائد من الشئين اللذين قيد أحدهما بالآخر نوع من أنواع التقابل الذى يلزم ضرورة أن يكون مناقضا لمقابله . مثل أن يكون فى الزائد عدم ملكة الآخر ، أو ملكة عدم الآخر ، أو ضد الآخر .
أو سلب الآخر .

والشرط الثاني : أن لا يكون حمل المقيد على الموضوع بالعرض ، أى من أجل غيره ، بل بالذات أى من أجل ذاته . فإنه إذا كان محمولا بالعرض على هذه الجهة كذب ، إذا أفرد ، مثل قولنا : امرؤ القيس موجود شاعرا ، أو موجود متوهما . فإنه إذا أفرد هذا ، فقول : امرؤ القيس موجود ، كان كذبا ، إذ هو الآن معدوم . والسبب في ذلك أن لفظ قولنا : « موجود » هو محمول على امرئ القيس من جهة أنه متوهم أو شاعر ، لا حملا أولا من أجل ذاته ، أى بإطلاق .^(١)

٢ — أى : سقطت من ف // إذا كان : إن د

٤ — موجود : موجودة د

٥ — موجود : موجودة د

— ويريد بالآلة في القول الشيء الذى اشترط . وذلك يكون على وجهين : إما أن يكون مقابلا لما يدل عليه لفظه ، وإما أن لا تبين فيه المقابلة فيما يدل عليه لفظه . ولكن تبين المقابلة إذا أخذ حده يدل اسمه ... » .

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢١ ، ٢٥ — ٢٨ : οὐκ δεῖ μὴ ἐνυπάρχῃ, οὐκ δεῖ : ἀληθὲς, ὡςπερ Ὀμηρὸς ἐστὶ τι, οἷον ποιητής. ἀρ' οὖν καὶ ἔστιν, ᾧ οὐ; κατὰ συμβεβηκὸς γὰρ κατηγορεῖται τοῦ Ὀμήρου τὸ ἔστιν· ὅτι γὰρ ποιητής ἐστιν, ἀλλ' οὐ καθ' αὐτό, κατηγορεῖται κατὰ τοῦ Ὀμήρου τὸ ἔστιν.

مت . ح . ١٨٧ | ١٩١ — ٢٢ : « متى لم يوجد فلان أبدا يصدق . ومثال ذلك قولنا : « أرميوس موجود شيئا ما » ، كأنك قلت « شاعرا » ، فهل هو موجود ، أم لا ؟ فان قولنا : « موجود » إنما حملناه على أرميوس بطريق العرض . وذلك أنا إنما قلنا إنه « موجود شاعرا » ولم نحمل « موجودا » على أرميوس بذاته .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٠٠ : « وأما الذى لا مقابلة فيه وكذب أفراده مع ذلك ، أنا إذا قلنا الآن ، وقد مات أرميوس : إن أرميوس موجود شاعرا ، وإن أرميوس هو شاعر ، فإن ذلك حق . وإذا قيل : إن أرميوس هو ، أو موجود ، كان كاذبا . وكذلك المقادير موجودة في التوهم ، فإذا قيل « موجود » كان كاذبا . »

وقولنا فيه إنه «وجود من جهة ما هو في الذهن متوهما هو قول صادق ، ولذلك
أمكن فيها ، إذا أخذت بهذه الجهة لفظة «الموجود» أن تصدق على المعدم .
كما أن لفظة «غير الموجود» إذا حملت على الشيء من أجل غيره ، صدقت على
الشيء الموجود ، وليس تصدق عليه إذا حملت عليه من أجله ، مثل قولنا في زيد
المشار إليه : إنه غير موجود حائكا ، فإنه ليس يصدق عليه أنه غير موجود
بإطلاق ، كما ليس يصدق على المعدم أنه موجود بإطلاق .

- ٣ — ٤ — على الشيء... حملت : سقطت من د لتكرار كلمة : حملت
٥ — موجود : موجودة د // موجود : موجودة د
٦ — موجود : موجودة د

= المرجع نفسه ، ص ١٠٩ — ١١٠ : «وأما التمثيل بأرميس فإن الظلم فيه ظاهر ، وذلك لأن
لفظة «هو» و «موجود» مأخوذة في ذلك القول الذي يحمله مؤلف على أنه رابطة ، والروابط
في حكم الأدوات لا دلالة لها بنفسها ، كما حملت . كما فيجب ألا تؤخذ في حال التفریق على أنها اسم
حق لا يكون المعنى في الوقتين واحدا ...
وبعد هذا كله فقد تعلينا منهم أن المعدم لا يحمل عليه شيء ، وعلمنا أننا إذا قلنا : إن أرميس
كان شاعرا ، لم يكن خطأ على معنى أن أرميس شيء يوصف أنه كان شاعرا ، بل على أن الخيال
الذي من أرميس بصفة أنه خيال يفتيل من أرميس ، ويصدق أن يقرن به معنى كان شاعرا ، أي
هو خيال موجود له صفة هو أنه إذا قرن به خيال الزمان الماضي ، وقرن به معنى الشاعر صدق
عليه .

وأما المثال الذي أورده بقولهم : إن المقضاء موجود في التوهم ، ففيه أيضا ظلم
شرح الفارابي ، ص ١٦٠ : «والسبب في أنه كذب أن قولنا : «موجود» إنما حملناه على
أرميس بطريق المرض . وذلك أننا إنما قلنا إنه موجود شاعرا ، ولم نحمل موجودا على أرميس
بذاته . معنى أننا لم نقصد بقولنا : «موجود» أن نعرف وجود ذات أرميس ، وإنما قصدنا به
كونه شاعرا ، وحاله من حيث هو شاعر ، فحالنا من حيث هو شاعر يصح الإخبار به عنه ، كان حيا
أو تالفا .

لإذن متى لم يفحص في الشرط أو الفيد مقابل الشيء المقيد، متى دل على الشيء المقيد بحده أو اسمه ، ولا كان هنالك محولا من أجل غيره ، فإنه واجب متى أفردت أمثال هذه في الجمل أن تصدق فرادى كما صدقت مجوعة ^(١).

١ — الشيء : الشيء ف

٢ — هناك : سقطت من ف

(١) أرسطر ، ١١ ، ٢١ ، ٢٩ — ٣٣ : ὅσα ἐν ὕσασιν κατηγοροῖται μήτε : ἐναντιότης ἔνεστιν , ἐὰν λόγοι ἀντ' ὀνομάτων λέγονται , καὶ καθ' αὐτὰ κατηγοροῖται καὶ μὴ κατὰ συμβεβηκός , ἐπὶ τούτων τὸ τί καὶ διπλῶς ἀληθὲς ἔσται εἰπεῖν . τὸ δὲ μὴ ὅν , ὅτι δοξαστον , οὐκ ἀληθὲς εἰπεῖν ὅν τι . δόξα γὰρ αὐτοῦ οὐκ ἔστιν ὅτι ἔστιν , ἀλλ' ὅτι οὐκ ἔστιν .

— ت . ح . ١٨٧ ، ٢٢ ، ١٨٧ ب : « فقد يجب من ذلك أن ما كان ما يحمل ليس يوجد فيه تضاد متى قلت فيه الأفعال مكان الأسماء وكان محولا بذاته ، لا بطريق العرض ، فإن القول فيها له سببه إنه شيء ما محل الإطلاق — صادق . فأما ما ليس بوجوده ، فليس القول فيه بأنه « شيء ، موجود » من قبل قولنا فيه إنه يوجد متحرما قولنا صادقا . وذلك أن المتوهم فيه ليس أنه موجود ، بل أنه غير موجود » .

(ليس القول) فيه : سقطت من طبعة بدوى .

كتب فوق كلمة الأفعال في مخطوط الأورفانوف : من الحدرد .

التوهم : التوهم ، في طبعة بدوى . والقراءة راضحة في مخطوط الأورفانوف . « فارن : شرح الفارابي ، تحقيق كوش وماور ، ص ١٦٢ ، سطر ٨ .

شرح الفارابي ، ص ١٦٢ : « معنى به أن الشيء إذا قيل فيه إنه متوهم نخرج من أن يكون موجودا . لأن معنى توهمه أنه هو أن تنفيه وهو غير موجود . وأما إذا كان موجودا وأثناء في نفسنا ، فإنا نعلمه ، ولا نتوهمه » .

المرجع نفسه ، المكان نفسه ، « وقوله : وذلك أن التوهم فيه ليس أنه موجود ، بل أنه غير موجود ، معنى أنه وإن أريد بقولنا « يوجد » وجود صورة في التوهم ، ليس يصدق عليه أن يقال إنه « موجود » ، من قول أن معنى التوهم فيه ، ومعنى أنه متوهم ليس أنه موجود ، بل معنى التوهم أنه غير موجود . وذلك أن معنى قولنا : إنه إنما يوجد متحرما ، هو معنى قولنا فيه : إنه غير موجود على الإطلاق » .

الفصل الرابع

ولما كانت القضايا : منها ذوات جهات ، ومنها ما هي غير ذوات جهات .
والجهة : هي اللفظة التي تدل على كيفية وجود المحمول للوضوع ، مثل
قولنا : الإنسان واجب أن يكون حيوانا ، أو ممكن أن يكون فيلسوفا .
وكانت أجناس ألفاظ الجهات جهتين :

أحدهما : الضروري وما يتبعه على جهة اللزوم ويمد معه ، وهو الواجب ،
والمتنع الذي هو أيضا أحد قسميه . إذ كان الضروري : إما ضروري الوجود ،
وإما ضروري العدم ، وهو المتنع .

والثانية : الممكن وما يتبعه على جهة اللزوم ويمد معه : مثل قولنا : « محتمل » .^(١)

١ — الفصل الرابع : فصل ٤ : وفي طبعة بولاك لكتاب العبارة لمحمد : [الفصل الرابع]
موضوعة بين قوسين .

٢ — منها : ليا د // جهات : الجهات د // جهات : الجهات د
٣ — جهتين : جهتان د
٤ — هو : سقطت من د

(١) أرسطو ، ١٢ ، ٢١ ، ٢٤ — ٣٧ : σκεπτόν . δὲ διωρισμένων .
ὅπως ἔχουσιν αἱ ἀποφάσεις καὶ καταφάσεις πρὸς ἀλλήλας αἱ τοῦ δυνατόν
εἶναι καὶ μὴ δυνατόν καὶ ἐνδεχόμενον καὶ μὴ ἐνδεχόμενον , καὶ περὶ τοῦ
ἀδυνάτου τε καὶ ἀναγκαίου ἔχει γὰρ ἀπορίας τινάς .

— ت . ح . ١٨٧ ب ٥ — ٧ : « وإذا قد تلخص هذه المعاني ، فقد ينبغي أن ننظر كيف

حال أصناف الإيجاب والسلب بعضها عند بعض ، ما كان منها فيما يمكن أن يكون وما لا يمكن ، وفيما
يحصل أن يكون وما لا يحصل ، وما كان منها في المتنع والضروري . فإن في ذلك مواضع للشك » . —

فقد يلبنى أن ننظر في المتقابلات في هذا المجلس أى هي، وفي المتلازمة أيضا منها ، وذلك في الممدولة منها أيضا ، والبسيطة .

١ — تنظر، يطلق د // أى : د + د

٢ — (أيضا) منها : فيها د

== الشك : السلب ، في طبعة بولاك ، ولكنها تقابل كلمة *denegata*

عند (بعض) د من ، في طبعة بدوى . ولكن القراءة واضحة في خطوط الأورغانون .

القاراي ، كتابه العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤١ — ٤٢ : « وفي الألفاظ التي لوخذ أجزاء القضايا ألفاظ تسمى إلهيات . وإلهية هي اللفظة التي تقرر بحمول القضية فتدل على كيفية وجود محوطا لموضوعها ، وهي مثل قولنا : ممكن ، وضروري ، ومحتمل ، ومنتهى ، وواجب ، وجميع ، وجيل ، وينتهي ، ويجب ، ويحتمل ، ويمكن ، وما أشبه ذلك » .

شرح القاراي ، ص ١٦٣ : « وإلهيات هي الألفاظ التي إذا قرئت بالكلمة الوجودية ، ربما فيه قوة الكلمة الوجودية ، دلت على كيفية وجود المحمول الموضوع ... »

وإلهيات منها ما هي جهات أول ، ومنها ما هي جهات أخيرة . فالجهات الأخيرة ، مثل التي أحصيناها . وإلهيات الأول ، اقتضان ، الممكن ، والضروري . وهناك أشياء كثيرة بعضها تضاف إلى الممكن ، كقولنا : يحتمل ، ويجوز ، وأشياء أخرى تضاف إلى الضروري ، كقولنا : منتهى ، ومحال ، وأشياء ذلك » .

ابن سينا ، النجاة ، ١٧ : « الجهات ثلاث : واجب ، ويدل على دوام الوجود ، ومنتهى ، ويدل على دوام العدم ، ويمكن ، ويدل على لا دوام وجود ، ولا عدم » .

ابن سينا ، صيون الحكمة ، طبعة بدوى ، ص ٥ : « جهات القضايا ثلاث : الواجب ، والممكن ، والمنتهى . الواجب كقولك : الإنسان حيوان ، والمنتهى كقولك : الإنسان جبر ، والممكن كقولك : الإنسان كاتب » .

لاحظ أن استعمال المثلث ، ثلاثة ، في طبعة بدوى ، خطأ ، والصواب : ثلاث .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١١٢ وما بعدها : « وإلهية لفظ يدل على النسبة التي للمحمول عند الموضوع ، فحين أنها نسبة ضرورة ، أو لا ضرورة ، فتدل على تأكيد أو جوال . وقد تسمى إلهية نوما . وإلهيات ثلاث : واحدة تدل على استحقاق دوام الوجود ، وهي الواجبة ، وأخرى تدل على استحقاق دوام اللاوجود ، وهي المنتهى ، وأخرى تدل على أنه لا استحقاق دوام لوجود ولا وجود ، وهي الإلهية الكسنة ... »

وإنما صارت ألفاظ الجهات جهتين ، لأنه إنما قصد بها أن تكون دلالتها مطابقة للوجود . والموجود قسمان : إما بالقوة ، وإما بالفعل . والضروري يقال على ما بالفعل ، والمكن يقال على ما بالقوة .

فلننظر في المتقابلة منها أولا ، ثم في المتلازمة ، فنقول :

إنه قد يظهر في بادى الرأي أن حرف السلب يلبنى أن يوضع في أمثال هذه القضايا مع اللفظة الوجودية التى هى الرابطة ، لأمع المحمول كالحال في القضايا غير ذوات الجهات . وذلك أن سلب قولنا : الإنسان يوجد عدلا ، هو قولنا : الإنسان ليس يوجد عدلا ، لا قولنا : الإنسان يوجد لا عدلا^(١).

١ — دلالتها ، بدلاتها د

٧ — أن : على د

٨ — لا (قولنا) : سقطت من د

— السارى ، البصائر التصيرية ، ص ٥٧ : « وأما جهة القضية فهى لفظة لائدة على الموضوع والمحمول والرابطة ، دالة على هذه الأحوال الثلاثة ، سواء كانت دلالتها سادقة ، أى مطابقة للأمر فى نفسه ، أو كاذبة . وتلك اللفظة مثل قولك : يجب أن يكون الإنسان حيوانا ، ويمنع أن يكون الإنسان جبرا ، ويمكن أن يكون الإنسان كاتبا . وقد تخالف جهة القضية مادتها بأن يكذب اللفظ الدال عليها ، مثل قولك : يجب أن يكون الإنسان جبرا ، أو كاتبا . فإن المادة بمنتهى فى أحدهما ، ممكنة فى الأخرى ، والجهة واحدة فيها جميعا » .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ٢١ ، ٢٨ — ٢١ ب ٣ : *ei gar tōn συμπλακισμένων αὐται ἀλλήλαις ἀντίκεινται ἀντιφάσεις, ὅσαι κατὰ τὸ εἶναι καὶ μὴ εἶναι τάττονται, οἷον τοῦ εἶναι ἀνθρώπον ἀπόφασις τὸ μὴ εἶναι ἀνθρώπον, οὐ τὸ εἶναι μὴ ἀνθρώπον, καὶ τοῦ εἶναι λευκὸν ἀνθρώπον τὸ μὴ εἶναι λευκὸν ἀνθρώπον, ἀλλ' οὐ τὸ εἶναι μὴ λευκὸν ἀνθρώπον.*

— ث . ج . ١٨٧ ب ٨ — ١١ : « وذلك أنه إن كانت المقاضات فى الأفعال المرفقة إنما

يكون المتبادر بينهما بعضهما لبعض فيما كان منها مبنيا على قولنا : موجود ، ولا موجود . ومثال ذلك أن سلب —

وذلك أنه لما كان الإيجاب والسلب يقتضيان الصدق والكذب على جميع الأشياء، فإن وضعنا أن سالب قولنا: الإنسان يوجد عدلا، قولنا: الإنسان يوجد لا عدلا، وجب، مثلا، في هذين القولين أن يقتضيا الصدق والكذب على جميع الأشياء، حتى يجب إن كان قولنا في الخشبة، مثلا، أنها توجد إنسانا عدلا، كاذبا، فيكون الصادق عليها أنها توجد إنسانا لا عدلا^(١).

- ٢ — سالب قولنا: السالب لقولنا د // الإنسان يوجد : يوجد الإنسان ف
 // الإنسان يوجد : يوجد الإنسان ف
 ٤ — قولنا : سقطت من د // توجد : + إنسان ف
 ٥ — فيكون : أن يكون ف // توجد : + إنسان ف // لا
 عدلا : + لكن لما كان قولنا عدلا ولا عدلا يقتضيان الصدق والكذب على الإنسان [: + فقط د] ،
 فقد يجب أن كان الصادق [: انصاف د] أن الخشبة توجد لا عدلا أن الصدق [: يصدق ل] عليها
 أن الخشبة إنسان لا عدلا . وذلك في غاية الاستعالة [: + هو د] د ، ف

— قولنا : « يوجد إنسان » ، قولنا : « ليس يوجد إنسان » ، لا قولنا : « يوجد لا إنسان . وسلب
 قولنا : يوجد إنسان عدلا ، قولنا : ليس يوجد إنسان عدلا ، لا قولنا : يوجد إنسان لا عدلا .
 شرح الفارابي ، ص ١٦٦ : « يسمى بالأفاديل المولدة : الأفاديل التي ربط أجزاءها
 بعضها ببعض . وتلك هي الأفاديل الجازمة . فإن الرباط إنما يجعل فيها . وأما سائر الأفاديل التي
 ليست هي جازمة لأنها ليست يصرح فيها برباط ، مثل الأمر وما شاكل الأمر ، أو مثل الحدود والرسوم
 وما شاكلها » .

ابن سينا الميارة ، ص ١١٣ : « ثم لما أدخلت رابطة المعلوم ، وجب — إن أروى السلب —
 أن تلحق حرف السلب بالرابطة . فلم يكن سلب قولنا : زيد يوجد عادلا ، قولنا : زيد يوجد لا عادلا ،
 بل قولنا : زيد لا يوجد عادلا » .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ٤ ، ٢١ ب ٣ — : « αὐτὰρ κατὰ παντὸς ἡ κατάφασις : • ἡ δὲ ἀπόφασις , τὸ εὖλον ἔσται ἀληθὲς εἰπεῖν εἶναι μὴ λευκὸν ἀνθρώπον .
 — ت . ح . ١٨٧ ب ١١ — ١٣ : « لأنه إن كان يقال على كل شيء إما الإيجاب
 وإما السلب ، فقد يصدق إذا في الخشبة القول بأنها توجد إنسانا لا عدلا » .

وإذا كان حرف السلب إنما يوضع في القضايا الثلاثية أو الثنائية مع الكلمة، فقد يظن أن الحال في القضايا ذوات الجملات هي هذه الحال ، فيكون كل هذا سلب قولنا في الشيء : إنه يمكن أن يوجد ، أنه يمكن ألا يوجد .

غير أنه قد يظهر أنه يصدق على الشيء بعينه أن يقال فيه : إنه يمكن أن يوجد، ويمكن ألا يوجد . ومثال ذلك أن ما هو ممكن أن يتقطع ، فهو ممكن ألا يتقطع ؛ وما هو ممكن أن يمشى ، فهو ممكن ألا يمشى . وذلك أن الممكن هو ما ليس بضروري الوجود ، ولذلك قد يمكن فيه أن يوجد وألا يوجد .

ولما كان المتقابلان ليس يمكن فيهما أن يجتمعا على الصدق في شيء واحد ، فبين أنه ليس سلب قولنا : يمكن أن يوجد ، قولنا : يمكن ألا يوجد .

- | | |
|--------------------------------|-----------------------------------|
| ١ - وإذا : إذا | // يوضع : الوضع |
| ٢ - قولنا : وقولنا : سقطت من ف | // (الشيء) أنه : سقطت من |
| ٥ - (هو) ممكن : يمكن | // يتقطع : + فهو ممكن ألا يتقطع |
| ٩ - فبين : تبين | // أنه ليس ... ألا يوجد : سقطت من |

== لاحظ أننا نجد في الأصل اليوناني أبيض ، بينما نجد « عدلا » في الترجمة العربية .
شرح الفارابي ، ص ١٦٧ : « ثم بين أن قولنا : الإنسان يوجد لا عدلا ، ليس هو معنا قولنا :
الإنسان يوجد عدلا ، لأن قولنا : يوجد عدلا ، كاذب بل الخشبة . فلو كان قولنا : يوجد لا عدلا ،
منافضا له ، لكان يصدق في الخشبة أنها توجد لا عدلا . وجعل الدليل على أن الخشبة يكذب عليها
قولنا : توجد لا عدلا ، أن « لا عدل » إنما يصدق على « الإنسان » فقط ... فان كانت الخشبة يصدق
عليها أنها توجد لا عدلا ، فهي يصدق عليها أنها توجد إنسانا لا عدلا . فبر أنها لا يصدق عليها أنها
توجد إنسانا لا عدلا . فهي لا يصدق عليها أنها توجد لا عدلا . فإن كان قولنا : يوجد لا عدلا ،
كاذبا على الخشبة ، فليس منافي قولنا : يوجد عدلا . فإن حرف السلب إنما يلحق أن يوضع أبداً
مع قولنا : « يوجد » .

لأن أيضا ، المرجع نفسه ، ص ١٢٤ .

فإذ قد تبين أن حرف السلب في هذه القضايا ، أعني ذوات الجهات ، لا يلبنى أن يوضع لا مع المحمول ، ولا مع الكلمة الوجودية ، فقد يجب أن يوضع مع الجهة ، فيكون سلب قولنا في الشيء : إنه يمكن أن يوجد ، قولنا : إنه ليس يمكن أن يوجد^(١) .

وهكذا الأمر في جميع الجهات التي عددناها . وذلك واجب .

فإنه كما أن في القضايا التي ليست بذات جهة إنما كنا نقرن حرف السلب بالشيء الذي يتزل في الجمل منزلة الصورة ، وهي الكلمة الوجودية ، لا بالشيء الذي يتزل منزلة المسألة ، وهو المحمول ، كذلك هاهنا إنما يوضع حرف السلب

١ — فإذا قد تبين : سقطت من د

٦ — كما : كان د — ٧ — يتزل : نزل د

// الجمل : الجهة د : الجمل ف ، ل — ٨ — يتزل : نزل د

(١) أرسطر ١٢ ، ٢١ ب ١٠ — ٢٣ : τοῦ καὶ οὕτως πανταχοῦ , καὶ τοῦ δυνατὸν εἶναι ἀπόφασις ἔστι τὸ δυνατὸν μὴ εἶναι , ἀλλ' οὐ τὸ μὴ δυνατὸν εἶναι . δοκεῖ δὲ τὸ αὐτὸ δύνασθαι καὶ εἶναι καὶ μὴ εἶναι πᾶν γὰρ τὸ δυνατὸν τέμνεσθαι ἢ βαδίζειν καὶ μὴ βαδίζειν καὶ μὴ τέμνεσθαι δυνατὸν . λόγος δέ , ὅτι ἄπαν τὸ οὕτω δυνατόν οὐκ ἀεὶ ἐνεργεῖ , ὥστε ὑπάρξει αὐτῷ καὶ ἡ ἀπόφασις· δύναται γὰρ καὶ μὴ βαδίζειν τὸ βαδιστικὸν καὶ μὴ δρᾶσθαι τὸ δρατὸν . ἀλλὰ μὴν ἀδύνατον κατὰ τοῦ αὐτοῦ ἀληθεύεσθαι τὰς ἀντικειμένους φάσεις . οὐκ ἄρα τοῦ δυνατὸν εἶναι ἀπόφασις ἔστι τὸ δυνατὸν μὴ εἶναι . συμβαίνει γὰρ ἐκ τούτων ἢ τὸ αὐτὸ φάναι καὶ ἀποφάναι ἄμα καὶ κατὰ τοῦ αὐτοῦ , ἢ μὴ κατὰ τὸ εἶναι καὶ μὴ εἶναι τὰ προστιθέμενα γίνεσθαι φάσεις καὶ ἀποφάσεις . εἰ οὖν ἐκεῖνο ἀδύνατον , τοῦτ' ὅν εἴη αἰρετόν . ἔστιν ἄρα ἀπόφασις τοῦ δυνατὸν εἶναι τὸ μὴ δυνατὸν εἶναι .

في الشيء الذي يتنزل من الكلمة الوجودية منزلة الكلمة الوجودية في غير ذوات
الجهات من المحمول ، وهي الجهة .

- ١ — الشيء : سقطت من د // يتنزل منزل د // منزلة : بمنزلة د
// الكلمة الوجودية : سقطت من د
٢ — من : سقطت من د

== ت. ح. ١٨٧ ب ١٧ — ١٨٨ أ . « فإذا كان الأمر يجري هذا المجرى في كل
موضع ، فينبغي أن يكون أيضا سلب قولنا : يمكن أن يوجد ، قولنا : يمكن أن لا يوجد ، لا قولنا :
لا يمكن أن يوجد . غير أنه قد يظن أن قولنا : قد يمكن أن يوجد ، وقولنا : قد يمكن ألا يوجد ،
معنى واحد بعينه ... إلا أنه ليس يمكن أن يصدق في شيء واحد بعينه الحكمان المتقابلان . فليس إذا
سلب قولنا : قد يمكن أن يكون ، قولنا : قد يمكن ألا يكون ، لأنه يلزم من ذلك إما الإيجاب والسلب
معاً لمعنى واحد بعينه في معنى واحد بعينه ، وإما أن تكون زيادة الواحق التي بها يصير القول إيجاباً
أو سلباً ليس تلحق قولنا : يكون أو يوجد ، أو قولنا : لا يكون أو لا يوجد . فإذا كان الأول من
هذين ممثلاً ، فيجب أن يكون الثاني مؤثراً . فالسالب إذاً لقولنا : يمكن أن يوجد ، إنما هو قولنا :
لا يمكن أن يوجد » .

فإذا (كان الأمر) : فإذا ، في مخطوط الأورفانون ، وشرح الفارابي ، ص ١٦٨ ، سطر ٢ .
ولكن القراءة الصحيحة وبما كانت « فإذا » بدلالة أنه في النص اليوناني .

الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤٢ — ٤٣ : « والقضايا التي تكون فيها
جهات تسمى ذوات الجهات . ولقد يكون منها موجبات وسوالب . والسلب إنما يحدث فيها : أما
في الشخصية والمهملة منها ففي رتب حرف السلب مع الجهة ، وأما في ذوات الأسوار فتح السور ، كقولنا :
زيد ينبغي أن يتكلم ، سلبه المقابل له : زيد لا ينبغي أن يتكلم ، وقولنا : زيد يمكن أن يصير
عالمًا ، سلبه : زيد ليس يمكن أن يصير عالمًا ، وقولنا : الإنسان يمكن أن يوجد عادلاً ، سلبه :
الإنسان ليس يمكن أن يوجد عادلاً . وأما في ذوات الأسوار ، فإن قولنا : كل إنسان يمكن أن يمضي ،
يتناقضه : ليس كل إنسان يمكن أن يمضي ، ويضاده : ولا إنسان واحد يمكن أن يمضي . وكذلك في
الثلاثية : فإن قولنا : كل إنسان يمكن أن يوجد عادلاً ، يتناقضه : ليس كل إنسان يمكن أن يوجد عادلاً ،
ويضاده قولنا : ولا إنسان واحد يمكن أن يوجد عادلاً » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١١٣ : « كما أنك حين لم تكن أدخلت الراجلة في القضية الشخصية ،
كان الواجب الطبيعي ، إن أردت السلب ، أن تفرق الحرف السالب بالمحمول . ثم لما أدخلت راجلة
المحمول وجب — إن أردت السلب — أن تلحق حرف السلب بالراجلة ، فلم يكن سلب قولنا : زيد يوجد
عادلاً ، قولنا : زيد يوجد لا عادلاً ، بل قولنا : زيد لا يوجد عادلاً ، فكيف وتأنك له يمكن أن ==

وذلك أن الكلمة الوجودية لما كانت في القضايا التي ليست بذات جهة تدل على كيفية حال المحمول من الموضوع ، صارت الكلمة الوجودية نسبتها إلى المحمول في هذه القضايا نسبة الصورة إلى المادة . ولما كانت هذه النسبة بعينها هي نسبة الجهة إلى الكلمة الوجودية : وذلك أنها قد تدل على كيفية وجود المحمول للموضوع ، كانت نسبتها أيضا إلى الكلمة الوجودية نسبة الصورة إلى المادة^(١) .

-
- ١ — لما سقطت من د
٢ — نسبتها بسببها د
٤ — قد سقطت من ف
-

— إذا كان زيد مدوما ، فكذلك لما ألحقت الجهة على الرابطة ، فإنك متى أردت السلب ، يجب عليك أن تقرر حرف السلب بما تقدم .

السارى ، البصائر القصيرية ، ص ٥٧ : « وأما في السلب لحقه من جهة المعنى أن تقول : كل إنسان يمكن أن لا يكون كاتبا . وكذلك في جمع الجهات . لكن المستعمل في اللغات عند السلب تقديم الجهة على الموضوع والرابطة والمحمول جميعا ، فيقال : يمكن أن لا يكون أحد الناس كاتبا . »

شرح الفارابى ، ص ١٦٨ — ١٧٠ .

(١) شرح الفارابى ، ص ١٧١ : « يبنى أن نسبة الجهة إلى الكلم الوجودية كنسبة الكلم الوجودية إلى المحمول والموضوع . وكما أن الكلم الوجودية هي التي تحد ويحصل الأمر المحمول من الأمر الموضوع ، كذلك الجهة تحصل حال الوجود ، أى حال هي . كما أن الكلم الوجودية كانت تحصل حال المحمول من الموضوع ، أى حال هي . »

ولما كان حرف السلب ليس يحصل مع المحمول ، ولا مع الموضوع ، بل كان يلبنى في الثلاثية أن يحصل مع التي تحصل حال المحمول من الموضوع ، كذلك في ذوات الجهة يلبنى أن يحصل مع التي تحصل حال الوجود ، أى حال هي . وذلك أن المحمول والموضوع نسبتها إلى الكلم الوجودية في الثلاثية كنسبة الكلم الوجودية إلى الجهات في المقدمات ذوات الجهات . وذلك أن المحمول والموضوع هما أمران يجمعهما كالمادة للكلم الوجودية .

وإذا كانت النسبتان واحدة ، وكان حرف السلب هنالك يوضع مع الكلمة ، فواجب أن يوضع هاهنا مع الجهة . وبالجملة فهو ظاهر بنفسه أن سلب قولنا : يمكن أن يوجد ، قولنا : ليس يمكن أن يوجد . إذ كان هذان يقتسمان الصدق والكذب دائماً . وأما قولنا : يمكن أن يوجد ، وألا يوجد ، فليست متناقضات ، بل متلازمات .

وكذلك سلب قولنا : يمكن أن لا يوجد ، وهي المعدولة المحككة ، هو قولنا : ليس يمكن أن لا يوجد^(١) .

٤ — ألا يوجد : + وأن لا يوجد د تكرار .

== وكذلك الكلم الوجودية كالعادة لجهات وذلك أن الجهات لما كانت تدل على كيفية الوجود ، والوجود يدل على كيفية حال المحصول من الموضوع ، صار ما تدل عليه الجهة بالضرورة في الكلم الوجودية وما تدل عليه الكلم الوجودية كالصورة في المحصول والموضوع . وحرف السلب لم يكن يقرن في الثلاثية بما هو كالعادة للكلم الوجودية ، بل بالذي هو كالصورة . كذلك ليس يقرن حرف السلب بالذي هو كالعادة في المقدمات ذوات الجهات ، بل بالذي هو في ذوات الجهة كالصورة . ولما كان اقتران حرف السلب بالذي هو كالعادة في الثلاثية يحصل المقدمة معدولة ، كذلك اقتران حرف السلب بالذي هو كالعادة في المقدمات ذوات الجهات .

(١) أرسطو ، ٢١٤١٢ ب ٢٤ — ٢٢ ٢١ : ἀποφασίς : τοῦ δὲ δυνατόν μὴ εἶναι ἀπόφασις : οὐ τὸ δυνατόν εἶναι , ἀλλὰ τὸ οὐ δυνατόν μὴ εἶναι , καὶ τοῦ δυνατόν εἶναι οὐ τὸ δυνατόν μὴ εἶναι , ἀλλὰ τὸ μὴ δυνατόν εἶναι—διὸ καὶ ἀκολουθεῖν ἐν ὁμοίᾳ ἀλλήλαις αἰ τοῦ δυνατόν εἶναι καὶ δυνατόν μὴ εἶναι ' τὸ γὰρ αὐτὸ δυνατόν εἶναι καὶ μὴ εἶναι ' οὐ γὰρ ἀντιφάσεις ἀλλήλων αἰ τοιαῦται , τὸ δυνατόν εἶναι καὶ δυνατόν μὴ εἶναι—ἀλλὰ τὸ δυνατόν εἶναι καὶ μὴ .

δυνατόν εἶναι οὐδέποτε ἐπὶ τοῦ αὐτοῦ ἅμα ἀληθεύονται ' ἀντίκεινται γὰρ . οὐδέ γε τὸ δυνατόν μὴ εἶναι καὶ οὐ δυνατόν μὴ εἶναι οὐδέποτε ἅμα ἐπὶ τοῦ αὐτοῦ ἀληθεύονται .

وسلب قولنا واجب أن يوجد ، قولنا : ليس واجبا أن يوجد ، وسلب قولنا : واجب ألا يوجد ، وهى المصدولة الواجبة ، قولنا : ليس واجبا أن لا يوجد . وكذلك سلب قولنا : ممتنع أن يوجد ، قولنا : ليس ممتنعا أن يوجد . وسلب قولنا : ممتنع أن لا يوجد ، قولنا : ليس بممتنع أن لا يوجد ^(١) .

فهذه هى القضايا المتقابلة فى هذا الجدل .

١ — ٢ — أن يوجد ... واجب : سقطت من د تكرار كلمة واجب
٤ — ليس بممتنع : لا ممتنع ف : لا ممتنع ل

ت . ح . ١١٨ — ١١٩ : « فإن سلب قولنا : « يمكن أن يكون » ، قولنا : « لا يمكن أن يكون » ، فأما سلب قولنا : « يمكن ألا يكون » ، فإنه قولنا : « لا يمكن ألا يكون » . وكذلك قد نرى أنه يلزم بعضها بعضا من قبل أن ما كان ممكنا أن يوجد فنحن ألا يوجد . وذلك أن الشيء الواحد بعينه قد يمكن أن يوجد وألا يوجد ، لأن هذه وما أشبهها ليست تناقضات . فأما قولنا : « يمكن أن يوجد » وقولنا : « لا يمكن أن يوجد » ، فلا صدقان معا فى شيء واحد بعينه فى حال من الأحوال ، لأنها متقابلان . ولا قولنا أيضا : « يمكن ألا يوجد » ، وقولنا : « لا يمكن ألا يوجد » ، صدقان معا فى حال من الأحوال .

وقولنا لا يمكن ألا يوجد : سقطت من طلبة بدوى ، ولكنها راضحة فى خطوط الأورطون ، كما أنها موجودة فى شرح الفارابى ، ص ١٧٢ ، سطر ٢١ — ٢٢ .

(١) أرسلو : ١٢ ، ٣١٢٢ : ٨ — $\delta\mu\omega\iota\sigma\tau\omega\varsigma\ \delta\epsilon\ \kappa\alpha\iota\ \tau\omega\upsilon\ \alpha\nu\alpha\gamma\kappa\alpha\iota\omega\nu\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$: $\alpha\pi\omega\rho\epsilon\upsilon\sigma\iota\varsigma\ \sigma\upsilon\ \tau\omega\ \alpha\nu\alpha\gamma\kappa\alpha\iota\omega\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$, $\alpha\lambda\lambda\alpha\ \tau\omega\ \mu\eta\ \alpha\nu\alpha\gamma\kappa\alpha\iota\omega\nu\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$ ' $\tau\omega\upsilon\ \delta\epsilon\ \alpha\nu\alpha\gamma\kappa\alpha\iota\omega\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$ $\tau\omega\ \mu\eta\ \alpha\nu\alpha\gamma\kappa\alpha\iota\omega\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$. $\kappa\alpha\iota\ \tau\omega\upsilon\ \alpha\delta\upsilon\nu\alpha\tau\omega\nu\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$ $\sigma\upsilon\ \tau\omega\ \alpha\delta\upsilon\nu\alpha\tau\omega\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$, $\alpha\lambda\lambda\alpha\ \tau\omega\ \mu\eta\ \alpha\delta\upsilon\nu\alpha\tau\omega\nu\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$ ' $\tau\omega\upsilon\ \delta\epsilon\ \alpha\delta\upsilon\nu\alpha\tau\omega\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$ $\tau\omega\ \sigma\upsilon\kappa\ \alpha\delta\upsilon\nu\alpha\tau\omega\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$.

ت . ح . ١١٨ — ١١٩ : « وجعل هذا المثل سلب قولنا : « واجب ضرورة أن يوجد » ، ليس هو قولنا : واجب ضرورة ألا يوجد » ، بل قولنا : « ليس واجبا ضرورة أن يوجد » . فأما سلب قولنا : « واجب ضرورة ألا يوجد » ، فإنه قولنا : « ليس واجبا ضرورة ألا يوجد » ، وأيضا سلب قولنا : « ممتنع أن يوجد » ، ليس هو قولنا : « ممتنع ألا يوجد » ، بل قولنا : « ليس ممتنعا أن يوجد » . فأما سلب قولنا : « ممتنع ألا يوجد » ، فإنه قولنا : « ليس ممتنعا ألا يوجد » .

وأما المتلازمة فعلى ما أقوله :

أما الموجبة الممكنة البسيطة ، وهى قولنا : يمكن أن يوجد ، فإنه يلزمها
اثنتان : السالبة الممتنعة ، مثل قولنا : ليس ممتنعا أن يوجد ، وسالبة الواجب ،
وهى قولنا : ليس واجبا أن يوجد .

وأما الموجبة الممكنة المعدولة ، مثل قولنا : يمكن ألا يوجد ، فإنه يلزمها
بحسب الأشهر والأصرف اثنتان : إحداهما سالبة الواجب المعدولة ، وهو قولنا :
ليس واجبا ألا يوجد ، والثانية سالبة الممتنع المعدولة ، وهى قولنا : ليس ممتنعا
أن لا يوجد ، وأما سالبة الممكن البسيطة ، وهى قولنا : ليس يمكن أن يوجد ،
فإنه يلزمها اثنتان أيضا : إحداهما موجبة الواجب المعدولة ، وهو قولنا : واجب
ألا يوجد ، والثانية موجبة الممتنع البسيطة ، وهو قولنا : ممتنع أن يوجد .

وأما سالبة الممكن المعدولة ، مثل قولنا : ليس يمكن أن لا يوجد ، فإنه يلزمها
اثنتان : إحداهما موجبة الواجب البسيطة ، وهى قولنا : واجب أن يوجد ،

-
- | | | |
|---------------------------------------|----------------------|-----------------------|
| ٣ — اثنتان : اثنتان ف | // ممتنعا : ممتنع د | ف |
| ٥ — يمكن : يمكن ف | | |
| ٦ — اثنتان : اثنتان ف | // احدهما : احدهما ف | |
| ٨ — الممكن : الممكنة د | | |
| ٩ — اثنتان : اثنتان ف | // احدهما : أحدهما ف | // الواجب : الواجبة د |
| | | // وهو : وهى د |
| ١٠ — موجبة : الموجبة د | | |
| ١١ — سالبة الممكن : السالبة الممكنة د | | |
| ١٢ — اثنتان : اثنتان ف | // احدهما : احدهما ف | |

والثانية موجبة 'ممتنع' المعدولة : وهي قولنا : ممتنع ألا يوجد^(١) .

(١) أرسطو ، ١٣ ، ١٤ ، ٢٢ — ٢٢ : καὶ αἱ ἀκολουθήσεις δὲ κατὰ λόγον : γίνονται οὕτω τιθεμένοις· τῷ μὲν γὰρ δυνατόν εἶναι τὸ ἐνδεχέσθαι εἶναι , καὶ τοῦτο ἐκείνῳ ἀντιστρέφει , καὶ τὸ μὴ ἀδύνατον εἶναι καὶ τὸ μὴ ἀναγκαῖον εἶναι· τῷ δὲ δυνατόν μὴ εἶναι καὶ ἐνδεχόμενον μὴ εἶναι τὸ μὴ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι καὶ τὸ οὐκ ἀδύνατον μὴ εἶναι , τῷ δὲ μὴ δυνατόν εἶναι καὶ μὴ ἐνδεχόμενον εἶναι τὸ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι καὶ τὸ ἀδύνατον εἶναι , τῷ δὲ μὴ δυνατόν μὴ εἶναι καὶ μὴ ἐνδεχόμενον μὴ εἶναι τὸ ἀναγκαῖον εἶναι καὶ τὸ ἀδύνατον μὴ εἶναι .

ث . ع . ١٨٨ ب . ٥ — ١١ : « فاما القوازم فهكذا يجري نسخها : إذا وضعت : يلزم من قولنا : « يمكن أن يوجد » ، قولنا : « محتمل أن يوجد » (وهذا ينعكس هل ذاك) ، ويلزم منه ويلزمه أيضا — قولنا : « ليس ممكنا أن يوجد » ، وقولنا : « ليس واجبا أن يوجد » . ويلزم قولنا : « يمكن ألا يوجد » ، وقولنا : « محتمل ألا يوجد » ، قولنا : « ليس واجبا ألا يوجد » ، وقولنا : « ليس ممكنا ألا يوجد » . ويلزم قولنا : « لا يمكن أن يوجد » ، وقولنا : « لا يحتمل أن يوجد » ، قولنا : « واجب ألا يوجد » ، وقولنا : « ممتنع أن يوجد » . ويلزم قولنا : « لا يمكن ألا يوجد » ، وقولنا : « لا يحتمل ألا يوجد » قولنا : « واجب أن يوجد » ، وقولنا : « ممتنع ألا يوجد » .

ذلك ، في طبعة بدوى .

ويلزمه : سقطت في شرح الفارابي ، ص ١٧٣ ، سطر ٢١

واجب (ألا يوجد) : ذكر الدكتور بدوى أن الكلمة نائمة في الأصل ، وأن بولك أصلها ، ووضعها الدكتور بدوى بين قوسين . ولكن القراءة واضحة جدا في مخطوط الأروغانون ، ١٨٨ ب ٩ . ابن سينا ، النجاة ، ٢١ — ٢٢ : « المتلازمات التي يقوم بعضها مقام بعض من هذه الطبقات : طبقة هي هكذا : واجب أن يوجد ، ممتنع أن لا يوجد ، ليس بممكن (بالمعنى العام) أن لا يوجد . ونفائض هذه متماكة أيضا ، مثل قولنا : ليس بواجب أن يوجد ، ليس بممتنع أن لا يوجد ، يمكن أن لا يوجد (العام لا الخاص) .

وطبقة أخرى هي هكذا : واجب أن لا يوجد ، ممتنع أن يوجد ، ليس يمكن أن يوجد (بالمعنى الخاص) . وكذلك نقائضها ، مثل : ليس بواجب أن لا يوجد ، ليس بممتنع أن يوجد ، يمكن أن يوجد (بالمعنى العام) .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢١ : « إن المتلازمات منها ما يمكن ، ومنها ما لا يمكن . والمتماكسات هي التي كل واحد منها في قوة الآخر . والتي لا تتماكس فهو التي إذا وضع بعضها ، لم يكن الآخر . وليس كلها وضع الآخر ، فله الأول ... » .

فلنضع المتقابلات منها في مرض الصفح ، والمتلازمات بعضها تحت بعض ،
فيأتي ذلك على هذا الرسم :

يمكن أن يوجد	ليس ممكنا أن يوجد
ليس واجبا أن يوجد	واجب ألا يوجد
ليس ممتمنا أن يوجد	ممتنع أن يوجد
يمكن أن لا يوجد	ليس ممكنا أن لا يوجد
ليس واجبا أن لا يوجد	واجب أن يوجد
ليس ممتمنا أن لا يوجد	ممتنع أن لا يوجد ^(١)

٣ — ٨ — يمكن ... يوجد : نجد في د ترتيب الألفاظ كما يلي :

يمكن أن يوجد	ليس يمكن أن يوجد	يمكن أن لا يوجد
ليس يمكن أن لا يوجد	ليس واجبا أن يوجد	واجب أن لا يوجد
ليس واجبا أن لا يوجد	واجب أن يوجد	ليس ممتمنا أن يوجد
ممتنع أن يوجد	ليس ممتمنا أن لا يوجد	ممتنع أن لا يوجد

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ ، ٢٢ — ٣٠ : $\delta\epsilon \delta\iota \tau\eta\varsigma \theta\iota\mu\omicron\gamma\omicron\upsilon\mu\eta\varsigma$: θεωρεῖσθαι δὲ δι τῆς θιμογυμῆς :
ὡς λέγομεν .

δυνατὸν εἶναι	οὐ δυνατὸν εἶναι
ἐνδεχόμενον εἶναι	οὐκ ἐνδεχόμενον εἶναι
οὐκ ἀδύνατον εἶναι	ἀδύνατον εἶναι
οὐκ ἀναγκαῖον εἶναι	ἀναγκαῖον μὴ εἶναι
δυνατὸν μὴ εἶναι	οὐ δυνατὸν μὴ εἶναι
ἐνδεχόμενον μὴ εἶναι	οὐκ ἐνδεχόμενον μὴ εἶναι
οὐκ ἀδύνατον μὴ εἶναι	ἀδύνατον μὴ εἶναι
οὐκ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι	ἀναγκαῖον εἶναι .

فإذا تأملنا هذا اللزوم المشهور وتمقينا، وجدنا قولنا : ممتنع ، وقولنا : ليس بممتنع ، يلزمان قولنا : ممكن ، وليس بممكن ، أعنى أن التقيض منها يلزم التقيض ، أى الموجب فيها يلزم السالب . إلا أن ذلك على الغلب ، أعنى أن السالب من الممتنع يلزم الموجب من الممكن ، والموجب من الممتنع يلزم السالب من الممكن^(١) .

٢ — منها : منها د — ٣ — فيها : منها د // السالب : أن ليس د

— = ت ع ٠ ١٨٨ ب ١١ — ١٩ : « فللتأمل مانصفه من هذا الرمز الذى رسمه :

ممكن أن يوجد	ليس ممكنا أن يوجد
محتمل أن يوجد	ليس محتملا أن يوجد
ليس ممتمنا أن يوجد	ممتنع أن يوجد
ليس واجبا أن يوجد	واجب ألا يوجد
ممكن ألا يوجد	ليس ممكنا ألا يوجد
محتمل ألا يوجد	ليس محتملا أن يوجد
ليس ممتمنا ألا يوجد	ممتنع ألا يوجد
ليس واجبا ألا يوجد	واجب أن يوجد

نجد فى ترجمة Edghill ، هامش ٢ ، التعليق التالى :

Aristotle here gives the wrong denial to $\text{o}\tilde{\text{u}}\kappa \text{ἀναγκαῖον εἶναι}$. Pacius explains that he is here following former logicians, in order to expose their false reasonings. In 22 b10 he points out the flaw and in 22 b 22 gives the correct table, exchanging the position of $\text{o}\tilde{\text{u}}\kappa \text{ἀναγκαῖον εἶναι}$ and $\text{o}\tilde{\text{u}}\kappa \text{ἀναγκαῖον μὴ εἶναι}$.

من سطر ٢٢ ب ١٠ ، انظر فيما يلى ص ١٧٤ ، هامش ٤١ من هذا الكتاب .

ومن سطر ٢٢ ب ٢٢ ، انظر فيما يلى ص ١٧٧ ، هامش ١ من هذا الكتاب .

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ أ ٢٢ — ٢٧ : τὸ μὲν οὖν ὁδύνατον καὶ οὐκ :

ἀδύνατον τῷ ἐνδεχομένῳ καὶ δυνατῷ καὶ οὐκ ἐνδεχομένῳ καὶ μὴ δυνατῷ ἀκολουθεῖ μὲν ἀντιπραγματικῶς, ἀντεστραμμένῳς δέ' τῷ μὲν γὰρ δυνατὸν εἶναι ἢ ἀπόφασις τοῦ ἀδύνατου ἀκολουθεῖ, τῷ δὲ ἀποφάσει ἢ κατάφασις' τῷ γὰρ οὐ δυνατὸν εἶναι τὸ ἀδύνατον εἶναι' κατάφασις γὰρ τὸ ἀδύνατον εἶναι, τὸ δ' οὐκ ἀδύνατον εἶναι ἀπόφασις.

فأما القضايا الواجبة فإن اللازمة منها للممكنة ليس هو النقيض ، بل الضد ،
أعني ضد الموجبة الواجبة التي تناقض السالبة الواجبة ، وهي قولنا : واجب ألا
يوجد . وذلك أنه ليس سلب هذه المقدمة هو قولنا : واجب ألا يوجد ، اللازم
عن قولنا : ليس ممكنا أن يوجد ، قولنا : ليس واجبا أن يوجد ، الذي هو لازم
عن قولنا : يمكن أن يوجد ، على ما وضع . وذلك أنهما قد يمكن أن يصدق كل شيء
واحد بعينه . فإن ما هو واجب أن لا يوجد ، يصدق عليه ليس واجبا أن يوجد .
بل قولنا : واجب ألا يوجد ، ضد قولنا : واجب أن يوجد ، الذي هو نقيض قولنا :
ليس واجبا أن يوجد .

- ٢ — ٣ — وهي قولنا : واجب ألا يوجد ، سقطت من ل
٢ — هذه المقدمة هو : سقطت من ل // المقدمة : + التي د // هو : هي د
// ألا : أن د
٥ — على ما وضع : سقطت من ل
٦ — لا : سقطت من د
٦ — ٧ — يصدق ... أن يوجد ، سقطت من د لتكرار كلمة يوجد

٨ — يوجد : + وإذا كان هذا هكذا ، فلم يلزم هاهنا النقيض للنقيض ، وإنما لزم النقيض
ضد النقيض ، أعني أنه لم يلزم من سلبية الممكن موجبة الواجب التي هي نقيض سلبية الواجب الذي وضعناها
لازمة لموجبة الممكن . وإنما لزم عن سلبية الممكن ضد الواجبة وهي قولنا : واجب ألا يوجد ف

== ث . ج . ١٨٨ ب ٢٠ — ١٨٩ أ ٢١ : « فقولنا : ممكن ، وقولنا : لا ممكن ، يلزمان قولنا :
محمّل ، وقولنا : لا محتمل ، وقولنا : يمكن ، وقولنا : لا يمكن ، لزوم مناقضة . إلا أن ذلك حل
القلب . وذلك أن الذي يلزم قولنا : يمكن أن يوجد ، سلب قولنا : ممكن أن يوجد . والذي يلزم سلب
ذلك إيجاب هذا . وذلك أن الذي يلزم قولنا : ليس ممكنا أن يوجد ، إنما هو قولنا : ممكن أن يوجد .
فإن قولنا : ممكن أن يوجد ، هو إيجاب ، وقولنا : ليس ممكن أن يوجد ، سلب . »

مناقضة : المناقضة في طبعة بدوى . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورفانوز
شرح القارابي ، ص ١٧٤ : « يعني أن مناقضتي مقدمات المتنع تلزمان مناقضتي مقدمات الممكن ،
إلا أن ذلك حل القلب . فإن السالطات للمتنع تلزم الموجبات من الممكنات . وموجبات المتنع تلزم سوابل
الممكن . وذلك في البساط والمعدولات . »

والسبب في أن لازم الممكنة السالبة البسيطة موجبة الواجب المسدولة ، ولزم
سالبة الممكن^(١) المعدولة موجبة الواجب البسيطة ، أن الممتنع هو ضد الواجب الوجود ،

- ١ — لازم الزوم • // موجبة : الواجب ف // الواجب : سقطت من ف
٢ — موجبة ... البسيطة : سقطت من • // ان : لا •

(١) الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤٩ : « فسالبة الممكن غير السالبة
الممكنة . فإن سالبة الممكن هي التي تسلب الإمكان ، وتوجب الوجود ، كقولنا : كل إنسان لا يمكن أن
يوجد حالا . والسالبة الممكنة هي التي توجب الإمكان وتسلب الوجود . كقولنا : كل إنسان يمكن
أن لا يوجد مادلا » .

ابن باجه ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٠ : « وقال : إن سالبة الإمكان
غير السالبة الممكنة ، وبين معنى ذلك : هي التي تسلب الإمكان وتوجب الوجود . وهذه هي التي لا تستعمل .
فإن استعملت فكذا الحيوان للإنسان ليس بإمكان . والسالبة الأخرى المستعملة هي التي تسلب الإمكان
والوجود ، وهي على حد قوله تعالى : « ولا تقل لها أف » ، في أنه : إذا نهى عن الأفعس ، فقد نهى
عن الأخر . وكذلك أيضا لما رفع الإمكان ، وهو أفعس الوجود ، أرفع الوجود بجميع أفعاله » .
شرح الفارابي ، ص ١٧٤ — ١٧٦ : « يعني أن متناقض الواجب ليس تزامنا متناقض الممكن ،
لاهل جهة الاستقامة ولا على جهة القلب . بل إنما تلعب سالبة الواجب البسيطة موجبة الممكن البسيطة .
وموجبة الواجب المعدولة تلزم سالبة الممكن البسيطة . وسالبة الواجب المسدولة تلزم موجبة الممكن
المعدولة . وموجبة الواجب البسيطة تلزم سالبة الممكن المعدولة . . . » .

يعني أن الذي يلعب سالبة الممكن البسيطة من الواجبات ، ضد المقدمة الواجبة البسيطة ، وذلك أن قولنا :
واجب أن لا يوجد ، ضد قولنا : واجب أن يوجد . فسالبة الممكن تلعبها من مقدمات الواجب مقدمتان
واجبتان متضادتان . وذلك أن موجبة الواجب المعدولة تلزم سالبة الممكن البسيطة . وموجبة الواجب البسيطة
تلزم سالبة الممكن المعدولة . وقوله : فأما المتناقضة فعل سماها ، يعني تقويض الضدين ، كل واحد منهما
بمحال الضد . فإن قولنا : ليس واجبا أن يوجد ، الذي هو تقويض قولنا : واجب أن يوجد ، موضوع
بمحال قولنا : واجب أن لا يوجد ، وهو ضد قولنا : واجب أن يوجد . وقولنا : ليس واجبا أن لا
يوجد ، موضوع بمحال قولنا : واجب أن يوجد ، وهو ضد قولنا : واجب أن لا يوجد .

ولما كانت السالبة الممكنة المعدولة يلزمها المنتنة المعدولة الموجبة ، وكانت المنتنة المعدولة الموجبة ضد الواجبة المعدولة الموجبة ، وجب أن يلزمها من الواجب ضد الواجبة المعدولة الموجبة وهي الواجبة البسيطة الموجبة . لكن إذا تمعق هذا ، فقد يظن أن الحال فيما يلزم الممكن من الواجب كالحال فيما يلزمه من المنتن ، أعنى أن التقيض منها يلزم التقيض ، لكن على غير الجهة الاولى التي تبين وهما . فيكون اللازم من قولنا : يمكن أن يوجد ، قولنا : ليس واجبا ألا يوجد ، الذي هو تقيض قولنا : واجب ألا يوجد ، اللازم من قولنا : ليس يمكن أن يوجد ، لا قولنا : ليس واجبا أن يوجد^(١) .

- ١ — الواجبة : سقطت من ف // الموجبة : سقطت من ف // الموجبة : سقطت من ف
٣ — الموجبة : سقطت من ف // الموجبة : سقطت من ف
٤ — يظن : ظن د
٥ — وهما : وضعها د

== ت . ج . ١٨٩ — ٢ — ٩ . « فأما الواجب فينبى أن ننظر كيف الحال فيه ، فانه من البين أنه ليست هذه حاله ، لأن الذي يتبع فيه إنما هو الأعداد . وأما المناقضة فعل حيالها... وذلك أنه قد يجهز أن يصدق القولان جميعا في المعنى الواحد بعينه : فان ما كان واجبا ألا يوجد فليس واجبا أن يوجد . والسبب في أن لزوم في ذلك ليست الحال فيه كالحال في الاكتر أن المنتن حقه في القول ضد الواجب . وإن كان المنتن والواجب قوتما واحدة بعينها » .

(فأما) الواجب : كتب فوقها في مخطوط الأورغانون : يعنى الضروري . ولكننا نجد في ملهقى بولاك وبدوى : يعنى الضروري ، قد كتبت بعد كلمة الواجب .
وأما (المناقضة) : فأما ، في طبعة بدوى وشرح الفساراي . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون .

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ ب ٥ — ١٠ : ἀναγκαῖον εἶναι, εἰ γὰρ ἀδύνατον εἶναι, ἀλλὰ μὴ εἶναι· εἰ δὲ ἀδύνατον μὴ εἶναι, τοῦτο ἀνάγκη εἶναι· ὥστε εἰ θεῖνα ὁμοίως τῷ δυνατῷ καὶ μὴ, ταῦτα ἐξ ἐναντίας, ἐπεὶ οὐ σημαίνει γὰρ ταῦτόν τό τε ἀναγκαῖον καὶ τὸ ἀδύνατον, ἀλλ' ὥσπερ εἴρηται, ἀντιστραμμένως.

ويكون اللازم عن قولنا : ممكن ألا يوجد ، من الواجب ، قولنا : ليس واجبا أن يوجد ، لا قولنا : ليس واجبا ألا يوجد ، كما فرضناه في الوضع الأول .
فأما كيف يظهر أن اللازم عن قولنا : ممكن أن يوجد ، قولنا : ليس بواجب ألا يوجد ، لا قولنا : ليس بواجب أن يوجد .

فإنه يترتب على بيان أن قولنا : ممكن أن يوجد ، هو لازم عن قولنا : واجب أن يوجد .

- ٣ — فأما : وأما د // يظهر : سقطت من د // عن : سقطت من د
٤ — بواجب : واجب د // بواجب : واجب د
٥ — لازم : اللازم د

ص ١٨٩ ج ١٠ : « وذلك أن ما كان ممثلاً أن يوجد ، فالواجب ليس أن يوجد »
بل ألا يوجد ، وما كان ممثلاً ألا يوجد ، فواجب أن يوجد . فقد يجب ، إن كانت تلك تجري حل
مثال ما تجري حله التي لقولنا يمكن ولا يمكن ، أن تكون هذه حل الغد . فإن الواجب والممتنع قد يدلان
على معنى واحد بعبارة . غير أن ذلك حل جهة القلب .
ألا يوجد : سقطت من شرح الفارابي ، ص ١٧٥ ، سطر ١٣ .
يمكن ولا يمكن : يمكن ولا يمكن ، في شرح الفارابي ، ص ١٧٥ ، سطر ١٤ — ١٥ .
فأذن ترجمة Edghill :

For when it is impossible that a thing should be, it is necessary, not that it should be, but that it should not be, and when it is impossible that a thing should not be, it is necessary that it should be. Thus, if the propositions predicating impossibility or non — impossibility follow without change of subject from those predicating possibility or non — possibility, those predicating necessity must follow with the contrary subject; for the propositions " it is impossible " and " it is necessary " are not equivalent, but, as has been said, inversely connected.

فأما كيف يتبين هذا ، فبأقوله .

وذلك أن قولنا : واجب أن يوجد ، إما أن يصدق عليه قولنا : ممكن أن يوجد ، أو قولنا : ليس ممكنا أن يوجد . لأن قولنا : ممكن أن يوجد ، وليس ممكنا أن يوجد ، متناقضان . والمتناقضان يقتضيان الصدق والكذب على جميع الأشياء . فإن لم يصدق عليه قولنا : ممكن أن يوجد ، فسيصدق عليه قولنا : ليس بممكن أن يوجد . لكن إن صدق عليه قولنا : ليس بممكن أن يوجد ، صدق عليه قولنا : ممتنع أن يوجد ، إذ كان هذا يلزم قولنا : ليس بممكن أن يوجد . وإذا صدق عليه قولنا : ممتنع أن يوجد ، لزم عن ذلك أن يكون ما هو واجب أن يوجد ممتنعا أن يوجد . وذلك خلف لا يمكن . فإذن الصادق على قولنا : واجب أن يوجد ، قولنا : ممكن أن يوجد . لأنه إذا كذب أحد النقيضين ، صدق الآخر .^(١)

- | | |
|------------------------------|-------------------------|
| ١ — يقين : تبين د | // أقوله : أقوله د |
| ٢ — (عليه) قولنا : سقطت من د | ٣ — ممكنا : ممكن د ، ف |
| ٤ — ليس صدق : ليس صدق د | ٦ — ممكن : يمكن د |
| ٧ — يمكن : ممكن د | ٩ — ممتنع : ممتنع ف ، ل |
| ١٠ — لأنه : لأن د | |

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٠٢ ب ١ — ١٤ : τὸ ἀδύνατον οὕτως καίτοι τὰς : τοῦ ἀναγκαίου ἀντιφάσεις ; τὸ μὲν γὰρ ἀναγκαῖον εἶναι δυνατόν εἶναι ἢ γὰρ μή , ἢ ἀπόφασις ἀκολουθήσει . ἀνάγκη γὰρ ἢ φάναι ἢ ἀποφάναι . εἴτε ἢ μή δυνατόν εἶναι , ἀδύνατον εἶναι . ἀδύνατον ἄρα εἶναι τὸ ἀναγκαῖον εἶναι , ὅπερ ἄτοπον .

ت . ح . ، ١٨٩ ، ١٣ — ١٧ : د أو نقول : إنه ليس يجوز أن توضع المناقضات في الواجب هذا الوضع الذي وضعناه . وذلك أن ما كان واجبا أن يوجد ، لممكن أن يوجد . وإن لم يكن كذلك ، فسلبه يلزم ، لأنه قد يلزم إما الإيجاب وإما السلب . فإن لم يكن ممكنا أن يوجد ، لممتنع أن يوجد . لأن الذي هو واجب إذا أن يوجد ، ممتنع أن يوجد : وذلك خلف .

وإذا تقرر أن قولنا : ممكن أن يوجد ، يلزم قولنا : واجب أن يوجد ،
فأقول : إن اللازم عن قولنا : ممكن أن يوجد ، من مقدمات الواجب ، هي
السالبة المعدولة ، التي هي قولنا : ليس واجبا أن لا يوجد . برهان ذلك أنه لا يتخلو
أن يكون اللازم عن ذلك ، أنه من الممكنة البسيطة الموجبة ، سالبة الواجب
البسيطة ، أو موجبة الواجب البسيطة ، أو موجبة الواجب المعدولة ، أو سالبة
الواجب المعدولة .

فإن كانت سالبة الواجب البسيطة على ما وضعنا ، وهي قولنا : ليس بواجب
أن يوجد ، وقد كانت الممكنة البسيطة الموجبة لازمة عن الواجبة البسيطة ،
لزم أن يلزم عن الواجبة البسيطة نقيضها ، وهي السالبة البسيطة .

لأنه يأتي القول هكذا :

-
- ٣ — (أن) لا سقطت من د
٥ — (موجبة) الواجب : الواجبة ل // (موجبة) الواجب : الواجبة ل
٨ — لازمة : لازم د
-

= (وذلك) أن : سقطت من مخطوط الأورفانوس ، ١٨٩ ، ١٤١ . ولكنها موجودة في شرح
الفارابي ، ١٧٧ ، ٩٠ .

لاحظ الخطأ المطبوع الذي وقع في طبعة بدوى ، ص ٩١ ، إذ تم حذف فكن بدلا من « فممكن » ،
كما نجد في ص ٩٢ ، « إذا » بدلا من « إذا » . كما أن جملة « فممتنع أن يوجد » ، قد سقطت من
طبعة بدوى ، ولكنها موجودة في مخطوط الأورفانوس وفي طبعة بولاك ، ويقابلها في الأصل اليوناني :
ἀδύνατον εἶναι

أوجب : مخطوط الأورفانوس : واجب في شرح الفارابي ، ص ١٧٧ ، سطر ١٦ .
خلف : كتب فوقها في مخطوط الأورفانوس : محال شئ .

توجد علامة استفهام بعد كلمة ἀντιφασεία في النص اليوناني في طبعة الأكاديمية الملكية البروسية ،
توجد كلمة وضعناه في الترجمة العربية في طبعة بدوى ، ولكنها غير موجودة في ترجمة Edghill ،
ولا في شرح الفارابي .

ما كان واجبا أن يوجد، فممكن أن يوجد . وما هو ممكن أن يوجد ،
فليس واجبا أن يوجد . فإذا ما كان واجبا أن يوجد ، فليس واجبا أن يوجد .
هذا خلف لا يمكن . فإن النقيضين لا يمكن فيهما أن يصدقا معا^(١) .

وإذا لم يلزم عنها السالبة الواجبة البسيطة ، فلم يبق أن يلزم عنها إلا موجبة
الواجب البسيطة ، أو المعدولة ، أو سالبة الواجب المعدولة .

لكن موجبة الواجب البسيطة ، أو المعدولة ، ليس تصديق واحدة منها مع
الموجبة الممكنة . وذلك أن ما هو ممكن أن يوجد ، فهو ممكن أن يوجد ، وألا

١ — ممكن : فممكن د

٢ — فيما : فيها ل

٣ — الواجب : الموجب ف // المعدولة : + لاكن موجبة الواجب
البسيطة أو المعدولة أو سالبة الواجب المعدولة ل

٤ — منها : منها ل

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ ب ١٤ — ١٧ : ἀλλὰ μὴν τῷ γε δυνατόν εἶναι τὸ οὐκ ἀδύνατον εἶναι ἀπολογιστέϊ, τοῦτο δὲ μὴ ἀναγκαῖον εἶναι· ὥστε συμβαίνει τὸ ἀναγκαῖον εἶναι μὴ ἀναγκαῖον εἶναι, ὅπερ ἀτοπον .

ث . ج . ١٨٩ أ ١٧ — ١٩ : « وأيضاً فإن قولنا : « ممكن أن يوجد » ، يلزمه قولنا :
« ليس ممكناً أن يوجد » ، ويلزم هذا قولنا : « ليس واجبا أن يوجد » ، فيجب من ذلك أن يكون
ما هو « واجب أن يوجد » ، « ليس واجبا أن يوجد » . وذلك خلف » .

شرح الفارابي ، ص ١٧٧ وما بعدها ، ولا سيما ص ١٧٨ ، سطر ٢٥ — ٢٨ : « فإن كان
ما هو ممكن أن يوجد يلزمه قولنا و يصدق عليه قولنا : ليس بواجب أن يوجد ، ثم ضرورة أن يكون
ما هو واجب أن يوجد ليس بواجب أن يوجد . فيصدق على الشيء نقضه . وذلك محال » .

يوجد . وما هو ممكن أن يوجد ، وألا يوجد ، فليس هو واجب أن يوجد ،
ولا واجب أن ألا يوجد . وذلك بين بنفسه .^(١)

فإذا كان واجبا أن يلزم واحد من قضايا الواجب الأربعة الممكنة البسيطة
— وقد تبين أن الثلاثة منها ليس يلزمها — فلم يبق أن تكون اللازمة لها
إلا قولنا : ليس بواجب ألا يوجد ، وهي صالحة الواجب المعدولة .

١ — واجبا : واجب ف

٣ — الواجب : الواجب د

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ ب ١٧ — ٢٢ : ἀλλὰ μὴν οὐδὲ τὸ ἀναγκαῖον εἶναι , οὐδὲ τὸ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι . τῷ μὲν γὰρ
ἀμφοῖν ἐνδέχεται συμβαίνειν , τούτων δὲ διπλοῦτερον ἔν ἀληθείᾳ ἢ , οὐκ ἔστι
ἔστι καὶ εἶναι ἀληθὴ . ἀμὰ γὰρ δυνατόν εἶναι καὶ μὴ εἶναι . εἰ δ' ἀνάγκη
εἶναι ἢ μὴ εἶναι , οὐκ ἔστι δυνατόν ἀμφοῖν .

— ت . ج . ١٨٩ / ١٩١ — ١٨٩ ب ١ : « وأيضاً فإنه ليس يلزم قولنا : « واجب أن يوجد »
قولنا : « ممكن أن يوجد » ، ولا قولنا : « واجب ألا يوجد » . وذلك أن القول بالممكن قد يتفق فيه
الأمران جميعاً . وأما هذان فأيهما كان صادفاً ، لم يمكن أن يصدق به الباقيان ، لأنه قد يمكن أن يوجد
الشيء . وألا يوجد . وإن كان واجبا أن يوجد أو ألا يوجد ، فليس يكون ممكناً فيه الأمران جميعاً .
بالممكن : الممكن ، في طهية بدوى ، ولكن القراءة واضحة في خطوط الأورفانوس .

شرح الفارابي ، ص ١٧٧ وما بعدها ، ولا سيما ص ١٧٩ : « وقال أرسطوطاليس : قولنا :
يمكن أن يوجد ، لا يلزم قولنا : واجب أن يوجد ، ولا قولنا : واجب أن لا يوجد . وذلك أن القول
بالممكن يتساوى فيه أن يوجد وأن لا يوجد . وذلك أن ما هو ممكن أن يوجد فهو ممكن أن لا يوجد .
وأما واجب أن يوجد وواجب أن لا يوجد ، فأيهما كان صادفاً ، لم يمكن أن يصدق به مجموع
الباقيين ، وهو ممكن أن يوجد وأن لا يوجد . ففى أى موضع صدق فيه قولنا : واجب أن يوجد ، لم
يصدق به : ممكن أن لا يوجد . وأى موضع صدق فيه : واجب أن لا يوجد ، لم يصدق فيه : يمكن
أن يوجد . وأى هذين صدق ، لم يمكن أن يصدق به مجموع الباقيين . فإذا قولنا : واجب أن يوجد ،
واجب أن لا يوجد ، ليس ولا واحد منهما لازم لقولنا : يمكن أن يوجد » .

لكن قد يمرض شك فيما بيننا، أن قولنا : ممكن أن يوجد، يلزم من قولنا : واجب أن يوجد . وذلك أنه إن لم يكن يلزمه ، فنقيضه يلزمه . ونقيضه إما أن يكون قولنا : ليس ممكنا أن يوجد ، وإما قولنا : يمكن ألا يوجد . لكن إن لزمه قولنا : ليس ممكنا أن يوجد ، لزم المحال المتقدم الذي فرغنا من ذكره . وإن لزمه قولنا : يمكن أن لا يوجد، لزم أن يكون ماهو واجب أن يوجد، يمكن ألا يوجد . وذلك خلف لا يمكن .

فهذا القول يجب منه أن يكون اللازم من قولنا : واجب أن يوجد ، قولنا : يمكن أن يوجد^(١) .

٢ — وذلك : + غير د	// ونقيضه : فنقيضه د
٣ — لزمه : لزم د	
٤ — لزمه : لزم د	• — (قولنا) يمكن : يمكن ف
٧ — واجب : يجب د	// قولنا : سقطت من ف
٨ — يمكن : يمكن ف	

(١) أرسطو، ١٢ أ ٢٢ ب ٢٩ — ٣٣ : ἀπορήσεις δ' ἂν τις εἰ τῷ ἀναγκαῖον εἶναι τὸ δυνατόν εἶναι ἔπεται. εἰ τε γὰρ μὴ ἔπεται, τῇ ἀντίφρασις ἀπολοῦσθῃσι, τὸ μὴ δυνατόν εἶναι· καὶ εἰ τις ταύτην μὴ φήσεις εἶναι ἀντίφρασιν, ἀνάγκη λέγειν τὸ δυνατόν μὴ εἶναι· ἀπερ ἀμφοῖν ψευδὴ κατὰ τοῦ ἀναγκαῖον εἶναι.

ث . ج . ١٨٩ ب ٦ — ١٠ : «ولعل الإنسان أن يشك فيقول : هل يلزم قولنا : «واجب أن يوجد» ، قولنا : يمكن أن يوجد ؟ فانه إن لم يكن يلزمه ، فنقيضه يقبه ، وهو قولنا : « ليس يمكن أن يوجد » . وإن قال قائل : إن هذا القول ليس هو نقيض ذلك ، فواجب أن يقول : إن نقيضه قولنا : « يمكن ألا يوجد » . والقولان جهما كاذبان فيما وجوده واجب » .
شرح الفاربي ، ص ١٨٠ : « هذا هو القول الذي كان صحيح أن قولنا : يمكن أن يوجد ، لازم قولنا : واجب أن يوجد » .

لكن إذا فرضنا أن اللازم منه قولنا : ممكن أن يوجد، وكان الشيء الذى يمكن فيه أن يوجد ، يمكن فيه ألا يوجد ، فقد يلزم أن يكون ما هو واجب أن يوجد ، يمكن أن يوجد ، وألا يوجد . وذلك خلف لا يمكن^(١) .

وإذا كان القول الأول يوجب أن يكون اللازم عن قولنا : واجب أن يوجد ، قولنا : ممكن أن يوجد ، والثاني يبطل أن يكون الممكن يتبع الواجب ويلزمه ، فيبين أنه يجب أن يكون ما أثبت القول الأول من طبيعة الممكن أنه لازم عن الواجب غير ما نفاه الثانى .

٣ — أن يوجد : سقطت من د

٧ — غير : سقطت من د // لقاء : اخاء د

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ ب ٢٣ — ٢٦ : ἀλλὰ μὴν πάλιν τὸ αὐτὸ εἶναι : δοκεῖ δυνατόν τέμνεσθαι καὶ μὴ τέμνεσθαι καὶ εἶναι καὶ μὴ εἶναι , ὥστε ἔσται τὸ ἀναγκαῖον εἶναι ἀνδεχόμενον μὴ εἶναι . τοῦτο δὲ ψεῦδος .
— ت. ح . ١٨٩ ب ١٠ — ١٢ : « غير أنا قد نرى أيضا أن الشيء الواحد به يمكن أن يقطع ، وألا يقطع ، ويمكن أن يوجد وألا يوجد ، فيجب من ذلك أن يكون ما هو واجب أن يوجد ، يمكن ألا يوجد . وهذا أيضا باطل » .
لاحظ السهرالدى وقع في طبعه بدوى ، إذ نجد : وألا يقطع . والقراءة الصحيحة هي : وألا يقطع τέμνεσθαι وهو مبنى للقول .
فان ترجمة Edghill :

At the same time, it is thought that if a thing may be cut it may also not be cut, if a thing may be it may also not be, and thus it would follow that a thing which must necessarily be may possibly not be; which is false.

شرح الفارابى ، ص ١٨٠ — ١٨١ : « يريد أن يبطل بهذا القول ما كان وطأه أولا من أن قولنا : يمكن أن يوجد ، لازم لقولنا : واجب أن يوجد ... » .

فالممكن إذن يقال على أكثر من معنى واحد . وذلك أيضا بين بالاستقراء .
فإنه يظهر أنه ليس كل ما يقال : إنه ممكن أن يفعل كذا ، أو يقبل ، ففيه قوة
على ألا يفعل ، وعلى أن يفعل .

وذلك أن الأشياء التي نقول إن فيها قوى فاعلة توجد على ضربين :
إما قوى مقرونة بنطق وهي التي يعبر عنها بالاستطاعة ، وإما قوى ليست
مقرونة بنطق ، مثل تسخين النار ، وتبريد الثلج .

فأما القوى المقرونة بالنطق ، فإن فيها قوة على أن تقبل الأضداد ، أضى أن
تفعل ، وألا تفعل . ومثال ذلك : المشى . فإن في الإنسان قوة أن يمشى ،
وألا يمشى ، على السواء .

وأما القوى التي ليست مقرونة بنطق ، فإن فيها قوة على أحد الأضداد فقط .
ومثال ذلك : النار ، فإنها إنما فيها قوة على أن تسخن فقط ، لا على أن

٢ — يفعل : يقول د

٣ — أن يفعل : أن لا يقبل د

٥ — مقرونة : مقرونة د

٦ — مقرونة : مقرونة د

٨ — (ألا) : سقطت من د // قوة : + على ف

١٠ — القوى : القوة د // فإن : + ما ف // فيها : + هو ف

١١ — (قوة) على : أضى د

لا تسخن إلا بالعرض . وذلك إما عند ما لا تجسد موضوعا يقبل السخونة ،
وإما عندما يحرقها مائق من الفعل الذي لها بالطبع في ذلك الموضوع ^(١) .

٢ — لها : منها د // الموضوع : الموضع ل

(١) أرسطو ، ١٣ : ٢٢ ب ٢٦ — ٢١٢٣ : τὸ πᾶν οὐ δύναται εἶναι ἢ βαρύνεσθαι καὶ τὰ ἐντοκείμενα δύναται , ἀλλ' ἔστιν ἐφ' ᾧ οὐκ ἀληθές , πρῶτον μὲν ἐπὶ τῶν μὴ κατὰ λόγον δυνατῶν , ὅλον τὸ πῦρ θερμαινικὸν καὶ ἔχει δυνάμιν ἄλογον . αἱ μὲν οὖν μετὰ λόγου δυναμίσεις αἱ αὐταὶ πλειόνων καὶ τῶν ἐναντίων , αἱ δ' ἄλογοι οὐ πᾶσαι , ἀλλ' ὥσπερ εἴρηται , τὸ πῦρ οὐ δύναται θερμαίνειν καὶ μὴ , οὐδ' ὅσα ἄλλα ἐνεργεῖ αἰετ .

— ت . ج . ١٨٩ ب ١٢ — ١٨ : « فنقول : إنه ليس كل ما هو ممكن . أنه يوجد ، أو أن يمتد ، فقد يندرج على ما هو مقابل لذلك . بل هاهنا أشياء لا يصدق فيها المقابل . وأول ذلك في الممكنة التي ليست قواها ينطق . ومثال ذلك : « النار » فإنها تسخن كل ما تقيمه ، وقوتها ليست ينطق . والقوى التي تكون ينطق هي واحدة بأحيائها لأشياء كثيرة ، ولأعدادها . فاما القوى التي ليست ينطق ، فليس كلها كذلك . لكن الأمر على ما قلنا في النار . وذلك أنه ليس ممكنا أن تحرق ، ولا لا تحرق . وكذلك غيرها مما يفعل دائما » .

هو ممكن : كتب غيرها في مخطوط الأورغانون : أي في قوله .

(النار) فإنها : سقطت من طبعة يدوي ، ولكنها موجودة في مخطوط الأورغانون وفي طبعة بولاك .
ابن باجه ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٥٧ : « فكالتار التي من شأنها أن تحرق الحشيش ما لم يبق فعلها عنه مائق ، كالماء مثلا » .

شرح الفارابي ، ص ١٨١ : « يقول : إنه ليس كل ما قيل عليه إنه ممكن أن يوجد كذا ، أو يكون كذا ، ففيه إسكان لمقابل ذلك الشيء . بل هاهنا أشياء يقال فيها إنها يمكن أن توجد بحال ، ولا يصدق فيها أن يقال يمكن أن لا توجد بترك الحال . وتلك الأشياء كثيرة » .

وأول ما يذكره من تلك الأشياء في الممكنة التي ليست القوى فيها نطقا ، ولا قواها مقرونة ينطق . ومثال ذلك النار . فإن فيها قوة بها تسخن . وبذلك القوة يقال فيها إنها ممكنة أن تسخن . والقوى التي في الأجسام منها ما هي قوى تفعل بها في غيرها . ومنها ما هي قوى تقبل بها الفعل عن غيرها . ولأجل تلك القوى التي بها تفعل ، أو تتفعل ، يقال فيها إنها ممكنة أن تفعل ، أو تتفعل .

والقوى التي بها تفعل الأجسام ، أو تتفعل : منها ما هي نطق ، أو مقرونة ينطق ، ومنها ما ليست هي بنطق ولا مقرونة ينطق . . . » .

وقد يوجد في القوى المتفعلة الغير الناطقة ما يقبل المتقابلين حل السواء ،
 وإذا كان هذا هكذا ، فليس كل ممكن فهو ممكن لأن يقبل الأشياء
 المتقابلة . ولا أيضا الممكن مما يقال بتواطؤ ، حتى يكون نوعا واحدا ، بل
 اسم الممكن يقال باشتراك الاسم . وذلك أنا قد نقول : "ممكّن"
 فيما هو موجود بالفعل . وقولنا فيه : إنه ممكن ، إنما هو بمعنى أن هذه الحالة الموجودة
 له بالفعل قد كانت ممكنة له . وإلا لم يكن ليقبلها . وهذا قد يقال وإن لم
 يتقدم الإمكان فيه الفعل بالزمان ، إن وجد شيء بهذه الصفة .

ومنه ما يقال فيه : « إنه ممكن » ، بمعنى أن من شأنه أن يوجد في المستقبل .
 وهذا الإمكان إنما يوجد في الأشياء المتحركة وحدها ، فاسدة كانت ، أو غير
 فاسدة .

إلا أنه ما كان منه في الأشياء الغير الفاسدة ، لحدوثه واجب ، مثل طلوع
 الشمس غدا .

١ — المتفعلة : المتفعلة د // الناطقة ، لاطقة ف

٢ — وإذا : فإذا د

٣ — فيه : سقطت من د

٤ — بالفعل : بالفعل د

٥ — بالزمان : وبالزمان د

١١ — ما : سقطت من د // الفاسدة : فاسدة ف

وما كان منه في الأشياء الفاسدة، فليس كونه واجباً^(١).

(١) أرسطر : ١٣ ، ١٢٣ — ١٢ : κατὰ τῶν κατὰ μέντοι δύναται καὶ τῶν κατὰ τὰς διλόγους δυνάμεις ἅμα τὰ ἀντικείμενα δεῖσθαι. ἀλλὰ τοῦτο μὲν τούτου χάριν εἴρηται, ὅτι οὐ πᾶσα δύναμις τῶν ἀντικειμένων, οὐδ' ὅσαι λέγονται κατὰ τὸ αὐτὸ εἶδος. ἔναι δὲ δυνάμεις ὁμώνυμοί εἰσιν. τὸ γὰρ δυνατόν οὐχ ἀπλῶς λέγεται, ἀλλὰ τὸ μὲν ὅτι ἀληθὲς ὡς ἐνεργεία ὄν, οἷον δυνατόν βαδίζειν ὅτι βαδίζει, καὶ ὅλως δυνατόν εἶναι ὅτι ἡδὴ ἔστι κατ' ἐνέργειαν ὃ λέγεται εἶναι δυνατόν, τὸ δὲ ὅτι ἐνεργήσῃεν ἄν, οἷον δυνατόν εἶναι βαδίζειν ὅτι βαδίσῃεν ἄν. καὶ αὕτη μὲν ἐστὶ τοῖς κινήτοις ἐστὶ μόνους ἡ δύναμις.

— ت. ع. ١٨٩ ب ١٨ — ١٩٠ أ ٣ : « إلا أن بعض الأشياء بما قوته بنفسه نطق ، قد يمكن فيها أيضاً أن تقبل مما المقابلات ، وإنما لنا هذا القول لئلم أنه ليس كل إمكان فهو للأشياء المتقاطعة ، ولأنها يقال في النوع الواحد بنفسه . وإن كان بعض الإمكان مشتركاً في الاسم . وذلك أن الممكن ليس هو ما يقال على الإطلاق ، بل منه ما يقال حقاً ، لأن الشيء يفعل . ومثال ذلك قولنا في الماشي إن الماشي يمكن له لأنه يمشي . وبالعلة : قولنا في الشيء إن كذا يمكن له ، لأنه بالفعل بالحال التي يقال إنها يمكنه ، ومنه ما يقال ذلك فيه لأن من شأنه أن يفعل . ومثال ذلك قولنا في الشيء : إنه قد يمكن أن يمشي ، لأن من شأنه أن يمشي . وهذا الإمكان إنما هو في الأشياء المتحركة وحدها . »
مشتركا ، مشترك ، في طبعة بولاك وفي الأصل .

(ليس) هو : من طبعة بدرى .

ابن سينا ، الميارة ، ص ١١٩ — ١٢٠ : « لكن المصلح الأول قد أرمأ إلى المعنى الذي ذهبنا إليه . ولنبرهنه كما ينبغي ، حتى نفهم أن سياقه ليست على ما ذهبوا إليه . قال : ليس كل ما يقال له يمكن أن يوجد أو يمشي ، فوجب أن يكون معنى الإمكان فيه متضمنا لما هو مقابل لذلك ، حتى يصدق مع ذلك يمكن أن لا يوجد ، فإن ما هنا أشياء لا يصدق فيها المقابل . فإن الأشياء التي تكون الممكنة فيها متعلقة بقوة لا نطق فيها ولا اختيار فاتها تسمى قوى وإمكانات ، وليست تكون على الأمر وعلى خلافه ، بل تسمى قوة وإمكانات ، ويسمى بها نحو أمر واحد . هذا إذا كانت القوة فاعلية . وأما إذا كانت القوة استعدادية فلا يتعين لها في نفسها أحد الأمرين ، بل تقبل المتقابلين معا . وليست الأخرى التي في جهة الفاعل تفعل المتضادين معا . بل إن تعطلت ، ولم يكن قابل واجتياح ، لم تكن تفعل . ومع ذلك فيسمى حال الفاعل إمكانات ، وحال المستند للأمرين إمكانات . فالإمكان مشترك في الاسم ، إذا كان =

وأما الصنف الثاني من الممكن فهو يوجد في الأشياء الغير المتحركة . وهذا الصنف من الممكن هو الذى يلزم الواجب . وأما الصنف الأول فليس يلزم الواجب ، وذلك ما كان منه في الأشياء الفاسدة .

لكن قد يشبه أن يقال : إن الممكن ، إذ كان أهم من الواجب ، وذلك أنه قد يقع على الواجب وبغير الواجب ، فقد يجب أن يكون لازما عنه على جهة ما يلزم الأهم الأخص ، أمضى على جهة ما يلزم الحيوان الإنسان^(١) .

١ — المتحركة : الحركة د : متحركة ف

ه — إذ : إذا د

== يقال على الذى يمشى حين يمشى ، وعلى الذى يمشى على أن يمشى وهو لا يمشى . فالأول يقال على الفعل ، والآخر على القوة . والذى بالفعل تشترك فيه الأليات والتغيرات ، والآخر يخص بالتغيرات . ويجب أن نفهم أنه ليس يجب من قوله : يقال عليه ، أن يفهم أنه اسم مرادف ، بل الأول أن نعلم أن معنى قوله : يقال عليه ، هو أن يقال عليه بمعنى يخصه ... » .

فان : شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومايو ، ص ١٨٤ — ١٨٦

(١) أرسطو ، ١٣ ، ١٢١ ، ٢٢ ، ١٨ — ١٨ : $\epsilon\iota\sigma\epsilon\iota\eta\ \delta\epsilon\ \kappa\alpha\iota\ \epsilon\pi\iota\ \tau\omicron\iota\varsigma\ \delta\iota\alpha\iota\eta\tau\iota\kappa\iota\varsigma$. $\delta\iota\omega\phi\omega\ \delta\epsilon\ \delta\iota\lambda\eta\theta\epsilon\varsigma\ \epsilon\iota\pi\epsilon\iota\tau\iota\ \tau\omicron\ \mu\eta\ \delta\iota\delta\omicron\upsilon\tau\alpha\tau\omicron\ \epsilon\iota\tau\alpha\iota\ \beta\alpha\delta\iota\varsigma\tau\epsilon\iota\tau\iota\ \eta\ \epsilon\iota\tau\alpha\iota$ ، $\kappa\alpha\iota\ \tau\omicron\ \beta\alpha\delta\iota\varsigma\tau\epsilon\iota\tau\iota\ \eta\ \delta\iota\eta\ \kappa\alpha\iota\ \epsilon\pi\epsilon\gamma\gamma\omicron\upsilon\tau\iota\ \kappa\alpha\iota\ \tau\omicron\ \beta\alpha\delta\iota\varsigma\tau\iota\kappa\omicron\upsilon\tau\iota$. $\tau\omicron\ \mu\epsilon\upsilon\ \sigma\upsilon\upsilon\tau\omega\ \delta\upsilon\upsilon\alpha\tau\omicron\upsilon\ \sigma\iota\kappa\iota\ \delta\iota\lambda\eta\theta\epsilon\varsigma\ \kappa\alpha\tau\alpha\ \tau\omicron\upsilon\ \delta\iota\alpha\gamma\kappa\alpha\iota\omicron\upsilon\ \delta\iota\kappa\lambda\omega\varsigma\ \epsilon\iota\pi\epsilon\iota\tau\iota$ ، $\theta\alpha\tau\epsilon\tau\epsilon\tau\omicron\upsilon\ \delta\epsilon\ \delta\iota\lambda\eta\theta\epsilon\varsigma$ ، $\omega\sigma\tau\epsilon\ \epsilon\pi\epsilon\iota\ \tau\omicron\ \epsilon\upsilon\ \mu\epsilon\tau\epsilon\iota\ \tau\omicron\ \kappa\alpha\theta\omicron\lambda\omicron\upsilon\ \epsilon\pi\epsilon\tau\alpha\iota$ ، $\tau\omicron\ \delta\epsilon\ \delta\iota\alpha\gamma\kappa\epsilon\varsigma\ \delta\iota\kappa\tau\iota\ \epsilon\pi\epsilon\tau\alpha\iota$ ، $\tau\omicron\ \delta\iota\delta\omicron\upsilon\tau\alpha\tau\omicron\ \epsilon\iota\tau\alpha\iota$ ، $\sigma\iota\ \mu\epsilon\tau\epsilon\iota\ \pi\alpha\upsilon\tau\iota$.

== ت . ح . ١٩٠ ، ٣ — ٨ : « فأما ذاك فهو أيضا في الأشياء الغير المتحركة » .

والقول : بأنه يمكن أن يمشى ، وأنه يمشى ، صادقان فيما هو دائم يمشى ويعمل ، وفيما من شأنه المشى . فأما ما قيل يمكننا على هذا الوجه ، فليس بصديق إذا قيل على الإطلاق في الواجب ضرورة .

وأما على الوجه الآخر فإنه صادق . فإذا كان الكل لاسقا بالجزئى ، فقد يجب أن يلزم فيما هو واجب أن يوجد أن يكون أيضا ممكنا أن يوجد . إلا أنه ليس على كل معنى الممكن » .

قال :

وإذ قد تبينت أنحاء الممكن ، فقد يجب أن نضع الأول الذي تقع إليه المقايضة في هذا اللزوم قولنا : واجب أن يوجد ، ليس واجبا أن يوجد . إذ كان

٢ — وإذا وإذا د

دائب : هذه هي قراءة مخطوط الأورفانوس ، ولكن بدون نقط أو همزة ، ولهذا نجد ما في شرح الفارابي ، ص ١٨٧ ، سطر ١٠ : دايب .

ولكن بولاك ظن أن الدال راء ، ولهذا قرأ : أرايت . كما أن الدكتور بدوي ظن كذلك أن الدال راء ، ففسرها إلى دال ، قائلا إن الصياغة ترجح ما افترضه . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورفانوس . وقد استخدم الفارابي كلمة : « دايب » أكثر من مرة في شرحه ، ص ١٨٥ : لأنه دائب يعنى ، ص ١٨٩ : دائب يتحرك ، ص ١٨٧ : دائب يعنى ويعمل (يعمل في طبعة كوتش ومارو) . وهذا المثال مقول حلفيا من الترجمة العربية .

يعنى ويعمل : بالفعل ، في طبعة بدوي ، ويعمل في شرح الفارابي .

ولكن كلا من βαδίζον , βαδίζον اسم فاعل جهاد وهما معطوفان ، وقد نقل المترجم العربي الكلمة βαδίζον بلفظة يعنى ، فن الپديس أن ينقل الكلمة βαδίζον بلفظة يعمل . فإذن الترجمة Edghill : is walking and is actual :

لاحقا ، لاحق ، في مخطوط الأورفانوس .

انظر : شرح الفارابي ، ص ١٨٦ — ١٩٠

وفارن : ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٠ : « ثم قال : ولكن الكلى مجهول هل الجسدي ، والممكن مجهول هل الواجب . ويشير بهذا إلى أن الممكن معنى يفهم منه أكثر مما هم من معنى الواجب ، فيكون مكليا بالقياس إلى الواجب ، والواجب جزئى قمته . وذلك المعنى هو أنه ليس بممتنع . والواجب بعض ما ليس بممتنع » .

انظر تعليق Edghill في ترجمته ، هامش ٢ :

Just as, if the species may be predicated of a certain thing, the genus or universal may also be predicated, so, if necessity is predicated of an event, possibility may also be predicated, provided that sense of the word which includes the negative possibility be rejected.

هذا هو المبدأ لهذه كلها ، ثم تتأمل ما يلزم ذلك من تلك القضايا
الباقية .

قال :

وهذا شيء قد فصل في كتاب القياس ، فأرجىء الأمر إلى ذلك
الموضع^(١) .

وإنما كان الواجب هو المبدأ لهذه ، لأن الأشياء الواجبة هي الأزلية
الموجودة بالفعل ، على ما تبين في العلوم النظرية .

ولما كانت الأشياء الأزلية أقدم ، وجب أن تكون الأشياء التي هي بالفعل
أقدم من الأشياء التي هي بالفعل تارة ، وبالقوة تارة . ولذلك يعض الموجودات
توجد بالفعل ، دون القوة ، مثل الموجود الأول . وبعضها بالفعل تارة ، والقوة
تارة ، وهي الأشياء الكائنة الفاسدة . وبعض الأشياء مع القوة فقط من غير أن

١ — هذه : هذه د // من : سقطت من ه

٤ — فأرجىء : فأرجى ل : فلتزجى ف

٧ — النظرية : الفكرية ف

٩ — (وبالقوة) تارة : كتب أولاً في المتن تارة في د ثم ضرب عليها وكتب « انتهى »
في الهامش .

١٠ — والقوة : وبالقوة د

(١) أرسطو : القياس ١٤ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ (٣٦ ب ٢٨ وما بعده) .

مت . ج . ٨٤ ب . وما بعدها « ملحة يدعى » ص ١٦١ وما بعدها .

...تفارقها، مثل الحركة . وبالجمله : وجود الغير المنتهى من جهة ما هو غير متناه ،
على ما تبين أيضا في العلم الطبيعي^(١) .

١ — المنتهى : متناه ف

٢ — تبين : بين ل

(١) أرسطو ١٢ ، ٢٢ ، ١٨ — ٢٦ : *καὶ ἔστι δὴ ἀρχὴ ἴσως τὸ ἀναγκαῖον* : *καὶ μὴ ἀναγκαῖον πάντων ἢ εἶναι ἢ μὴ εἶναι* ، *καὶ ἑτέλα ὡς τοῖς αἰσθητοῖς ἀκολουθοῦντα ἐπισκοπεῖν δεῖ* . *φανερὸν δὴ ἐκ τῶν εἰρημένων ὅτι τὸ ἐξ ἐνάγκης ὄν κατ' ἐνέργειάν ἐστιν* ، *ὥστε εἰ πρότερον τὰ αἰσθητά* ، *καὶ ἡ ἐνέργεια δυνάμεως πρότερον* . *καὶ τὰ μὲν ἀνευ δυνάμεως ἐνέργειαί εἰσιν* ، *οἷον αἱ πρῶται οὐσίαι* ، *τὰ δὲ μετὰ δυνάμεως* ، *ὡς τῇ μὲν ὥσπερ πρότερον τῇ δὲ χρόνῳ ὕστερον* ، *τὰ δὲ οὐδέποτε ἐνέργειαί εἰσιν ἀλλὰ δυνάμεις μόνον* .

— ت. ح. ١٩٠ — ٨١ : « ومعنى أن يكون أيضا مبدؤها كلها قولنا : « واجب » ،
وقولنا : « ليس واجبا أن يوجد مالا يوجد » . ثم ينبغي أن نتأمل كيف لزوم سائر تلك الباقية لهذه .
وقد ظهر ما قلنا أن ما وجوده واجب ضرورة فهو بالفعل . فوجب من ذلك — إذ كانت الأشياء
الأولية أديم — أن يكون أيضا الفعل أقدم من القوة . فتكون بعض الأشياء بالفعل دون القوة .
وبطل ذلك : الجواهر الأول ، وبعضها مع قوة ، وهذا الأشياء هي بالطبع أديم . فاما بالزمان فانها
« أشد ثباتا » وبعضها ليست في حال من الأحوال بالفعل ، بل إنما هي قوى فقط » .

مبدؤها : مبدؤها في خطوط الأورغانون ، ومبدؤها في طبعة بولاك ، ومبدؤها في شرح الفارابي .
واجبا : واجب ، في خطوط الأورغانون .

كيف : « يكون » ، في طبعة بدمي ولكننا غير موجودة في خطوط الأورغانون ولا في شرح
الفارابي ولا في طبعة بولاك .

ليست : ليس ، في طبعة بدمي .

ويوجد في طبعة بولاك بعد كلمة فقط : [الفصل الخامس] وقد وضعت بين قوسين ، ولا توجد طبعا
في خطوط الأورغانون .

قوى : قوة ، في طبعة بدمي ، ولكن القراءة واضحة جدا في خطوط الأورغانون .
شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارر ، ص ١٩١ — ١٩٣ : « وهذه أشياء خارجة عن صناعة
المنطق . وقد استقصى أمرها أرسطوطاليس في المقالة الثامنة من كتاب مابعد الطبيعة . وهي أيضا مع —

فهذه جملة ما تكلم به في القضايا ذات الجهات .

١ — تكلم : يتكلم د

== ذلك أشياء غامضة . وكثير منها غير بين الوجود . إلا أن أرسطو طاليس وضعها وضما ، وفيها بين القدماء اختلاف شديد مضار .
ولكن يمكن أن يقع الاتفاق في كثير من هذه الأشياء بالاستقراء . فانه قسم الأشياء الموجودة كلها
ثلاثة أقسام : يجعل منها ماهو بالفعل دون القوة ، ويجعل منها ماهو بالقوة دون الفعل ، ويضمها جعلها
حيث بالقوة وحيث بالفعل . فن هذه الثلاثة : الأول والثاني محتاجان إلى براهين ، وهما من الأشياء
الهيبة جدا . وأما القسم الثالث فانه يمكن أن يبين أمره بالاستقراء ...
ومثله : بعض الأشياء بالفعل دون القوة ومثال ذلك الجواهر الأول ، فهذا أيضا من الأشياء
الغامضة . ومثاله أخفض جدا ... »

يقول Edghill في تعليقاته على ترجمته ، هامش ١ :

The argument is this : the necessary is actual ,
the necessary is also a first principle, i- e- eternal ,
that which is eternal is prior ,
∴ the actual is prior to the potential .

وفي هامش ٢ : يفسر الجواهر الأول بالإله والحقول التي تحرك الأجرام السماوية . قارن : ما بعد
الطبيعة ، أ ٦ ، و ث ١٠٥٠ ب ٣ — ١٩

وفي هامش ٣ : والمتأخرة في الزمن هي *de quædam* : قارن : ما بعد الطبيعة ، ث ١٠٤٩ ب
١٠ — ١٠٥٠ أ ٢٣ .

وفي هامش ٤ : يشير إلى ما بعد الطبيعة ، ث ١٠٤٨ ب ٩ — ١٧ .

الفصل الخامس

قال :

ولما كانت الأقاويل المتقابلة : إما متقابلة بالإيجاب والسلب ، وإما متقابلة بأن موادها متضادة ، وهى الأقاويل التى محمولاتها متضادة ، وكانت توجد فى التى محمولاتها متضادة ما يشبه الأصناف الخمسة من المتقابلة التى من جهة الإيجاب والسلب التى تقدم القول فيها ، فقد يجب أن ننظر هاهنا أى هذه الأقاويل أشد تضادا ، وأبعد تباينا فى الاعتقاد : هل المتضادة على طريق الإيجاب والسلب ، أو المتضادة على طريق اعتقاد الضد ؟ مثال ذلك أن قولنا : كل إنسان عدل ، يقابله قولان :

أحدهما : ولا إنسان واحد عدل ، وهو المقابل على جهة السلب .

والثانى قولنا : كل إنسان جائر ، وهو المقابل على جهة الضدية .

فأى هذين هو أشد مضادة لقولنا : كل إنسان عدل ، هل قولنا :

١ — الفصل الخامس : فصل ل : ترك فراغ في د

٢ — التى : الذى ف .

١٠ — ولا إنسان : ولا إنسان د

ولا إنسان واحد عدل ، أو قولنا : كل إنسان جائر^(١) ؟ فنقول :

١ — ولا إنسان : والإنسان د

(١) أرسطر^١ ١٤ : ٢٧١ ٢٢ — ٢٢ : κατάφασις ἢ ἐναντία ἐστὶν ἡ κατάφασις : ٢٢ — ٢٧١ ٢٢ : τῇ ἀποφάσει ἢ τῇ κατάφασις τῇ καταφάσει, καὶ ὁ λόγος τῷ λόγῳ ὁ λέγων ὅτι πᾶς ἄνθρωπος δίκαιος τῷ οὐδεὶς ἄνθρωπος δίκαιος, ἢ τὸ πᾶς ἄνθρωπος δίκαιος τῷ πᾶς ἄνθρωπος ἀδίκος, οἷον ἐστὶ Καλλίας — οὐκ ἐστὶ Καλλίας δίκαιος — Καλλίας ἀδίκος ἐστὶ ποτέρα δὲ ἐναντία τούτων ; — ع. ١٠ : ١٩٠ | ١٦ — ١٩ : « ولقد ينبغي أن ننظر هل ضد الإيجاب إنما هو السلب ، أو الإيجاب ضد الإيجاب . وهل قولنا : « كل إنسان عدل » ، هو ضد قولنا : « ولا إنسان واحد عدل » أو إنما هو ضد قولنا : « كل إنسان جائر » . كأنك قلت : « سقراط عدل » ، « ليس بهل » سقراط ، « سقراط جائر » . أي الاثنين من هذه هما المتضادان ؟ »

ولا إنسان واحدا : في طبعة بدوى ، ولا إنسان واحد في مخطوط الأورفانون وفي طبعة بولاك . نجد في شرح الفارابي تحقيق كوتش وماورو ، ص ١٩٥ ، ما يأتي : « أو ضد الإيجاب أبدا إنما هو الإيجاب » بدلا من قراءة مخطوط الأورفانون : « أو الإيجاب ضد الإيجاب » كما نجد : « هو ضد لقولنا ولا إنسان عدل » بدلا من : « هو ضد قولنا ولا إنسان واحد عدل » .

أو إنما : وإنما ، في طبعة بدوى ،

لاحظ أن كالياس في الأصل اليوناني يقابلها سقراط في الترجمة العربية .

أين سينا ، العبارة ، ص ١٢٤ : « وذلك أنه إذا حمل محمول حل . وضوح ، وذلك المحمول ضد ، فهل إيجاب الضد عليه أشد متادا ، أم سلبه المقابل الذي هو نقضه ؟ مثاله : إذا قيل : زيد جادل ، فهل قولنا : زيد جائر ، أشد متادا له أم قولنا : ليس بجادل ؟ وهل الضد لقولنا : كل إنسان جادل ، هو قولنا : كل إنسان جائر ، أو ما سلف ذكره ، وهو أنه لا واحد من الناس جادل ؟ فان هذا شيء قد تشاجر فيه طوائف » .

« شرح الفارابي » ، ص ١٩٤ : « قال الفارابي رحمه الله : قصد في هذا الفصل أن يخلص من الأتاريل المتقابلة الموجبة التي موادها فقط متضادة أشد تباينا وتقابلا ومتضادة ، أو الأتاريل المتقابلة من جهة الإيجاب والسلب هي أشد تضادا .

لأن الأتاريل المتقابلة من جهة الإيجاب والسلب ، كما قد أحصيت ، هي خمسة أصناف : « فلهذا كان ، ومتضادان ، وما تحت المتضادين ، ومتضادان ، وبمهلان » .

إنه إذا كانت الألفاظ إنما تدل على المعاني القائمة بالنفس ، وكان قد يوجد في الذهن اعتقاد شيء ما ، واعتقاد ضده ، أو اعتقاد شيء ما ، واعتقاد ضده ، فبين أنه إنما يقال في القول إنه ضد للقول ، أو مقابل له ، من جهة تقابل الاعتقادات التي في النفس : إما باعتقاد الضد ، أو باعتقاد السلب .

وإذا كان الأمر كذلك ، فقد ينبغي أن ننظر أي اعتقاد هو الذي في الغاية من التضاد والتباين للاعتقاد الصادق ، أو الكاذب : هل اعتقاد ضده ، أو اعتقاد^(١) ضده ؟

٢ — الذهن : + من ذلك د

٦ — التباين : المباشرة ف

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ، ٢٢ — ٢٩ : $\epsilon\iota\ \gamma\acute{\alpha}\rho\ \tau\acute{o}\ \mu\acute{\epsilon}\nu\ \epsilon\nu\ \tau\eta\ \varphi\omega\nu\eta\ \delta\iota\alpha\lambda\omicron\upsilon\sigma\theta\epsilon\iota\ \tau\omicron\iota\varsigma\ \epsilon\nu\ \tau\eta\ \delta\iota\alpha\nu\omicron\iota\varsigma\ ,\ \epsilon\kappa\epsilon\iota\ \delta\epsilon\ \epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\alpha\ \delta\acute{o}\xi\alpha\ \eta\ \tau\omicron\upsilon\ \epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\omicron\upsilon\ ,\ \omicron\iota\omicron\nu\ \acute{\omicron}\tau\iota\ \pi\acute{\alpha}\varsigma\ \acute{\alpha}\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma\ \delta\iota\kappa\alpha\iota\omicron\varsigma\ \tau\eta\ \pi\acute{\alpha}\varsigma\ \acute{\alpha}\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma\ \acute{\alpha}\delta\iota\kappa\omicron\varsigma\ ,\ \kappa\alpha\iota\ \epsilon\kappa\epsilon\iota\ \tau\acute{o}\nu\ \epsilon\nu\ \tau\eta\ \varphi\omega\nu\eta\ \kappa\alpha\tau\alpha\varphi\acute{\alpha}\sigma\epsilon\omega\nu\ \acute{\alpha}\nu\acute{\alpha}\gamma\eta\eta\ \delta\iota\mu\omicron\iota\omega\varsigma\ \acute{\alpha}\chi\epsilon\iota\nu\ .\ \epsilon\iota\ \delta\epsilon\ \mu\eta\ \epsilon\kappa\epsilon\iota\ \eta\ \tau\omicron\upsilon\ \epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\omicron\upsilon\ \delta\acute{o}\xi\mu\ \epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\alpha\ \epsilon\sigma\tau\acute{\iota}\nu\ ,\ \omicron\upsilon\delta\epsilon\ \eta\ \kappa\alpha\tau\acute{\alpha}\varphi\alpha\sigma\iota\varsigma\ \tau\eta\ \kappa\alpha\tau\alpha\varphi\acute{\alpha}\sigma\epsilon\iota\ \epsilon\sigma\tau\alpha\iota\ \epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\alpha\ ,\ \acute{\alpha}\lambda\lambda\ \eta\ \epsilon\iota\sigma\eta\mu\acute{\epsilon}\nu\eta\ \acute{\alpha}\nu\acute{\alpha}\gamma\eta\ .\ \acute{\alpha}\sigma\tau\epsilon\ \sigma\iota\kappa\epsilon\pi\tau\acute{\epsilon}\omicron\nu\ \pi\omicron\iota\alpha\ \delta\acute{o}\xi\alpha\ \acute{\alpha}\lambda\eta\theta\eta\varsigma\ \psi\epsilon\upsilon\delta\epsilon\iota\ \delta\acute{o}\xi\eta\ \epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\alpha\ ,\ \pi\acute{o\tau\epsilon\rho\omicron\nu\ \eta\ \tau\eta\varsigma\ \acute{\alpha}\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma\ \eta\ \eta\ \tau\acute{o}\ \epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\omicron\nu\ \epsilon\acute{\iota}\nu\alpha\iota\ \delta\acute{o}\xi\acute{\alpha}\zeta\omicron\upsilon\sigma\alpha\ .$

ت . ج . ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٠ ب . هـ : « فإنه إن كان ما يخرج بالصوت لها لازماً يقوم في الذهن ، وكان في الذهن ضد الاعتقاد إنما هو اعتقاد ضده . ومثال ذلك أن اعتقادنا أن كل إنسان عدل ضد اعتقادنا أن كل إنسان جائر . فواجب ضرورة أن يكون أيضاً الحال في الإيجابيين الذين يخرجان بالصوت على ذلك المثال . وإن لم يكن هناك اعتقاد الضد هو الضد ، لم يكن أيضاً الإيجاب هو المضاد للإيجاب ، بل السلب الذي وصفناه . فقد ينبغي إذاً أن نبحث وننظر : أي اعتقاد حق هو الاعتقاد للاعتقاد الباطل : هل اعتقادنا ضده ، أو اعتقادنا وجود ضده ؟ » .

يقوم : تقدم ، في شرح الفارابي ، ص ١٩٦ ، سطر ٨

ضده : ضد ، في طبعة بدوي .

فأقول : ابن سينا ، البهارة ، ص ١٢٤ : « والحق لها أن كونه جائراً أشد عطافاً في طبيعة الأمر لكونه عادلاً من كونه ليس بمعدل . وأما من حيث التصديق والحكم سواء كان اعتقاداً أو لفظاً فان =

ومثال ذلك : إذا اعتقدنا في شيء ما أنه خير ، وكان ذلك عقدا صادقا ،
 مثل اعتقادنا في الحياة أنها خير ، فيكون إذن ها هنا عقدا كاذبا
 مقابلان له ، أحدهما : أنها شر ، والآخر : أنها ليست بخير . فأي من هذين
 الاعتقادين الكاذبين في الحياة هو الذي هو في غاية المضادة في الدهر للاعتقاد
 الصادق الذي هو قولنا : الحياة خير : هل اعتقادنا أنها شر ، أو اعتقادنا أنها
 ليست بخير ^(١) ؟ فنقول :

١ — أنها : أنه د .

٣ — المضادة : التضاد د — هل : بل د

— السائب أشد متادا وأبعد من أن يطابق الموجبة في شيء من الصدق والكذب . ولما كان هذا الظر
 من حيث الحكم ، والحكم إما قول أو عقد ، والقول تابع للعقد ، فنتظر في هذه المصائدات من حيث
 هي معتدة .

شرح الفارابي ، ص ١٩٦ — ١٩٧ .

(١) أرسطر ١٤ : ٢٣ ، ٢٩ أ — ٢٣ ب : λέγω δὲ ὁδὸς. ἔστι τις ὁδὸς ἀληθείας : τοῦ ἀγαθοῦ ὅτι ἀγαθόν, ἀλλή δὲ ὅτι σὺν ἀγαθὸν ψευδοῦς, ἑτέρα δὲ ὅτι
 κακόν. ποτέρα δὴ τούτων ἐναντία τῇ ἀληθείᾳ; καὶ εἰ ἔστι μία, καθ'
 ὁποτέραν ἢ ἐναντία;

ت . ج . ١٩٠ ب . ٨ : « وأحق بذلك هذا المعنى : ها هنا عقد صادق في خير ، وهو
 أنه خير ، وعقد آخر كاذب ، وهو أنه ليس بخير ، وعقد غيره وهو أنه شر . فأي هذين ، ليت شعري !
 هو ضد العقد الصادق ؟ وإن كانا واحدا ، فالمضادة في أيهما هي ؟ »

وإن كانا : وإن كان ، في طبق بدوى ويولاك ، ولكن القراءة واضحة في خطوط الأورغانون .
 بعد جملة : وإن كانا واحدا ، نجد في طبق بدوى ويولاك أي إن كان ، متاهما واحدا . ولا وجود
 لكل هذه الإضافة في خطوط الأورغانون ولا في شرح الفارابي .

أيهما هي : أيهما هو ، في طبعة بدوى .

شرح الفارابي ، بتحقيق كوتش وماور ، ص ١٩٨ : « يعني وإن كانا بهما كاذبين ، فأيهما هو
 الناقية في المايعة . أو إن كانا بهما مقابلين له ، فأيهما أحد مقابلة » .

إن التضاد الموجود في الاعتقاد ، أعني الذي في غاية التباين فيه سببه التضاد الموجود خارج النفس في المواد ، فهل يجب أن يكون ما كان من الأشياء أكثر تضادا خارج النفس هو أشد تضادا في الاعتقاد ، أم لا ؟ فنقول :

إنه لما كان الشيطان اللذان يتضادان خارج النفس بمضادتين أقل تضادا في الاعتقاد من الشيعين اللذين يتضادان بمضادة واحدة ، أو كانا مع ذلك غير متضادتين في الاعتقاد ، بل أكثر ذلك هما متلازمان ، مثل اعتقادنا أن الحياة خير ، والموت شر . فإن هذين القولين متضادان بالمحمول والموضوع خارج النفس . فيبين أنه ليس سبب التضاد الموجود في الاعتقاد هو التضاد الموجود خارج النفس ،

٢ — ما سقطت من د

٣ — أم لا : سقطت من ف

٤ — بمضادتين : مضادتين د

٥ — بمضادة : بمضادة ه // أو ر ف : ان د

٧ — متضادان : متضادين ف

— ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٥ : « فليكن مقدر في خير أنه خير ، ومقدر فيه أنه ليس بخير ، ومقدر فيه أنه شر . وليعلم أن كون المقدر مسوبا إلى متدين ، كما يعتقد في موسى أنه خير ، وفي فرعون أنه شر ، وإلى متقابلين كالنفسيتين ، كما يعتقد في موسى أنه خير ، وفي فرعون أنه ليس بخير ، لا يوجب تعاند المتدينين ، بل يجب أن يكون ذلك في موضوع واحد ، حتى يكون المقدان متنافيين . فليجبر في موضوع واحد الحق فيه أنه خير ، إذا اعتقد أنه شر ، واعتقد فيه أنه ليس بخير . أي الاعتقادين في نفسه أحد ضادا ؟ »

لاحظ أن كلمة هذه وإثابها في الأصل الهولاء كلمة *هولاء* ه

إذ لو كان سببه ، لكان ما هو أكثر مضادة خارج النفس أخرى أن يكون مضاداً في الاحتقاد .^(١)

١ — مضادة : مضادة د

٢ — مضاداً : مضادة د

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ٣ — : τὸ μὲν δὴ τοῦτο οὐκ ἔστιν ἐναντίον :

δόξαν ὡρεῖσθαι , τῷ τῶν ἐναντίων εἶναι , ψεῦδος .

ث . ج . ١٩٠ . ب ٨ — ٩ : « فنقول : إن ظننا أن المتضادين المتضادين إنما يحدان

بأنهما لشيئين متضادين ، باطل » .

لشيئين : لسبيين ، في طبعي بدوي وبولاك . ولكن لشيئين هي القراءة الموجودة في شرح القارابي ،

ص ١٦٩ ، سطر ١٤ . وليس في مخطوط الأورخانوف فقط أو همزة .

قارن ترجمة Edghill :

It is an error to suppose that judgements are to be defined as contrary in virtue of the fact that they have contrary subjects .

قارن ترجمة هارولد ب . كوك (مجموعة لويب) ، ص ١٧٣ :

To fancy that contrary judgements are those that have contrary subjects is to take an erroneous view .

وقارن ترجمة بارثلي ساتلير ، ج ١ ، ١٤ ، بند ٤٥ ص ١٩٩ — ٢٠٠ :

Ce serait se tromper beaucoup que de croire que les pensées contraires sont déterminées par cela seul qu'elles s'appliquent aux contraires .

وقارن الترجمة اللاتينية التي أسطليج بها يوليوس باكيوس ، طبعة الأكاديمية البروسية ، ج ٣ ، ١٢ ب :

Si quis igitur putet hoc definiti contrarias opiniones, quod contrariorum sint, falso id putet .

شرح القارابي ، ص ١٩٩ : « يعني أن ظننا أن المتضادين المتضادين إنما يوصفان بأنهما

للمحولين أو لموضوعين متضادين ، أو بأن يوجب محمولان متضادان لموضوعين متضادين ، فإن كاذب » .

أين سها ، العبارة ، ص ١٩٩ : « ويشبه أن لا يكون هذان الفصلان قصد بهما في التلخيص الأول

احتجاج أبلية ، ويكون إنما قصد في الأول منهما أن يشار إلى أن نفس التضاد في الأمور لا يوجب التضاد

في الاعتقادات ، بل يجب أن تكون الأمور متقابلة حتى يبرز أن تكون مضادة في الاعتقادات » .

وإذا كان ذلك كذلك ، فما كان مضاده في الاعتقاد من قبل المواد ، فهو أخرى ألا يكون هو المضاد بإطلاق في الاعتقاد . وأما التضاد الذي يوجد في الاعتقاد من قبل الإيجاب والسلب فليس ذلك موجوداً فيه من قبل غيره ، بل من قبل ذاته ، ومن قبل حالة موجودة فيه من الذهن . والذي التضاد فيه من قبل ذاته أخرى من أن يكون متضاداً من الذي التضاد فيه من قبل غيره . وأيضاً فإنه إذا كان عندنا اعتقاد ما في شيء أنه خير ، وكان عقداً صادقاً ، فإنه ليس كل اعتقاد كاذب كان عندنا في الشيء هو الاعتقاد المضاد لهذا الاعتقاد الصادق . مثل : أن يكون عندنا فيه أنه شيء آخر مما ليس هو موجوداً له ، أو أنه ليس بشيء آخر مما هو موجود له . فإن الاعتقادات هي بغير نهاية ^(١) . وإنما الاعتقاد الذي

- ١ — وإذا كان ذلك كذلك . سقطت من ل // مضاد : مضادة د
 // من : سقطت من د
 ٤ — والذي : فالذي ف
 ٨ — موجودا : موجود ف

(١) أرسطر : ١٤ ، ١٣ ب ٧ — ١٣ : εἰ δὲ ἔστι μὲν τοῦ ἀγαθοῦ ἓτι : ١٣ : ἔστιν ἀγαθὸν δόξα, ἄλλη δ' ἔτι οὐκ ἀγαθόν, ἔστι δὲ ἄλλο τι ὃ οὐκ ὑπάρχει οὐδ' οὐδὲ ὅλον τε ὑπάρχει, τῶν μὲν δὲ ἄλλων οὐδεμίαν θετέον, οὐτε ἔσαι ὑπάρχειν τὸ μὴ ὑπαρχον δοξάζουσιν οὐθ' ἔσαι μὴ ὑπάρχειν τὸ ὑπάρχον (ἀπειροὶ γὰρ ἀμύροται, καὶ ἔσαι ὑπάρχειν δοξάζουσι τὸ μὴ ὑπάρχον καὶ ἔσαι μὴ ὑπάρχειν τὸ ὑπάρχον).

ت . ع . ١٩٠ ب ١١ — ١٥ : « إذا كان ما ما عقد في خبر أنه خير ، وعقد أنه ليس بخير ، وعقد أنه شيء آخر ليس هو موجوداً ولا يمكن أن يوجد — فليس ينبغي أن يرضع الضد واحداً من تلك الأشياء التي الاعتقاد فيها ليس بموجود أنه موجود ، أو أنها موجودة بأنه ليس بموجود . وذلك أن الصنفين جميعاً بلا نهاية ، أعني ما يقع فيه منها الاعتقاد فيها ليس بموجود أنه موجود ، وما يقع فيه منها الاعتقاد فيها هو موجود أنه غير موجود » .

يضاد ذلك اعتقاد فيه المتضاد واحد ، وهو الاعتقاد الذي نرى أنه يقتسم الصديق والكذب دائماً مع الاعتقاد الأول . وهذان هما الاعتقادان اللذان يعرضان جزئياً تقيض في المطلوب^(١)، ثم تقع بعد ذلك فيهما الشبهة والحيرة : أى "منهما هو الصادق ، وأى" منهما هو الكاذب ؟ وأما الاعتقادان اللذان يمكن أن يكذبا معا على الموضوع

— فإذا : في مخطوط الأورفانون وفي شرح الفارابي ص ٢٠٢ سطر ١٤ ، وفي طبعة بدوى وبولاك نجد أن القراءة هي : فاذ ، ولكن هذا خطأ بدلالة $\epsilon\gamma$ في الأصل اليوناني . فارت ترجمة : if : Edghill : ابن سينا ، المبارة ، ص ١٢٦ : « فان هاتين أموراً لانهائية لما يصحح أن تسلب عن الغير والمعاد ، مثل أنه ليس بطائر ، وليس بحجر ، وليس بشيء ، فيكذب لإيجابها . وأما ما يصحح لإيجابها عليه لانهائية لما ، مثل أبيض ، وقمعة ، وقمعة . فيكذب سلب إمكانها . أما الموجودة له فلا يمكن أن تكون بلا نهاية . وأما المسلوقة عنه فغير نهاية . فلا ينبغي أن يتطرق في كل واحد منهما هل عقده مضاد لعقده أنه خير . أو غير مضاد له . فانها لا تنفك » .

شرح الفارابي . ص ٢٠٢ .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ٤ — ٦ : $\tau\omicron\upsilon \gamma\alpha\rho \delta\gamma\alpha\theta\omicron\upsilon \delta\tau\iota \delta\gamma\alpha\theta\acute{\omicron}\nu \kappa\alpha\iota \tau\omicron\upsilon \kappa\alpha\iota\omicron\upsilon \delta\tau\iota \kappa\alpha\iota\omicron\upsilon\acute{\omicron}\nu \eta \alpha\upsilon\tau\eta \iota\sigma\omega\varsigma \kappa\alpha\iota \delta\lambda\eta\theta\eta\varsigma \epsilon\sigma\tau\alpha\iota , \epsilon\iota\tau\epsilon \pi\lambda\epsilon\iota\sigma\tau\omicron\varsigma \epsilon\iota\tau\epsilon \mu\iota\alpha \epsilon\sigma\tau\acute{\iota}\nu . \epsilon\nu\alpha\pi\tau\acute{\iota}\alpha \delta\epsilon \tau\alpha\upsilon\tau\alpha .$

— ج . ٥ . ١٩٠ ب ٩ — ١١ : « وذلك أن الاعتقاد في خير أنه خير ، والاعتقاد في شر أنه شر خلق أن يكون واحداً بيمينه ، بل هو حق : واحداً كان ، أو أكثر من واحد .

وهذان متضادان غير أنه ليس من قبل أنهما يوجدان لتوضيح متضادين لضدين فهما ضدان ، بل واحداً بيمينه من قبل أنهما بحال تضاد » .

واحد (بيمينه) : ذكر في طبعة بدوى ، ص ٩٦ ، هامش ٣ ، أنها « واحد » في الأصل ، ولكن القراءة في المخطوطة واضحة .

وهذان ... فهما ضدان : سقطت من طبعة بدوى ، ولكنها موجودة في اليسار في هامش مخطوط الأورفانون . انظر : شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٢٠٠ ، سطر ٢ — ٣ .

شرح الفارابي ، ص ١٩٩ : « وذلك أن الاعتقاد في العدل أنه خير والاعتقاد في الجور أنه شر خلق أن يكون كل واحد منهما لازماً عن الآخر بيمينه . بل هما صادقان متضادان ، كان أحدهما لازماً عن الآخر بيمينه . فان كان أحدهما لازماً عن الآخر ، أو كان كل واحد منهما على حiale صادقاً ، من غير أن يلزم صدق أحدهما عن الآخر ، ويمكن أن يجتمعا بهما في اعتقاد واحد ، ورأى واحد » .

الواحد بعينه ، أو يصمدقا معا ، فليس يمكن أن تقع بينهما الشبهة والحيرة ، ولا يحملان جزئى تقيض فى المطلوب على أن الحسق فى أحدهما محصل الوجود فى نفسه ، وإن لم يكن عندنا محصلاً^(١) .

== المرجع نفسه ، ص ٢٠٠ : « وقوله : » غير أنه ليس من قبل أنهما يوجدان لشقين متضادين هما متضادان ، يعنى أن الاعتقادين يكونان متضادين ، ليس لأجل أنهما يوجدان لمادتين متضادتين ، بل من قبل أنهما فى أنفسهما يحال تضاد . وذلك أن الاعتقادين إنما يصيران اعتقادين متقابلين ، من جهة تأليفهما . وأما تضادهما فى موادهما ، فهو تضاد آخر عارض فيهما ، لا من جهتهما » .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٢ ب ١٣ — ١٥ : ἀλλ' ἐν ὅσῃς εἰσὶν αἱ ἀπείρη . αὗται δὲ εἰσὶν αἱ ὧν αἱ γινέσεις ἐκ τῶν ἀντικειμένων δὲ αἱ γενέσεις , ὥστε καὶ αἱ ἀπείρηται .

— ت . ع . ١٩٠ ب ١٥ — ١٧ : « بل إنما ينبغي أن يوضع التضاد لما فيه تقع الشبهة . وما تقع فيه الشبهة وما منه يكون أيضا التكون . والتكون إنما يكون من المقابلات . فمن هذه إذا تدخل الشبهة » .

فأرن ترجمة Edghill :

Those judgements must rather be termed contrary to the true judgements, in which error is present. Now these judgements are those which are concerned with the starting points of generation, and generation is the passing from one extreme to its opposite ; therefore error is a like transition .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٦ — ١٢٧ : « ولكن هذا النظر إنما هو فيها دخلت الشبهة من قبله . والشبهة إنما هى فيها يقع التكون منه فإنه وإن كان الخير ليس بطائر ، وأيضاً ليس بشرير . وكان الطائر يتألفه ، والشرير يتألفه ، فإن أحدهما قد يكون منه التكون ، والآخر لا يكون منه التكون . أما الذى يكون منه التكون فالمقابل من حدين وهو الشرير . وأما الذى لا يكون منه فالذى ليس بمقابل وهو الطائر . والشبهة إنما هى فى المقابل كالشرير والطائر . وذلك الشبهة أن القدر فيه أنه مادل ، هل يضاد القدر فيه أنه شرير جائز . وهذا موافق جداً لما قبل فى التلخيص الأول ... » .

وبين أن الاعتقاد الذي يقابل الوجود بالحقيقة هو الاعتقاد الذي يكون في الشيء الذي منه يكون الكون وهو السلب . وذلك أن الكون إنما يكون من غير موجود إلى موجود ، والفساد من موجود إلى غير موجود .

وأما الاعتقاد الذي يكون في الأشياء التي فيها الاستحالة وهو التغير الذي يكون من الأضداد فهو أقل ضدية في الاعتقاد ، إذ كان العدم أشد مقابلة للوجود من الضد ، للضد ، لأن الضد موجود ما . ولذلك ليس يكون التكون من موجود إلا بالعرض^(١) . وأيضا فإن العقد الذي يكون بالسلب يقتضى رفع الاعتقاد الموجب

١ — وبين : وأيضا بين ف // الوجود : الموجود ل
٤ — التغير : التغير ف — من مثل د

(١) من المقابلات τα ἀντικείμενα ، انظر : أرسطر ، مابعد الطبيعة ، د ١٠ ،

١٨-٢٠-٢٣ :

Ἀντικείμενα λέγεται ἀντίρροισι καὶ τὰναντία καὶ τὰ πρὸς τι καὶ στέρησις καὶ ἔξις καὶ ἔξ ὧν καὶ εἰς ἃ ἔσχατα, οἷον αἱ γενέσεις καὶ φθοραί.

شرح الفارابي ، ص ٢٠٢ — ٢٠٣ : « معني أن هذه جهة أخرى ، وإن كان ظاهر لفظه يحمله جزا من الجهة التي سلفت . ومعناه أن التضاد في الاعتقادات إنما شأه أن يكون في الاعتقادين اللذين تقع الشبهة فيهما ، حتى يمرض الحيرة للإنسان منهما ، والتشكك الذي يوقع الحيرة . فإن وجدنا متقابلين اثنين يمكن أن تقع الشبهة في كل واحد منهما ، والحيرة بين كل اثنين من المتقابلين ، فالذي تقع فيه الشبهة أكثر والحيرة أشد ، يلزم أن يكون هو أشد تضادا » .

المراجع نفسه ، ص ٢٠٤ — ٢٠٧ : « .. فإنه يعني بالتكون حدوث وجود لشيء . فإن الموجود الحادث الوجود إنما يتكون أولا من لا وجوده . وذلك أنه كان قبل حدوث وجوده غير موجود . وكثيرا ما يتكون من ضد » .

المراجع نفسه ، ص ٢٠٥ : « وقد يمكن أن يكون أراد بالتكون ما هنا حدوث الاعتقاد الصادق من الصدق ، لا من كذب مقابله . وذلك لأجل أنه قال : ما تقع فيه الشبهة ما منه أيضا يكون المتشكك . يريد بالشبهة التشكك . فإن التشكك إذا وقع في شيء ما ، هل هو الصادق أم مقابله ، فإن حدوث العلم بالصادق منهما قد يكون من كذب مقابله . وإنما قال ما تقع فيه الشبهة هو ما منه أيضا يكون المتشكك . إنما قال ذلك لأن تكون العلم بصدق الصادق من كذب المقابل الآخر إنما يكون أبدا في وقت الشبهة فيه والتشكك » .

بذاته، إذ كانت ماهية السلب إنما تقتضى ارتفاع الإيجاب الذى هو محاك للشيء الموجود . وأما اعتقاد ضد المحمول فى الشيء الذى اعتقد فيه وجود المحمول ، فليست تقتضى ماهيته رفع الإيجاب، إذ كان ليس حدوث الضد فى الموضوع يقتضى بجهوه رفع ضده المقابل له ، وإنما هو شيء يمرض عن حدوثه فى الموضوع ، أحنى أن يرتفع الضد بحلول الضد الآخر فيه . مثال ذلك أن ارتفاع الحرارة من الماء بحلول البرودة فيه هو منسوب إلى البرودة بالقصد الثانى ، أو بالعرض . وذلك أن الارتفاع ها هنا إنما هو حادث عن وجود . والارتفاع فى السلب إنما هو ارتفاع حادث عن السلب بالذات . والذى يلزم منه ارتفاع الإيجاب بالذات هو أخرى بالضدية الموجودة فى الاعتقاد من الذى عنه يكون الارتفاع بالعرض ، أو بالقصد الثانى ، وهو أتم مضادة وأشده . فإن كان الضدان هما

٣ — محاك : محاكيا ف

٤ — رأما : أما د

٥ — فى : الشيء د

٦ — وجود : وجود بالعرض د // فى السلب : بالسلب د

٧ — والذى : فالذى ل // م : م ف

(١) أرسطو، ١٤ : ٢٣ ب ١٥ — ٢٢ : ἀγαθὸν καὶ ἀγαθὸν καὶ οὐ κακὸν ἐστὶ καὶ τὸ μὲν κατ' ἑαυτὸ τὸ δὲ κατὰ συμβεβηκός (συμβέβηκε γὰρ αὐτῷ οὐ κακὸν εἶναι)، μᾶλλον δὲ ἐκείνου ἀληθείης ἢ κατ' ἑαυτόν, καὶ ψευδούς, εἴτε καὶ ἀληθείης. ἢ μὲν οὖν ὅτι οὐκ ἀγαθὸν τὸ ἀγαθὸν τοῦ κατ' ἑαυτὸ ἐπάρχοντος ψευδούς, ἢ δὲ τοῦ ὅτι κακὸν τοῦ κατὰ συμβεβηκός. ὥστε μᾶλλον ἂν εἴη ψευδούς τοῦ ἀγαθοῦ ἢ τῆς ἀποφάσεως ἢ ἢ τοῦ ἐναντίου δόξα. διέψευσται δὲ μάλιστα περὶ ἐκείνου = ὅ ἦεν ἐναντίον ἔχων δόξαν.

المختلفان اللذان في غاية الاختلاف وكانت المضادة التي في الذهن للشيء الموجب من قبل التقيض أشد من المضادة التي تكون له من قبل اعتقاد ضده الموجود خارج النفس . فمن البين أن اعتقاد التقيض هو الاعتقاد المضاد للإيجاب بإطلاق . وأيضا فإن الاعتقاد في الشيء الذي هو خير أنه شر هو اعتقاد يلزمه

١ — المضادة : المضادة د

٢ — المضادة : المضادة د // ضده : ضد د

٣ — المضاد : المضاد د

— ت. ح. ١٩٠ ب ١٧ — ٢٣ : « فاذ كان الشيء الخير هو خيرا وليس بشيء ، وكان الأول له بذاته ، والثاني بطريق العرض ، وذلك أنه إنما مرض له أن يكون ليس بشيء ، وكان المقدم الثاني في كل واحد من المعاني أخرى بالصدق متى كان حقا ، أو بالكذب متى كان باطلا ، وكان المقدم في خير ما أنه ليس بخير مقدما باطلا لأمر ذاتي ، والمقدم فيه أنه مرض مقدما باطلا لأمر مرضي — فقد يجب من ذلك أن يكون اعتقاد السلب في الخير أخرى بالكذب من اعتقاد ضده ، والذي هو أخرى بالكذب في كل واحد من المعاني هو المعتقد لضده » .

خيرا : خير ، في الأصل وفي شرح القارابي ، ص ٢٠٧ ، سطر ٢٠ .

ابن سينا ، المعجزة ، ص ١٢٧ : « فنقول : إنا إذا قلنا للخير إنه خير ، صدقنا . وإذا قلنا : إنه ليس بشيء ، صدقنا . لكن صدقنا عليه في قولنا : إنه خير ، صدق بأمرة له في ذاته ، وصدقنا عليه في قولنا : إنه ليس بشيء ، صدق عليه في أمر ليس بذاته . فان الخير خير لذاته . وأما أنه ليس بشيء فعارض له حين يقابل بأمرة غير ذاته ، مباين لذاته وهو الشر ، فيسلب عنه ذلك الأمر . فالتباين الخير يتم عليه بذاته . وسلب الشر إنما يتم له بغيره . وقد علمت أن السلوب من القوازم في مثل هذه الأشياء ، لا من المداخل في الذات » .

(وذلك) أنه (إنما مرض) : سقطت من شرح القارابي ، ص ٢٠٧ ، سطر ٢١

(وكان المقدم) الثاني : الثاني ، في شرح القارابي ، ص ٢٠٧ ، سطر ٢٢ .

شرح القارابي ، ٢٠٨ : « ثم أردف ذلك بحجة أخرى : وهو أنه ابتداء فبين أن إيجاب ضد المصوب في ذلك الموضوع يلزم عنه ضرورة سلب المصوب عن الموضوع . وذلك بين بنفسه . ويمكن تكشف بيان بنفسه بالاستقراء . وبتبين ذلك أيضا من قبل أن سلب المصوب أهم من إيجاب ضد المصوب » .

اعتقاد آخر وهو أنه ليس بخير . وأما الاعتقاد فيما هو خير أنه ليس بخير فليس يلزمه اعتقاد آخر ، أصنى أنه شر . ولو كان ذلك كذلك ، لما وجد اعتقاد مضاد في الأشياء التي ليس لها ضد . فلأذن اعتقاد السلب هو أعم مضادة للايجاب من اعتقاد الضد وهو المضاد بذاته ، إذ كان يوجد للأشياء التي لها ضد ، والتي ليس لها ضد^(١) . فإنه يجب أن يكون الاعتقاد الذي هو ضد بالطبع للايجاب هو الاعتقاد الموجود مضاداً في كل موضع ، لا في موضع دون موضع . فالاعتقاد العام الذي هو في كل موضع وبذاته مضاد هو أشد مضادة من الاعتقاد الذي هو

٦ — موضع : موضع د // موضع : موضع د // موضع : موضع د

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٢ ب ٢٧ — ٢٧ : τὰ γὰρ ἐναντία τῶν πλείστον διαφερόντων περὶ τὸ αὐτό. εἰ οὖν ἐναντία μὲν τούτων ἡ εἰσέρα, ἐναντιωτέρα δὲ ἡ τῆς ἀντιπράσεως, διήλον ὅτι αὕτη ἐν εἴῃ ἐναντία. ἡ δὲ τοῦ ὅτι κακὸν τὸ ἀγαθὸν συμπεπλεγμένη ἐστὶ καὶ γὰρ ὅτι οὐκ ἀγαθὸν ἀνάγκη ἴσως ὑπολαμβάνειν τὸν αὐτόν.

— ت . ع . ١٩١ | ١ — : « وذلك أن الضدين هما الخططان غاية الاختلاف في المعنى الواحد بهيه . فإذا كان الضد هو أحد هذين . وكان التقرض أشد مضادة ، فن البين أن هذا هو الضد . فأما الاعتقاد في الخير أنه شر ، فإنه اعتقاد مقرون بخيره ، لأن المعتقد لذلك فهو لا محالة خليق أن يحضر به أيضاً أنه ليس بخير » .

فأما (الاعتقاد) : رأما ، في شرح الفارابي ، ص ٢٠٨ ، سطر ٢٣ .

فهو (لا محالة) : هو ، في شرح الفارابي ص ٢٠٨ ، سطر ٢٦ .

— فاذ : هذه هي القراءة الموجودة في مخطوط الأرغانون ولكنها نجد εἰ في الأصل اليوناني

من ضد المضادات ، انظر : أرسطو ، المقولات ١٦ | ١٥ — ١٨ :

δοῦναι δὲ καὶ τὸν τῶν ἄλλων ἐναντίων ὁρισμὸν ἀπὸ τούτων ἐπιφέρειν τὰ γὰρ πλείστον ἀλλήλων διωστήκοντα τῶν ἐν τῷ αὐτῷ γένει ἐναντία ὁρίζονται .

موضع دون موضع ، إذ كان العام متقدما بالطبع على الخاص . ولذلك إذا وجد الخاص وجد العام ، وليس ينعكس ذلك ، أعنى إذا وجد العام أن يوجد الخاص . فإن كان المضاد في الاعتقاد لما ليس له ضد هو السلب ، فواجب أن يكون المضاد في كل موضع هو السلب ، أعنى الذى في الغاية .

١ - (دون) موضع : موضع د — المضاد : المضاد د

== ث . ح . طهية يدوى ، ص ٢٠ : ابن رشد ، تلخيص المقولات ، طهية Bouyges ، ص ٤٧ - ٤٨ : « ويشبه أن يكونوا إنما اجتبروا الخلد لسائر المضادات من هذه لأتهم إنما يجدون المضادات بأنها التي يهدا بعضها من بعض غاية الهدى ، ويجهها جنس واحد » .
فأرن : ابن رشد ، تلخيص المقولات ، طهية Bouyges ، ص ٤٧ : ابن سينا ، المقولات ، مقدمة لكنتور إبراهيم مذكور ، ص ٢٢ (في أسفل الصفحة) .
ابن سينا ، المبارة ، ص ١٢٨ - ١٢٩ : « وقد يثبت من هذا احتياج آخر يجب أن يفهم على هذه الصفة ، أى إذا اعتقدت في العدل الذى مرته ، وتحققته في نفسه أنه خير لا احتياج أن اعتقد مع ذلك فيه أنه ليس شر ، إذ هذا ليس ذاتيا له ، بل أمر يمرض له . وليس يحتاج في إخطار الأمر الذاتي بالبال أن يلتفت إلى أمر بالقياس إلى خارج البتة ، بل الصدق الذاتي إنما يتمد بإخطار الموضوع والمحصل بالبال ، أخطر غيره أمر لم يخطر . فان جئت وقابلت هذا المقدم بقدين : أحدهما أنه شر ، والآخر أنه ليس بخير ، وجدت عقد أنه شر لا يتم لى إلا أن يتضمن أنه ليس بخير . فان الكذب المقابل للصدق المرص لا يتم إلا بأن يخطر بالبال الكذب الذاتي . فإنه إن لم أخطري بالى أن العدل الذى مرته خيرا صار لا خيرا ، لم يمكننى أن أقضى عليه بأنه شر ، وذلك لأنى علمت واعتقدت أن العدل خير ، وأن ذلك حق ، ولحين أجهله فما حل سبيل امتحان المقابل يخطر ببالى ضرورة أنى سلبت عنه ذلك الحق . وليس إذا خطر ببالى سلب ذلك الحق عنه ، يكون قد خطر ببالى أنه شر . فهكذا يجب أن يفهم هذا الدليل وبهذا التكاثف ، وإلا لم يستقم ، وهو قريب مما أوردهنا أولا وفي قوله » .

فرح القارابي ، ص ٢٠٨ - ٢١٠ .

(١) أرسطو ، ١٤٤ ب ٢٣ - ٢٧ : ٢٢ : *ἐτι δὲ, εἰ καὶ ἐπὶ τῶν ὁμοίων* : *δαὶ ἔχεν, καὶ ταύτην δὲ δόξαι καλῶς εἰρησθῆναι* . *ἢ γὰρ πανταχοῦ τὸ τῆς ἀντιφάσεως ἢ οὐδαμοῦ. ὅσοις δὲ μὴ ἔστιν ἐναντία, περὶ τούτων ἔστι μὲν ψευδὴς ἢ τῇ ἀληθείᾳ ἀντικειμένη, ὅσον δὲ τὸν ἀνθρώπον· οὐκ ἀνθρώπον οἰόμενος διέψευσται. εἰ οὖν αὐτοὶ ἐναντία, καὶ αἱ ἄλλαι αἰ τῆς ἀντιφάσεως.*

وأيضاً فإن العقد فيما هو خير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير
هما اعتقادان صادقان ، والعقد فيما ليس بخير أنه خير ، أو فيما هو خير أنه ليس
بخيرهما اعتقادان كاذبان . فأى عقد ، ليت شعري ! ، هو المضاد لاعتقادنا فيما
ليس بخير أنه ليس بخير ، الذى هو عقد صادق ؟ فإنه لا يتصلو ذلك من ثلاثة

١ — ليس بخير أنه خير . أو فيما : هو شر أنه ليس بشئ ربما د

== ت. ح. ١٩١ أ ٤-٩ : « وأيضاً فإن كان واجباً في غير ما ذكرنا أن يجرى الأمر على هذا المثال ،
فقد يرى أن ما قيل في ذلك صواب . وذلك أنه قد يجب إما أن يكون اعتقاد التقيض هو الضد في كل
موضع ، وإما ألا يكون في موضع من المواضع شدا . والأشياء التى ليس يوجد فيها الضد أصلاً ، فإن
الكتب فيها إما هو العقد المعاند للحق . ومثال ذلك من ظن بأنسان أنه ليس بأنسان ، فقد ظن ظناً كاذباً .
فإن كان هذان الاعتقادان هما الضدان ، فسائر الاعتقادات إما الضد فيما هو اعتقاد التقيض » .

الضدان : الضدين ، طلبة يدعى .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٩ : « رتبة أخرى وهو أن جميع القضايا يوجد لها مقابلات من
باب التناقض ، وليس يوجد بلجميعها مقابلات من موجبات تحمل الضد . فإما إذا قلنا : كذا مرجع ،
وجدنا بأنزاه أنه ليس بمرجع ، ولم نجد أنه كذا الذى هو ضد المرجع . فيها هنا المعاند هو السالب دون
الموجب المضاد المحمول . وحيث القضية موجب مضاد ، فالسالب أيضاً معاند ، فكل قضية موجبة
لها من السائب معاند ، وليس كل قضية موجبة لها من الموجب معاند . فعناد السلب عناد القضية
الموجبة ، من حيث هي موجبة وعناد الاثبات امر عارض لها من حيث هي موجبة » .

شرح الفارابى ، ص ٢١٠ - ٢١٥ .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ٣٢ - ٣٧ : $\delta\tau\iota \delta\mu\omega\iota\omega\varsigma \epsilon\chi\epsilon\iota \eta \tau\omicron\upsilon \delta\gamma\alpha\theta\iota\omicron\upsilon$: $\delta\tau\iota \delta\gamma\alpha\theta\iota\omicron\upsilon \kappa\alpha\iota \eta \tau\omicron\upsilon \mu\eta \delta\gamma\alpha\theta\iota\omicron\upsilon \delta\tau\iota \omicron\upsilon\kappa \delta\gamma\alpha\theta\iota\omicron\upsilon$, $\kappa\alpha\iota \pi\epsilon\rho\delta\epsilon \tau\alpha\upsilon\tau\alpha\iota\varsigma \eta \tau\omicron\upsilon \delta\gamma\alpha\theta\iota\omicron\upsilon \delta\tau\iota \omicron\upsilon\kappa \delta\gamma\alpha\theta\iota\omicron\upsilon \kappa\alpha\iota \eta \tau\omicron\upsilon \mu\eta \delta\gamma\alpha\theta\iota\omicron\upsilon \delta\tau\iota \delta\gamma\alpha\theta\iota\omicron\upsilon$. $\tau\tilde{\eta} \omicron\upsilon\upsilon \tau\omicron\upsilon \mu\eta \delta\gamma\alpha\theta\iota\omicron\upsilon \delta\tau\iota \omicron\upsilon\kappa \delta\gamma\alpha\theta\iota\omicron\upsilon \delta\lambda\eta\theta\epsilon\iota \omicron\upsilon\tau\eta \delta\acute{o}\xi\eta \tau\acute{\iota}\varsigma \delta\upsilon \epsilon\tau\eta \eta \delta\upsilon\alpha\nu\epsilon\iota\alpha$; $\omicron\delta \gamma\alpha\rho \delta\eta \eta \lambda\acute{\epsilon}\gamma\omicron\upsilon\sigma\sigma\alpha \delta\tau\iota \kappa\alpha\kappa\acute{\iota}\omicron\upsilon\upsilon$

== ت. ح. ١٩١ أ ١٠ - ١٣ : « وأيضاً فإن العقد فيما هو خير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير
أنه ليس بخير يجرى بان كل مثال واحد . ومع ذلك أيضاً العقد فيما هو خير أنه ليس بخير . والعقد فيما
ليس بخير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير ، وهو عقد حق . أى عقد ، ليت شعري ! ،
هو ضد ؟ فإنه ليس يجوز أن يقال : إن ضده اعتقاد أنه شر » .

شرح الفارابى ، ص ٢١٥ .

أحوال : أحدها أن يكون المضاد له اعتقاد ضده ، وهو العقد فيما ليس بخير أنه شر ، والثاني أن يكون المضاد سلب الضد وهو الاعتقاد فيما ليس بخير أنه ليس بشر ، والثالث أن يكون المضاد للاعتقاد فيما ليس بخير أنه شر . فأما اعتقاد ضده فليس بضد له في الاعتقاد ، وذلك أنه قد يمكن أن يصدقا معا . فإن كثيرا من الأشياء مما ليس بخير هي شر . وأما اعتقاد سلب ضده فليس أيضا باعتقاد مضاد له ، إذ كان قد يصدقان معا على شيء واحد . فإن الحظ يصدق فيه أنه ليس بخير ولا شر . وبالجمله ما ليس شأنه أن يتصف بواحد من هذين الضدين .

وإذا كان ذلك كذلك ، فالاعتقاد المضاد لاعتقادنا فيما ليس بخير أنه ليس بخير هو اعتقادنا فيما ليس بخير أنه خير .

وإذا كان الاعتقاد الذي في غاية المضادة لاعتقادنا فيما ليس بخير أنه ليس بخير هو اعتقادنا فيه أنه خير .

فإذن المضاد الذي في الغاية من التباين لاعتقادنا فيما هو خير أنه خير هو اعتقادنا فيه أنه ليس بخير ، لا اعتقادنا فيه أنه شر . لأنه إن كان الإيجاب هو المضاد الذي في الغاية للسلب ، فواجب أن يكون منه في غاية البعد .

١ — العقد : العقد د

٢ — بشر : بخير ف // فأما اعتقاد : فاعتقاد د

٣ — المضاد الذي : المضادة التي ف

٤ — لا اعتقادا : لا اعتقادا د

وإذا كان ذلك كذلك، وكان الضد إنما له ضد واحد، فالمضاد للإيجاب
الذى في الغاية هو السلب^(١).

قال :

ولا فرق في هذه المثالات التى استعملنا ما هنا من القضايا المتضادة من جهة
السلب والإيجاب بين أن يلفظ بالموضوع فيها معرفا بالألف واللام، أو يلفظ به
مسورا بالسور الكلى. فإن الألف واللام قد قلنا إنها قد تدل على ما يدل عليه
السور الكلى^(٢). فلا فرق على هذا المفهوم أن تقول إن ضد العقد فيما هو خير أنه

٥ — ٤ : سقطت من د

٧ — ٤ : كتب أولا « على » ثم ضرب عليها ، وكتب فوقها « في » في د

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ٢٧ — ٢٤ أ ٢ : ἀμα γὰρ ἂν ποτε εἴη ἀληθείης , οὐδέποτε δὲ ἀληθείης ἀληθεῖ ἐναντία· ἔστι γὰρ τι μὴ ἀγαθὸν κακόν , ὥστε ἐνδέχεται ἀμα ἀληθείης εἶναι . οὐδ' αὖ τίς ὅτι οὐ κακόν· ἀληθείης γὰρ καὶ αὕτη . ἀμα γὰρ καὶ ταῦτα ἂν εἴη , λείπεται οὖν τῇ τοῦ μὴ ἀγαθοῦ ὅτι οὐκ ἀγαθὸν ἐναντία τί τοῦ μὴ ἀγαθοῦ ὅτι ἀγαθόν· ψευδὴς γὰρ αὕτη . ὥστε καὶ τί τοῦ ἀγαθοῦ ὅτι οὐκ ἀγαθὸν τῇ τοῦ ἀγαθοῦ ὅτι ἀγαθόν .

ث . ح . ١٩١ ١٣ — ١٨ : « وذلك أنه قد يمكن في حال من الأحوال أن يصح ما
من قبل أن من الأشياء ما ليس بخير وهو شر ، فيلزم في ذلك الشيء أن يكونا صادقين معا ، ولا ضده
أنه ليس بشر . فإن هذا أيضا صدق . فقد بين إذا أن يكون ضد العقد فيما ليس بخير العقد أنه ليس
بخير العقد فيما ليس بخير أنه خير . وذلك أن هذا باطل . فيجب من ذلك أن يكون أيضا ضد العقد فيما
هو خير أنه خير العقد فيما هو خير أنه ليس بخير » .

(أن يكون) أيضا : سقطت من طبعة بدوى .

(هو خير أنه) خير : سقطت من طبعة بدوى .

(٢) شرح القارابى ، ص ٢١٧ : « ثابت المبارة من الموضوع الذى يحمل المحمول على جميعه
مبارتان : إحداهما أن يصرح فيها بسور كلى ، والأخرى أن لا يصرح بسور كلى ، ولكن تكون المبارة =

ليس بخير ، أو نقول إن ضد المقدم في كل ما هو خير أنه ولا واحد منه
(١)
خير .

عنه بألف ولام التعريف . فألف لام التعريف إنما تدل على تلك الطبيعة — من حيث هي تلك الطبيعة — مطلقا . فإذا كان كذلك ، فلا فرق بين أن تكون العبارة عن موضوع كل قضية بتصريح سور كل أو بألف لام التعريف ، فإن كليهما إنما يدلان على أن الحكم كل ، وعلى أن المحمول محمول على جميع الموضوع . ولا فرق بين أن نصرح بمعنى السور في الاحتجاج ، وبين أن نؤخذ تلك الطبيعة — من حيث هي تلك الطبيعة — مدلولها طيبا بألف لام التعريف .

فإن ما يقول سائرنا في التعليل على هذا الموضوع ، ١٢٤ ، ٧١ ، ١٠٤ ، فصل ١٤ ، بند ١١ ، ص ٢٠٣ :
ἐν καθόλου τὸ ἀγαθόν — ت . ح . : « الذي بمقدار الخير على المعنى الكلي » :

Si le bon est pris universellement . Averroes remarque ici qu' en arabe l' article al suffit pour rendre l' expression universelle .

ولكن ابن سينا يمارض هذا الرأي قائلا : كتاب العبارة : ص ٥٢ : « راعى أن أخذ الألف واللام مكان السور عما ينطى في كثير من المواضع ، حتى إن القضية تكون صادقة مع الألف واللام ، وإن لحقها السور ، بأن كتبها . كما أنك تقول : « إن الأبيض أبيض بالضرورة » فقبله بجولا . فإن قلت : « كل ما يوصف بأنه أبيض فإنه أبيض بالضرورة » لاح لك كذب . وأما البحث عن مشاركة الألف واللام والسور فهو أصل صناعة النحويين » .

(١) أرسلو ، ١٤ ، ٢١٢٤ — ٢٤ ب ١ : « φανερόν δὲ ὅτι οὐδὲν διορίζει οὐδὲ ἂν καθόλου τιθώμεν τὴν κατάφασιν ἢ γὰρ καθόλου ἀποφασίς ἐναντία ἔσται , οἷον τῇ δόξῃ τῇ δοξαζούσῃ ὅτι πᾶν θ ἂν ᾖ τὸ ἀγαθὸν ἀγαθόν ἔστιν ἢ ὅτι οὐδὲν τῶν ἀγαθῶν ἀγαθόν . ἢ γὰρ τοῦ ἀγαθοῦ ὅτι ἀγαθόν , ἐν καθόλου τὸ ἀγαθόν , ἢ ἀντιῇ ἔστι τῇ ὅτι θ ἂν ᾖ τὸ ἀγαθὸν δοξαζούσῃ ὅτι ἀγαθόν . τοῦτο δὲ οὐδὲν διαφέρει τοῦ ὅτι πᾶν θ ἂν ᾖ τὸ ἀγαθὸν ἀγαθόν ἔστιν . ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τοῦ μὴ ἀγαθοῦ .

— ت . ح . : ١٩١ أ ١٨ — ١٩١ ب ٢ : « ومن البين أنه لا يفسد في ذلك ، وإن جعلنا الإيجاب كلها ، وذلك أن ضد يكون حائلا السلب الكلي . ومما لا شك أن ضد المقدم أن كل ما هو »

وذلك أن الإيجاب والسلب الذي هو الاعتقاد المضاد إنما يوجد في النفس
للمعنى الكلى . فإن كان ما يخرج باللفظ دليلا على ما في النفس من الاعتقادين
المضادين ، فن البين أن ضد الإيجاب في اللفظ إنما هو السلب في اللفظ لذلك
المعنى الكلى بعينه الذي دل عليه الإيجاب ، إذا دل على ذلك المعنى الكلى في الإيجاب
والسلب باللفظ الكلى ، وهو السور . ومثال ذلك أن ضد قولنا : كل إنسان
خير ، قولنا : ولا إنسان واحد خير ، ونقيضه : ليس كل إنسان خيرا^(١) .

١ — المضاد : المضاد د

٦ — خيرا ، خير ف

— خير فهو خير ، المقدم أنه ولا واحد من الخيرات خير . وذلك أن المقدم في الخير أنه خير — الذي
يمقد الخير على المعنى الكلى — هو المقدم بعينه في أى خير كان أنه خير . ولا فرق بين هذا وبين المقدم
أن كل ما كان خيرا فهو خير . وعلى هذا المثال يجري الأمر أيضا فيما ليس بخير .
يمقد (الخير) : يمثل ، في شرح الفارابي ، ص ٢١٨ سطر ٦ . وفي خطوط الأورفانوس من
المريخ أنها « يمثل » . ولكن الكلمة تقابل : δοξαζούση — .

شرح الفارابي ، ص ٢١٧ — ٢١٩ .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٤ ب ١ — ٦ ، : ὥστε εἴπερ ἐστὶ δόξης οὕτως ἔχει ، : ٦ — ١
εἰσὶ δὲ αἱ ἐν τῇ φωνῇ καταφάσεις καὶ ἀποφάσεις σύμβολα τῶν ἐν τῇ
ψυχῇ ، δηλὸν ὅτι καὶ καταφάσει ἐναντία μὲν ἀπόφασις ἢ περὶ τοῦ
αὐτοῦ καθόλου ، ὅλον τῇ ὅτι πᾶν ἀγαθὸν ἀγαθὸν ἢ ὅτι πᾶς ἄνθρωπος
ἀγαθὸς ἢ ὅτι οὐδὲν ἢ οὐδεὶς ، ἀντιφατικῶς δὲ ὅτι ἢ οὐ πᾶν ἢ οὐ πᾶς .
— ت . ح . ١٩١ ب ٢ — ٧ : « فإذا كان الأمر في الاعتقاد يجري هذا المجرى ، وكان الإيجاب
والسلب في اللفظ دلائل لما في النفس ، فن البين أن ضد الإيجاب أيضا إنما هو السلب لذلك المعنى بعينه
على الحكم الكلى . ومثال ذلك أن ضد قولنا : « كل خير فهو خير » ، أو قولنا : « كل إنسان نظير » ،
قولنا : « ولا خير واحد » ، أو قولنا : « ولا إنسان واحد » . فأما نقيضه فقولنا : « ليس كل
خير » ، أو « ليس كل إنسان < خيرا > » .

دلائل ، دلائلا ، في طبعة بولاك ، دليل ، في شرح الفارابي ص ٢١٩ ، سطر ١٤ .

لما ، ما ، في طبعة يدري . ولكن القراءة رابعة في خطوط الأورفانوس . فارت : شرح الفارابي ،

ص ٢١٩ ، سطر ١٤ .

وهو بين أن الاعتقادات التي قيل فيها ما هنا إنها متضادة أنه ليس يمكن أن تكون الاعتقادات الصادقة ، إذ كان ليس يمكن أن يكون حق ضداً لحق ، ولا اعتقاد حق لاعتقاد حق ، ولا لفظ مناقض للفظ ، إذا كان كلاهما يدلان على معنى هو في نفسه حق ، بل الاعتقادات المتضادة إنما هي في المتقابلات بالإيجاب والسلب . ومن تلك في المتناقضة وفي المتضادة في المادة الضرورية . وذلك أن كثيراً من المتقابلات قد يمكن فيها ، كما قيل ، أن تصدقا معا وهي المهملات ، وما تحت المتضادين . وأما المتضادة فليس يمكن فيهما أن تصدقا معا في شيء واحد

١ — وهو : اذ هو د

٢ — ضد الحق : ضد الحق د // ولا : لا ل // ولا اعتقاد : ولا اعتقاد د

٣ — مناقض : مناقض د

٤ — فيهما : فيها ف : سقطت من د

== فقولنا : < فهو > قولنا ، في طبعة بدوى ، ولكن القراءة واضحة في خطوط الأورفانون . فارق شرح الفارابي ، ص ٢٢٠ ، سطر ٢ .

< خيرا > : غير موجودة في طبعة بولاك ، ولا في خطوط الأورفانون .

في شرح الفارابي ، ص ٢٢٠ ، سطر ٢ — ٣ : « فأما نقضه فقولنا ليس كل خير فهو خير ، وليس كل إنسان خير » .

شرح الفارابي ، ص ٢١٩ : « فانه لما بين أن المضاد في الاعتقاد هو السلب دون اعتقاده وجوب ضده ، وأن اعتقاد سلب الشيء هو المضاد لاعتقاده وجوده ، وكان الإيجاب والسلب في اللفظ إنما تستفيد القضاء من جهة دلالتها على المتضادين ، فمن البين أن ضد الإيجاب في اللفظ هو السلب في اللفظ لذلك المحمول به من ذلك الموضوع بعينه ، بحكم كلى نعرض فيه بالسور الكلى ، أو تفصيل مكانه ألف لام التعريف » .

المربع نفسه ، ص ٢٢٠ : « يعني نقض قولنا : كل خير فهو خير ، قولنا : ليس كل خير فهو خير . ونقض قولنا : كل إنسان خير ، قولنا : ليس كل إنسان خيرا » .

بعينه ، ولا يمكن فيهما أن يكديا ما في المادة الضرورية ، إذا كان لا يتعري
الموضوع منها^(١) .

١ — فيما : فيها د

٢ — منها : منها ل : + وهنا انقضى تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب باقتضاء المعاني
التي تضمنها هذا الكتاب . والحمد لله وحده وصل الله على سيدنا محمد نبيه الكريم وعلى آله وسلم تسلياً ل :
وهنا انقضى تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب باقتضاء المعاني التي تضمنها هذا الكتاب والحمد لله
على ذلك كثيراً ف : وههنا انقضى تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب باقتضاء المعاني التي تضمنها
هذا الكتاب د

(١) أرسطو ١٤ ، ٢٤ ب ٦ — ٩ : φανερόν δὲ ὅτι καὶ ἀληθεῖ ἀληθεῖ .
οὐκ ἐνδέχεται ἐναντίαν εἶναι οὔτε δόξαν οὔτε ἀπόφασιν . ἐναντία μὲν
γὰρ αἱ περὶ τὰ ἀντικείμενα , περὶ ταῦτα δὲ ἐνδέχεται ἀληθεύειν τὸν
αὐτόν . ὅμοια δὲ οὐκ ἐνδέχεται τὰ ἐναντία ἀπαράγειν τῷ αὐτῷ .
— ت . ح . ١٩١ ب ٧ — ١٠ : « ومن البين أنه ليس يمكن أن يكون حق ضد الحق :
لا رأى لأرى ، ولا نقض لنقض . فان وجود التضاد إنما هو في الأشياء المتعاقبة . غير أنه قد يمكن
في هذه أن يصدق المتعاقبان في الواحد بعينه . فأما التضاد فليس يمكن أن يوجد معاً في شيء واحد بعينه » .
نجد في شرح الفارابي ، ص ٢٢٠ ، سطر ١٢ — ١٣ : « ضد الحق ولا رأى لأرى » .
شرح الفارابي ، ص ٢٢٢ ، نفس هذا وأكله فتم له القول في غرضه . فلهذا يتبين أن هذا
الفصل هو ضروري في هذا الكتاب . بل كان يكون الكتاب ناقصاً لو لم يكن فيه هذا الفصل . ولهذا يبدو
أن يكون الأمر ، كما ظهروا ، أن هذا الفصل ليس هو لأرسطو وليس . فان كلامه فيه مشاكلك لكلامه
في سائر أجزاء هذا الكتاب . وأنه يبدو أن يكون قد ترك ما ضروريته في هذا الكتاب أشد من ضرورية
كثير مما تقدم » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٤ : « وقد اعتيد أن يفتقر هذا الفن من المتعلق بشيء ليس للعقل ،
من حيث هو متعلق ، إليه حاجة » وهو أشبه بالمباحث البطلانية » .

شرح الفارابي ، ص ٢٢١ — ٢٢٢ : « فن البين أن هذا الفصل هو ضروري في هذا الكتاب .
ولا يمكن تصحيح القياس ولا في الفلسفة ، ولا في الجدل بدون معرفة هذه » . وأنه مع ذلك هو كمال الغرض
في هذا الكتاب . لذلك قال قد كتب من قبل أن هذا الفصل لا يمتنع له » .

المرجع نفسه ، ص ٢٢٢ — ٢٢٣ ، « وأما ما حكى من أن أفلاطون يخالفه في هذا ، وأنه يرى خلاف ذلك بما وجد له من قوله في كتاب السياسة [الجمهورية] ، ٤٩١ ، ٤ ، أمونيوس هيرمياش ، كتاب العبارة ، ص ٢٥٣ ، ٢٥ ، طبعة [Busse] ، أن الشر هو أشد مضادة للخير من مضادة ما ليس بخير ، فإنه لم يرد به مضادته في الاعتقاد ، ولا في اللفظ . وإنما أراد به مضادته له في الوجود . وذلك أن الخير إذا زال ولم يخلفه شر لم يكن من ذلك الشيء الذي زال عنه الخير فعل الشر . . . الجور أشد مضادة للعدالة من لا عدالة للعدالة . والشر أشد مضادة للخير مما لا فيه خير للخير » .

جمهورية أفلاطون . ترجمة دكتور فؤاد زكريا ، ص ٢١٦ : « إذ أن الشر أشد إضرارا بما هو خير منه بما ليس بخير » .

اسماء الأعلام

التي وردت بالكتاب

صفحة

أرسطو ١٠٧

أسماء الكتب التي وردت بالكتاب

صفحة

أرسطو المقولات ٣٠

القياس ١٧٧، ١١٥، ١٠٧

البرهان ٤٣

الجدل ١٢٨

السفسطة ٥٤

الخطابة ٤٣

الشعر ٤٣، ٣٨

النفس ١٤

دليل الكتاب

اشترك اللفظ : ٧١	(١)
الأشياء الكائنة الفاسدة : ١٧٧	الاتفاق : ٨٢، ٧٦
أشياء متحركة : ١٧٣	أجناس الألفاظ ذوات الجهات :
أشياء غير متحركة : ١٧٥	١٤٧، ١٤٥
أشياء غير فاسدة : ١٧٤، ١٧٣	الإرادة : ٨٦
أشياء ممكنة : ٧٥	الاستطاعة : ١٧١
الاقتصاد : ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٨٨	الاسم : ١٨، ١٦، ١١
١٩٠، ١٩٢	مفرد : ١٨
الألف واللام : ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩	بسيط : ١٩
الألفاظ الدالة على المعاني التي في النفس :	مركب : ١٩٦، ١٨
١٢	محصل : ١١٨، ٢٢
أمر : ٤٢	غير محصل : ١١٨، ٢٢
الأمور المستقبلية ضرورية : ٧٩	مصرف : ٢٤
الإيجاب : ١١١، ١٢٤، ١٢٥، ١٤٨، ١٤٩	غير مصرف : ٢٤
١٩٦، ١٩٨	مشارك : ١٣٠، ١٢٩
الإيجاب والسلب : ١٧٠، ١٨٦	متواطىء : ١٣١
(ب)	مترادف : ١٢٤
اليسطة : ٩٧، ١١٩	مستقيم : ٢٦
	مائل : ٢٦
	اشترك الاسم : ٥٣

(ت)

تبديل الترتيب : ١٢٢، ١٢١، ١٢٠
التقابل : ١١٨، ١٠٢
التقييد : ١٤٢، ١٤١، ١٤٠
تواطؤ : ٢٠، ١٨، ١٢
توهم : ١٤٣

(ث)

الثاني محصور في الأول : ١٣٩

(ج)

جهة : ١٥١، ١٤٥
الجواب الجدل : ١٢٧

(ح)

حد الإنسان : ١٢٤
الحروف : ٢٨، ١٢
حرف السلب : ١١١، ١١٠، ١٠٩
١٥٠، ١٤٨، ١٤٧، ١١٦، ١١٣
حرف العدل : ١١٦، ١١٤، ١١١
الحركة : ١٨٧
الحكم : ٥٠، ١١
الحكم والإيجاب : ٥٣، ٥١
الخط : ١٩٥
الحمل بالمرض : ١٣٨

(خ)

الخاص : ١٩٣
الخشية : ١٤٨
الخط : ١٢
خلف : ١٧٠، ١٦٩، ١٦٦، ١٦٤

(د)

الرابطة : ١٤٧، ١٢٠، ٤٩
الرابطة نسبة : ٤٩
الرابطة والزمان : ٤٩
هو = كرابطة : ٥٠، ٤٩
رباط : ٤٩
روية : ٨٦، ٨٥، ٨٣

(ز)

الزمان : ٣٢
الحاضر : ٣٤، ٣٣

(س)

السلب : ١٢٥، ١٢٤، ١١٨، ١١
١٩٨، ١٩٦، ١٩٣
السلب والإيجاب متقابلان : ٥٣
السالب : ٥٣، ٥٢
السالية الممكنة البسيطة : ١٦١

العدم : ١٠٩ ، ١١٤	سالية المحكن المعدولة : ١٥٥ ، ١٦٠
العدميات : ١٠٠	١٦٢
العقد : ١٩٤ ، ١٩٥	السائل : ١١٤ ، ١١٥ ، ١٢٩
العلم الطبيعي : ١٧٨	السؤال الجدل : ١٢٧ ، ١٣٠
العلوم النظرية : ١٧٧	السؤال على طريق التعليم : ١٣٠
متزائل : ١٧	سور : ٥٧ ، ١٠٩ ، ١٩٦ ، ١٩٨
عتاء : ١٧	كل : ٥٧
(ق)	جزئ : ٥٧
القضايا : ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٦	(ص)
القضايا أصناف : ٦٢ ، ١٤٥	صدق : ١٥
القضايا ذوات الجهات : ١٤٥	الصغرى من الشكل الأول : ١١٥
١٤٩ ، ١٧٩	الصورة : ١٥٢
القضايا غير ذوات الجهات : ١٤٥	(ض)
١٥٠	الضرورى : ٨١ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ٩٠
الثلاثية : ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٧ ، ١٠٩	١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٠
١٤٩	ضرورى الوجود : ١٤٥
الثنائية : ٩٦ ، ١١٠ ، ١٤٩	العدم : ١٤٥
الشخصية : ١١٤	(ط)
قضايا الواجب الأربعة : ١٦٧	طلوع الشمس : ١٧٣
قلب : ١٥٨	(ع)
قوة فاعلة : ١٧١	العام : ١٩٣
قوة مقرونة بنطق : ١٧١	
قوة ليست مقرونة بنطق : ١٧١	

(م)

المادة : ١٥٢
 المتضادة : ١٨٠ ، ٦٣ ، ٦٠ ، ٥٨ ،
 ١٨٦ ، ١٨٤ ، ١٨٣ ، ١٨٢
 ١٩٩ ، ١٩٦
 المتضادان : ١١٧
 ماتحت المتضادة : ٦٣
 المتلازمان : ١٨٤
 المتلازمات : ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ،
 ١٥٤ ، ١٥٣ ، ١٤٦ ، ١٤٥
 القضايا المتقابلة : ٦٣ ، ٦٢ ، ٥٧ ،
 ١٥٤ ، ١٤٩ ، ١٤٧ ، ١٤٦ ، ٩٧
 ١٩٩ ، ١٨٠ ، ١٧٠ ، ١٥٧
 أصناف المتقابلات : ستة : ٦٠
 المتناقضة : ٥٩
 صنفان : ٥٩
 متناقضات : ١٦٤ ، ١٥٣ ، ٩٢ ، ٨٢
 المتناقضات تقسم الصدق والكذب :
 ٦٣
 المحمول : ١٢٠ ، ١٠٨ ، ٦٧ ، ٤٦ ،
 ١٤٥ ، ١٢٦
 المحمولات التي تصدق فرادى : ١٣٢ ،
 ١٣٣

قوة متفعلة : ١٧٣

قول : ٤١ ، ١١

واحد : ٤٥

كثير : ٤٥

قول تام : ٤٢

غير تام : ٤٢

جازم : ٤٩ ، ٤٣ ، ٤٢

غير جازم : ٤٣ ، ٤٢

قول جازم بسيط : ٤٣

قول جازم مركب : ٤٣

(ك)

كذب : ١٥

الكلمة : ١٥ ، ٣٧ ، ١٦ ، ١١

محصلة : ٢٩

غير محصلة : ٩٤ ، ٣٢ ، ٢٩

مصرفة : ٣٢

غير مصرفة : ٣٢

الكلم : ٣٧

الكلم الوجودية : ١٠٩ ، ٣٧

(ل)

اللازم : ١٦٣

لغة الحيوان : ٣١

اللفظة الوجودية : ١٥٠ ، ١٥٠ ، ١٤٧ ،

لفظ مشترك : ١٢٧ ، ١٢٦

المهمات : ١١٢ ، ١٠٠ ، ٦٤ ، ٥٧	المحمولات التي تصدق بجمعة : ١٣٢
موجبة المحتج المدولة : ١٥٦	١٣٣
الموجبة الممكنة البسيطة : ١٥٥	المحمولات الكثيرة التي تحمل على
الموجبة الممكنة المدولة : ١٥٥	موضوع واحد : ١٣١
الموجبة الواجبة البسيطة : ١٦٠	المحيب : ١٢٩
موجبة الواجب المدولة : ١٦٠	المضاد : ١٩١ ، ١٩٠
الموجبة الواجبة المدولة : ١٦١	المعاني : ١٣ ، ٥٥ ، ١٨٢
الموجود : ١٤٧	المعاني كلية : ٥٧ ، ٥٥
الموجود الأول : ١٧٧	المعاني شخصية (جزئية) : ٥٧ ، ٥٥
الموجود قسمان بالقوة وبالفعل : ١٤٧	المدولة : ١٠٠ ، ١١٩
الموضوع : ١٠٩ ، ٦٧ ، ٤٩ ، ١٢٠ ، ١٤٥	المقابل : ١٨٠
	المقاييس الحملية : ٤٦ ، ٤٧
(ب)	المقاييس الشرطية : ٤٦
النقيض : ١٥٨	الملكة : ١١٤
نهي : ٤٢	المحتج : ١٤٥ ، ١٥٩ ، ١٦٠
(و)	المحتج ضد واجب الوجود : ١٦٠
الواجب : ١٧٧	المحتج المدولة الموجبة : ١٦٣
الواجب أولى : ١٧٧	المحتج الموجبة البسيطة : ١٦١
واجب الوجود : ١٦٠	الممكن : ٨٩ ، ٩١ ، ١٤٥ ، ١٤٧
	١٧٦ ، ١٧٥ ، ١٧٣ ، ١٧١ ، ١٥٩
	الممكنة السالبة البسيطة : ١٦٠

فهرس لكتاب

صفحة

١١	الفصل الأول ...
١٨	القول في الاسم ...
٢٧	القول في الكلمة ...
٤٠	الكلام في القول ...
٥٥	الفصل الثاني ...
٩٦	الفصل الثالث ...
١٤٥	الفصل الرابع ...
١٨٠	الفصل الخامس ...
٢٠٣	أسماء الأعلام ...
٢٠٣	أسماء الكتب ...
٢٠٥	دليل الكتاب ...

رقم الإيداع بدار الكتب ٤٢٠٩ لسنة ١٩٧٨
الترقيم الدولي 2 / 586 / 201 / 977 ISBN

(مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ١٩٧٨/٨ / ٣٣٠٠)

To: www.al-mostafa.com